

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
العدد ( 233 )  
1431/3/17 هـ الموافق 2010/3/3 م





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
17	هيئة حقوق الإنسان
28	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
98	حقوق الإنسان في العالم



## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## جهات رسمية وجمعية وهيئة حقوق الإنسان تتدخل

# عبدالله وسميرة" بانتظار الحكم القضائي ب"تكافؤ النسب" ويستبعدان التفريق بينهما

المصدر: جريدة اليوم السبت 13-03-1431 هـ الموافق 27-02-2010م العدد 13406 السنة الأربعون  
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13406&P=1&G=4

جعفر الصفار - القطيف

قال عبدالله آل مهدي الذي ينتظر وزوجته صدور حكم قضائي في قضيتهم التي رفعها والد الزوجة مطالبًا بالتفريق بينهما بسبب «عدم تكافؤ النسب» بعد مرور نحو عامين ونصف العام على زواجهما الذي أثمر عن إنجاب الطفلة ريماس 16 شهرا ، ان جمعية حقوق الإنسان تتابع تفاصيل قضيته من قبل المشرف على الفرع بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف ومدير الفرع جمعة الدوسري منوها الى قيامه بالتوجه إلى الجمعية في الرياض برفقة زوجته سميرة وابنته «ريماس» ومقابلة رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني الذي وعد بمتابعته القضية مع الجهات المعنية وتسريع النظر فيها.

وأبدى مخاوفه من مضمون الحكم النهائي في الوقت الذي يتوقع عدم صدور حكم للتفرقة كون الإثباتات وبحسب التحقيقات الأمنية لا تزال غير واضحة وتحديداً ما يتعلق بمسألة تزوير الأوراق التي اتهم بها ولم تثبت صحتها مؤكداً أن الزواج كان فيه إشهار وتوافرت جميع أركانه وكان والد زوجتي يعلم بأنني من بلدة العوامية "محافظة القطيف" ومتزوج ولي طفل وطفلة وان زوجتي سميرة هي الثانية وكافة إثباتاته الشخصية تشير إلى ذلك ونسب عائلتي واضح دون تلفيق.

وقال آل مهدي إن اتهامي بأوراق مزورة لم يثبت وأصول الأدلة التي بحوزتي تثبت عكس كل ما اتهموني به باطلا . وأشار الى تقديمه شكويين إلى وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بسبب المماطلة في القضية وعدم تحديد مواعيد الجلسات ليتم البت فيها أو الاستماع إلى الأطراف كافة مشيراً الى تحويل ملف القضية كاملاً إلى إمارة المنطقة الشرقية التي تتابعها الآن وهناك تواصل بين الديوان والإمارة وعدد من الجهات الرسمية ذات الصلة لمعالجة أسباب التأخير، خصوصاً أن التفريق مازال سارياً بيني وبين زوجتي سميرة.

من جهتها اعتبرت الزوجة سميرة أن نجاح الزوجين (فاطمة ومنصور) العائدين لبعضهما بموجب حكم قضائي يترك أملاً كبيراً في تحقق عودة الحياة الطبيعية.

وأضافت : إن وجود قضاة عدول حققوا العدالة التي رأيناها في قضية الزوجين (فاطمة ومنصور) يعطي مؤشراً كبيراً على عدالة قضائنا السعودي، كما يجعلني متمسكة أكثر بقضيتي وبزوجي، مشددة على رغبتها في البقاء مع زوجها حتى نهاية العمر. وقالت : كيف لي أن أترك أسرتي التي كونتها واخترتها بحجة "عدم تكافؤ النسب".

وقال محامي الزوج أحمد النمر إن التفريق بين الزوجين كان ضمن اتفاق ضمني وليس هناك أي حكم شرعي يوجب التفريق وأن الزوج يمكن أن يعود لزوجته طالما أنه ليس هناك أي حكم شرعي.

وأضاف إنهما في انتظار تحديد جلسة مقبلة من محكمة القطيف مؤكداً ان الزوج لم يقدم أي أوراق مزورة، وإذا كان هناك أي تزوير سوف يثبت ذلك لدى المحكمة والجهات المختصة .

وأشار الى الطعن في بعض الادعاءات وسيتم استدعاء الأطراف مرة أخرى للتحقيق والتدقيق في الأوراق والتي اتهم موكلي بتزويرها، معرباً عن أمله في ان تكون القضية نهاية لملف تكافؤ النسب الذي يصطدم بحقوق الإنسان وقيمنا الدينية والوطنية. وقال المستشار في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري ان القضية معروضة على رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني الذي التقى عبدالله وزوجته سميرة وقدم شرحاً لقضيتهم مع كافة المستندات المتعلقة بالقضية.

وقال المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبد الجليل السيف تم رفع قضية (عبدالله وسميرة) دون أي مبالغاة لقيادة البلاد للنظر فيها مشددا على أن الجمعية تعودت من مسؤولي الدولة التجاوب في مثل هذه القضايا. وأضاف إن قيادة البلاد تتدخل لصالح المواطن عبر الحلول العادلة مشيرا إلى أن تحرك الجمعية يكون عادة قبل وصول القضية للرأي العام إذ ان وصولها يجعل الأطراف متشنجة و متمسكة بقرارها الذي تم اتخاذه.

وبين السيف ان الزوج عبدالله قابل مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة وأن الإشارات مبشرة جداً. يشار إلى ان الزوجة سميرة أكدت ان الزواج تم برضا والديها وعائلتها بعد خطبة دامت 4 أعوام ثم تم عقد النكاح، وأنجبت طفلتها "ريماس" وكانا يعيشان حياة سعيدة داخل أسرة متماسكة مشيرة إلى ان القضية المرفوعة ضد زوجها بمحكمة القطيف غير صحيحة.

ونفت ان يكون زوجها قدم أوراقا مزورة عن نسبه مؤكدة أنه لم يحضر إلا ورقة واحدة من إمام المسجد وان الأوراق التي نسبت إليه ويدعون أنها مزورة لم أرها إلا بالمحكمة وهي صور .

وتوقع مراقبون أن تنتهي قضية الزوجين «عبد الله وسميرة» اللذين لا يزالان ينتظران صدور حكم قضائي في قضيتهما التي رفعها والد الزوجة مطالبًا بالتفريق بينهما بسبب «عدم تكافؤ النسب» نهاية سعيدة بعد تدخل جهات رسمية إضافة إلى تدخل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية اللتين تابعتا مجريات القضية ، وأن تنتهي القضية بنفس الطريقة التي آلت إليه مشكلة "فاطمة ومنصور" والتي اختتمت بنهاية سعيدة أعادت الحق لنصابه وأعادتهما إلى كنف الزوجية ومعهما طفلتهما اللذان تجرعا مرارة الفراق مع والديهما.

## حقوق الإنسان طالبت بتصحيح أوضاعهم زوج يترك أطفاله دون هوية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/03/12 هـ 26 فبراير 2010 م العدد : 3176  
<http://www.okaz.com.sa/new/issues/20100226/Con2010022635329.htm>

عبد العزيز الثبيتي - الطائف، حسين الرديني - جدة

لجأت سيدة مقيمة إلى جمعية حقوق الإنسان، مطالبة بتعديل وضع ابنها اللذين تركهما طليقها مجهولي الهوية، ما تسبب في تأخر دخولها المدارس، وحرمانها من الخدمات العلاجية في المستشفيات الحكومية. وبدأت معاناة السيدة بعد طلاقها من زوجها السعودي لخلاف وقع بينهما، وتركه - حسب قولها - لطفلين ولم يسجلهما في الأحوال المدنية في الطائف، حتى يتمكن أبناؤه من الالتحاق بالمدارس الحكومية والاستفادة من الخدمات الأخرى.

وتستطرد السيدة في وصف معاناتها أنها استطاعت وبجهود فردية أن تحصل على أوراق رسمية من المستشفيات التي شهدت ولادة طفلها، لكن المصاعب التي تواجهها حالياً تتمثل في عدم تمكنها من تجديد إقامتها، إضافة إلى عجزها عن تأمين مستقبل أطفالها الذين يعيشون على ما يقدمه لهم أهل الخير من مساعدات. وأضافت أنها تقدمت بعدة طلبات للجهات المعنية مطالبة بتصحيح وضع طفليها، إلا أن طلباتها لم تجد تجاوباً ملموساً، ما حدا بها للجوء إلى جمعية حقوق الإنسان، والتي طالبت بدورها بتصحيح أوضاعهما وقبول طفليها الكبرى في المدرسة.

إلى ذلك يؤكد مصدر في جمعية حقوق الإنسان تلقي شكوى السيدة، ومطالبة الجمعية للجهات المعنية بضرورة تصحيح أوضاع طفليها، وحصولها على حقوقها المشروعة.

من جانبه يوضح المحامي والمستشار القانوني محمد الطويرقي أنه يجب أولاً معرفة هذا الزواج من الناحية القانونية، وما إذا تم وفقاً لللائحة زواج السعوديين من غير المواطنين، وهل هناك عقد نكاح موثق أم لا؟، مشيراً إلى أنه إذا كان الزوج قد تزوج دون الحصول على موافقة رسمية، فيكون بذلك قد خالف لائحة الزواج، وعرض نفسه للمساءلة والعقوبة، إلا أن هذا لا يعفي الزوج من مسؤولياته تجاه زوجته وأبنائه، فهو ملزم بالنفقة الشرعية، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتصحيح أوضاعهم من الناحية النظامية، وإضافتهم لدفتر العائلة، وتسجيلهم في المدارس.

وتابع الطويرقي على المدعية أن تتقدم باستدعاء إلى الداخلية تشرح فيه كافة التفاصيل، وتطالب بتصحيح أوضاعهم نظامياً، وستتخذ الوزارة الإجراءات المتبعة في هذا الشأن من مخاطبة للجهات المختصة بإحضار الزوج والتحقق معه واتخاذ العقوبة بحقة في الزواج بدون موافقة، ثم تعميم الجهات المختصة بتصحيح وضع الزوجة والأبناء. وأضاف «أما من حيث النفقة والمسكن، فعلى الزوجة أن تتقدم للمحكمة وتطالب بالزام الزوج بالنفقة الشرعية لها ولأبنائها عن الفترة السابقة والمستقبلية، وتوفير السكن المناسب لهم، فيما ستحكم المحكمة على الزوج بما قدره من نفقة وسكن مناسب».

## الشريف: نتابع التحقيقات مع الموقوفين على ذمة "السيول" ولم

### تصلنا شكاوى بسوء المعاملة

#### الإمارة هي الأسرع في التجاوب والتعامل بحزم مع القضايا الحقوقية

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع الأول 1431 - 26 فبراير 2010 العدد 3437 - السنة العاشرة  
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3437&id=138017

جدة: أحمد ردة

أكد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف أن الجمعية تتابع عن كثب سير التحقيقات مع الموقوفين على ذمة التحقيقات في كارثة سيول الأربعاء الحزين في جدة، وأنها على علم ودراية بالظروف التي تجري فيها التحقيقات، مؤكدة في هذا السياق أن الموقوفين حسب الأعراف الإنسانية والقانونية أبرياء ما لم تتم إدانتهم بلائحة اتهام واضحة، تحيلهم للتقاضي أمام محاكم تقدر حقوقهم الكاملة في الدفاع عن أنفسهم ضد التهم المنسوبة إليهم. وأضاف الشريف الذي أجاب بوضوح عن جميع أسئلتنا خلال حوارنا الشامل معه في مقر فرع الجمعية بجدة، أنه حتى الآن لم تصلنا أية شكاوى من ذوي الموقوفين، أو حتى طلبات زيارة لأن ذلك مكفول، وأن الجمعية على أتم استعداد للتجاوب مع أي قضية مهما كانت حساسيتها ومناقشتها بكل موضوعية، لأن هذا هو نهج قيادتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الذي وجه بتشكيل لجنة تقصي الحقائق، ومعروف من اسمها أنها للوصول إلى الحقيقة وليس بغرض البحث عن كبش فداء للكارثة. كما تحدث الشريف عن وضع "الثقافة" و"الحراك" الحقوقي على كافة الأصعدة التي تشهدها المملكة بشكل عام ومنطقة مكة المكرمة على وجه الخصوص بقوله: إن "الوضع الحقوقي" بخير وبسيير بخطى واثقة نحو تحقيق المأمول الذي أوجدت من أجله الجمعية. واستعرض "الشريف" ما تحقق لفرع الجمعية بالمنطقة خلال العام الماضي ومقارنته بالأعوام التي سبقته حيث أكد أن الطموحات "أكبر" من ذلك بكثير إلا أن عدم تجاوب بعض الجهات مع مكاتبات الفرع تجعلهم قلقين حيال التأكد من وضع بعض القضايا التي يتعاملون معها بكل جدية مع مختلف الجهات مشيدا في الوقت ذاته بإمارة منطقة مكة المكرمة كنموذج في التعامل السريع والراقي مع كافة القضايا التي تتم مخاطبتهم حيالها لبحث حيثياتها يجب أن يُحْتَدَى. وتطرق الشريف خلال اللقاء إلى قضايا وصفها بـ"الساخنة" كملف قبائل الحسينية والعدوان بمحافظة القنفذة والليث الذي أكد أن فرع الجمعية لم ينجح حتى الآن في حل إشكالياتهم الأمر يتطلب تكرار زيارتهم ومعاودة مخاطبة وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية بعد أن وصلتنا معلومات تفيد بأنها فتحت ملف القضية مجددا مرورا بقضية "سكان" أسفل كباري جدة ووصولاً إلى ملف دار الفتيات بالعاصمة المقدسة الذي أصدرت لجنة مختصة من فرع الجمعية تحذيراتها قبل عامين حول "الوضع" هناك وأنه يحتاج إلى معالجة. كشف حساب

أين تجدون مستوى تقدم "حقوق الإنسان" من خلال كشف حساب سريع لما تحقق خلال العام الماضي والأعوام التي سبقته؟  
دأب فرع الجمعية منذ أن تم تأسيسه على وضع خطة سنوية تتم مناقشتها من قبل الأعضاء قبل أن يتم الرفع بها لرئاسة الجمعية لاعتمادها ومن ثم العمل بها وتنفيذها إجرائيا وكان العام الماضي على وجه التحديد محكا حقيقيا لفرع الجمعية لسببين رئيسيين الأول أنه كان حافلا بالعديد من القضايا الساخنة حيث تابع الفرع أحداث وقضايا "ساخنة" على مستوى المنطقة ابتداء بدار الملاحظة وأوضاع المتخلفين أسفل كباري جدة وأحداث السيول وأخيرا دار الفتيات حيث كان للفرع دور ومواقف لا تغيب عن أذهان المتابع. والأمر الآخر كانت هناك إنجازات للأعضاء لمتابعتهم للقضايا مثل الزملاء في فرع الطائف الذين تابعوا قضايا الأطفال المعنفين كما كان للفرع مشاركات في العديد من المحاضرات التثقيفية والمشاركات في الإعلام المرئي من خلال التعليق على القضايا والاستفسارات كما أن الزيارات الميدانية شملت في مجملها كافة مدن ومحافظات المنطقة، وكان هناك إنجاز واضح وكبير على مستوى القضايا الفردية توصلت إلى حلول لأكثر من 1251 قضية مختلفة، وحقيقة نحن راضون إلى حد معين عما تحقق ولكن الطموح أكبر من ذلك بكثير.

كيف تقيمون تجاوب الجهات المعنية والتي تدخل طرفا في القضايا التي ترد إليكم؟

هناك تحسن واضح ومطرود في تجاوب وتعاون الجهات سواء كانت حكومية أو أهلية وفقا للتقرير السنوي الذي تصدره الجمعية، وحقيقة كان التجاوب في البداية محدودا، ويأتي على "استحياء" ولكن في العام الماضي كانت معظم الجهات تتعاون وتتجاوب بشكل

جدي وفعل، وفي المقابل نجد بعض القضايا تجد تجاوبا بطيئا ولكن في المجمل كان التجاوب أكثر إيجابية في السنة الماضية عن السنوات التي سبقتها ما يعكس وعي تلك الجهات بأهمية الدور الذي نقوم به. أبن وصل ملف قضية أفراد ما يُعرف بقبيلتي "الحسينية" و"العدوان" اللتين يتوزع أفرادهما على مجموعات في بعض المحافظات الساحلية جنوب منطقة مكة المكرمة مثل الليث والقنفذة لاسيما أنكم قمتم بزيارة لمواقعهم هناك العام الماضي؟ بالرغم من وقوف لجنة من فرع الجمعية على وضع بعض أفراد قبيلتي "الحسينية" و"العدوان" قبل نحو عام إلا أننا نشعر أنه حتى هذه اللحظة لم ننجح في حل إشكالياتهم كما أنه لم يأتنا رد رسمي حتى الآن ولكن هناك معلومات وصلتنا أن وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية أعادت فتح الملف ويبقى دورنا في الاستمرار في متابعة ملف قضيتهم، وستكون هناك إعادة لزيارة مواقع أفراد القبيلتين في الليث والقنفذة قريبا للوقوف على مدى التحسن الذي طرأ على وضعهم المعيشي الصعب.

زيارتكم للمواقع التي تصلكم قضاياها هل هي للرصد فقط والوقوف على الوضع وإصدار التقارير أم تتعدى ذلك؟ دورنا لا يتوقف فقط عند "الرصد"، ولكننا في كافة الزيارات نقترح الحلول التي نرى أنها ممكنة في حل مشكلة تلك القضايا، ومن ثم نرفع التقارير إلى الجهات المختصة شاملة ومكتملة، وبعد ذلك يأتي دور المتابعة مع رئاسة الجمعية على فترات زمنية محددة للوقوف على مدى تفعيل الملاحظات التي تم وضعها.

متابعة القضايا

هل ترون أن عدد أعضاء فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة كافيا لمتابعة القضايا والوقوف عليها ميدانيا خصوصا أنها المنطقة الثانية في المملكة من حيث الكثافة السكانية والمساحة؟

الجمعية منذ أنشئت قامت على الأعضاء المؤسسين وتلا مرحلة التأسيس مرحلة استقطاب الأعضاء المتعاونين ومن ثم أصبح يطلق عليهم الأعضاء وما يميز فرع جدة أن هناك عددا جيدا، والأهم من ذلك أن لديهم الطموح والدافعية الذاتية للعمل كما أن هناك توجهها لزيادة الأعضاء من غير المؤسسين الذين نلمس فيهم التعاون والإيجابية.

هل هناك برنامج لتدريب الكوادر لديكم وصقل مهاراتهم من خلال الشراكة مع جهات مختصة داخليا أو خارجيا؟ في بداية الجمعية وأثناء فترة رئاسة الدكتور بندر الحجار كان هناك توجه إلى إرسال أعضاء الجمعية إلى كافة الجهات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان لزيادة المعرفة لديهم وإكسابهم آليات التعامل مع القضايا، الأمر الذي سمح لمعظم أعضاء الجمعية تلقي دورات متخصصة إلى جانب أن كافة من ينضمون للجمعية لديهم خبرة واسعة وإيمان بهذا المجال الأمر الذي جعل العديد من الجهات الحكومية وغيرها تطلب من الجمعية عقد دورات تدريبية لمنسوبيها. وفيما يتعلق بموظفي الفرع ينطبق عليهم ما ينطبق على موظفي الجمعية من حيث إلحاقهم بالدورات بشكل منتظم وتشجيعهم على حضور الدورات التي تفيدهم في تخصصهم.

ما موقفكم حيال قضية دار الفتيات بالعاصمة المقدسة خصوصا أنه سبق أن زرتم الدار قبل نحو عامين ووقفتم على الوضع؟ من بداية الأحداث وموقفنا محدد فبعد زيارة وفد الجمعية ترأسته الجوهرة العنقري وبحضور الدكتورة بهية عزي إلى جانب عدد من القانونيات أعد تقرير مفصل ووضعت ملاحظات وصفت بـ"الهامة جدا" حيال الوضع الإنساني والقضايا والمعيشة ومستوى التعامل وكذلك وضع المبني وتمت المطالبة بوضع حلول سريعة لوضع النزليات اللاتي انتهت محكومياتهن إلى جانب العديد من الملاحظات الأخرى التي رفعت للشؤون الاجتماعية، وبعد الأحداث الأخيرة تم الإيعاز للزميلات بمكتب العاصمة المقدسة لزيارة الدار التي لم يطرأ عليها أي تغيير وبقيت الملاحظات التي رُصدت قبل عامين كما هي وقائمة على وضعها. وهنا أقول إنه حان الوقت لتصحيح وضع هذه الدار ويجب أن تؤخذ الأمور بجدية أكثر ونريد أن نرى تحسنا حقيقيا على أرض الواقع متمثلا في مبنى حديث للدار نموذجي لإعادة تأهيل الفتيات وعقد دورات تدريبية تؤهلن للعمل بالشراكة مع القطاع الخاص أو العام كما أن آلية تسليم الفتيات بعد انتهاء محكومياتهن تحتاج لإعادة نظر في آلية تسليم الفتيات لذويهن من خلال إجبارهم على التسلم مع أخذ ضمانات بعدم الإيذاء ومتابعة ذلك من فروع الشؤون الاجتماعية، وفي حال تعذر ذلك يجب إيجاد ما يعرف بـ"دور الضيافة" بحيث يتم إيداعهن فيها ليس كمحكومات ولكن لتوفير السكن وممارسة حياتهن بشكل طبيعي وتكون تحت إشراف الشؤون الاجتماعية على أن يكون هناك تنسيق وتعاون مع الجهات المختصة المتعاونة لوضع برامج تأهيلية للتوظيفهن وتزويجهن ومن ثم استقلالهن بحياة كريمة ومستقرة.

أسر منكوبة

ما دوركم في ملف كارثة سيول جدة؟

تواجدنا في اليوم الخامس من وقوع الكارثة في الميدان وكان لأعضاء الفرع أدوار واضحة وملموسة في الوقوف على جهود كافة الجهات المشاركة في أعمال المساعدة والدعم للأسر المنكوبة، ووضعنا تقريرا عن أداء كافة الجهات الحكومية كما تمت معاودة الزيارة بعد أسبوع وأعلننا في كلتا الزيارتين الملاحظات ورفعنا تقريرا مفصلا لرئاسة الجمعية والتي بدورها رفعت تقريرا أكثر تعمقا في الأحداث ومنتظر نتائج لجنة تقصي الحقائق التي سوف تتصف كل من تضرر من هذه الكارثة وتقدم المتسببين فيها للعدالة. ماذا عن الموقوفين على ذمة التحقيق وهل وصلتكم أي شكاوى منهم أو من ذويهم؟



كما هو معروف كل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي، فليس من أوقف بتهمة موجهة إليه تثبت إدانته وبالتالي نطالب ونأمل أن يتم التعامل مع من تم توقيفهم على خلفية هذه الأحداث وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية وغيرها من التنظيمات ومراعاة تلك القاعدة الرئيسية التي تتعلق ببرائتهم ما لم يثبت عكس ذلك كما أن للمتهم حقوقاً منها معرفة التهم الموجهة إليه وحقه في توكيل محام وكذلك حقه في أن يقدم لمحاكمة عادلة ونزيهة. والحقيقة لم تقدم إلينا حتى الآن أي شكوى رسمية من أحد الموقوفين أو ذويهم مطلقاً وفي حال ورود شكوى من هذا النوع، سوف نتعامل معها بما يقتضيه دورنا وواجبنا. وطالما أن هناك جهات مختصة لهذا الأمر ولم تصلنا شكوى رسمية فإن دورنا هو المتابعة عن كثب.

هناك من يقول إن نجاحكم في القضايا الفردية طغى على جانب القضايا الجماعية، فما ردكم؟  
في قضايا حقوق الإنسان الكل يراها من وجهة اهتمامه ومن منظوره الخاص فالمثقف يرى قضايا حقوق الإنسان في حرية الرأي والتعبير والسجين يراها في إجراءات وظروف سجنه والموقوف في إجراءات توقيفه وهكذا بينما نراها نحن في ذات مستوى الأهمية كحقوق يجب التعاطي معها وطالما هناك شكوى تشير لوجود تجاوزات نسعى بدورنا لرفعها ونتعامل معها بشكل حقوقي .  
كما أن تعامل وسائل الإعلام يلعب دوراً في رسم صورة ذهنية لدى المجتمع أن تعاملنا في القضايا الفردية يطغى على القضايا الجماعية من خلال تسليط الضوء بشكل شبه يومي مع القضايا والأحداث السريعة التي تشهدها الساحة.  
كيف تتعاملون مع ملف الأخطاء الطبية؟

نسبة لا يستهان بها من أفراد المجتمع لا يعون الإجراءات المتبعة في أن قضايا اللجان الطبية يمكن مراجعتها في حال عدم الاقتناع ولاحظنا أن الدور الرقابي للشؤون الصحية ضعيف إلى حد ما، كما تلعب الثقافة الطبية دوراً في عدم تفريق البعض بين المضاعفات التي تتبع العمليات الجراحية وبين الأخطاء، ويعتقدون أنه خطأ طبي فيسارعون برفع الشكاوى ومع ذلك بدأنا نسلط الضوء عليها وهناك تعاون مع الشؤون الصحية على مستوى القضايا الفردية في الأخطاء الطبية وتوضح لفرع الجمعية الإجراءات التي تتخذها حيالها وهو ما نطمح لاستمراره ومضاعفته مستقبلاً.

حقوق الإنسان بالأرقام

- بلغ مجموع القضايا المعروضة أمام فرع الجمعية بمنطقة مكة 1251 قضية 78% منها لسعوديين و22% لمقيمين.
- تصدرت القضايا الإدارية بـ 324 قضية.
- بلغت نسبة قضايا الذكور 57% مقابل 43% كانت تتعلق بالإناث.
- احتلت نسبة القضايا الإدارية المتعلقة بالبلديات المركز الأول بحسب الجهة المتظلم منها بنسبة 8,7% وأنت وزارة العدل في ذيل القائمة بنسبة 0,3% فقط.
- تصدرت المطالبة بإطلاق السراح أهم القضايا الخاصة بالسجناء بنسبة 39% يليها التظلم من عدم المحاكمة بنسبة 22% وسوء معاملة وتعد وتجاوز للأنظمة داخل السجن بنسبة 12% و 6% اعتراض على ترحيل سجين و5% إنهاء محكوميته ولم يطلق سراحه و4% تردي الحالة الصحية بالسجن.
- تصدرت العمالة المصرية القضايا التي تابعتها الجمعية بجدة بنسبة 27% تلتها العمالة السعودية بنسبة 14% ثم الهندية بنسبة 11% فالبنمية والباكستانية بنسبة 7%.
- من القضايا العمالية تتعلق بالمطالبة بالحقوق المالية و 21% تتعلق بالعنف النفسي على العامل و 14% تتعلق بطلبات نقل الكفالة و5% فصل تعسفي من العمل.
- بلغ عدد قضايا العنف الأسري ضد الإناث في جدة 128 قضية يقابلها 24 قضية فقط ضد الذكور.
- 70% من قضايا العنف الأسري بجدة تتعلق بالعنف البدني والنفسي.
- تفوقت قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالإناث على الذكور في جدة حيث بلغت قضايا الإناث 100 قضية مقابل 6 قضايا للذكور.
- رسائل عبر "الوطن"
- رسالتي الأولى لكل مواطن ومقيم: عدم التردد في طلب الاستشارة لمعرفة إن كان له حق من عدمه لأن وجودنا هو من أجلهم ومن لديه رأي أو دراسة أو مقترحات يرى أنها ستثري عملنا نحن على أتم الاستعداد للتعاون معه.
- الجهات المسؤولة في المنطقة: أن يكونوا على يقين أننا نبذل قصارى جهدنا للتحقق من صحة الشكاوى، ولا يتم لنا ذلك إلا من خلالهم الذي نطمح أن يكون إيجابياً وسريعاً لأننا في المرحلة الأولى نتحقق من الشكاوى ولم نتخذ موقفاً معيناً.
- الإعلام: يعول عليه دور كبير فيما يتعلق ببيت ثقافة حقوق الإنسان وقضاياها المختلفة
- أعلن عبر "الوطن" أننا على أتم الاستعداد للتعاون مع المؤسسات الإعلامية لتنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة للصحفيين .

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تدرس ملف قضية «عدم تكافؤ النسب»

المصدر: جريدة اليوم الأحد 14-03-1431 هـ الموافق 28-02-2010م العدد 13407 السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13407&P=1&G=3>

جعفر الصفار - القطيف

تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ملف قضية «عبدالله وسميرة» بسبب «عدم تكافؤ النسب» الذي سلم إلى اللجنة القانونية في الجمعية، كما أنها ستتم تحديد مسار التحرك القضائي في القضية، والتواصل مع الجهات القضائية المعنية، والجهات الرسمية الأخرى التي تدخلت في القضية مؤخراً. وقال المستشار القانوني في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري الذي تسلم ملف القضية، إلى أنه بدأ التنسيق مع الجمعية لإعداد خطة عمل، تخضع لدرس القضية من الجوانب كافة، وذلك من أجل البدء في التحرك، ومعرفة الإجراءات المناسبة، ودرس القضية من جوانبها كافة، ومعرفة الدور الذي ستقوم به الجمعية، ما يتطلب مراجعة ملف القضية كاملاً. مشيراً إلى أن القضية تم عرضها على رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني الذي التقى عبد الله وزوجته سميرة وقدم شرحاً لقضيتيها مع كافة المستندات المتعلقة بالقضية. وأوضح الزوج عبدالله آل مهدي أن الجلسة التي عقدت الأسبوع الماضي في إمارة المنطقة الشرقية، ناقشت مسألة الأوراق المزورة، وتم التعرف على عدد من التفاصيل والمستجدات. وتمر القضية حالياً، في مسار مخاطبات رسمية، لمعرفة أسباب تأخير عقد جلسات في محكمة القطيف الكبرى. وأضاف أن تحويل الملف إلى القضاء الأعلى، والتدخل الإيجابي من قبل جمعية حقوق الإنسان، بعد إجراءات مطولة بين الجهات الرسمية، سينجم عنه صدور حكم، أو نقض قرار التفريق المؤقت. ورفضت الزوجة سميرة إبعاد زوجها غصبا عنها بأمر ناظر القضية، وقالت لا أريد الطلاق، أريد أن أعيش بسلام، وكل ما نطمح إليه هو فرصة العيش سوياً بسلام. وهذا حقنا الشرعي في اختيار الزوج وحق الزوجية. ونحن نطالب بهذا الحق الشرعي. يشار إلى أن عبدالله آل مهدي الذي ينتظر وزوجته صدور حكم قضائي في قضيتيها التي رفعها والد الزوجة مطالباً بالتفريق بينهما بسبب «عدم تكافؤ النسب» بعد مرور نحو عامين ونصف العام على زواجهما الذي أثمر عن إنجاب الطفلة ريماس 16 شهراً، اضطرراً للانفصال مؤقتاً في انتظار صدور حكم قضائي في قضيتيها، كما توقع مراقبون أن تنتهي القضية بنهاية سعيدة بعد تدخل جهات رسمية إضافة إلى تدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تابعت مجريات القضية، الذين وعدوا بمتابعة القضية مع الجهات المعنية وتسريع النظر فيها.

## «جمعية حقوق الإنسان» تبحث المسار القانوني لقضية «تكاؤ النسب»

### الثانية

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 28 فبراير 2010  
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/113840

الدمام - رحمة ذياب

يدرس المستشار القانوني في «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» خالد الفاخري، ملف قضية «عبدالله وسميرة» (عدم تكافؤ النسب). وذكر لـ «الحياة» أمس أنه سيتم خلال اليومين المقبلين، «تحديد مسار التحرك القضائي في القضية، والتواصل مع الجهات القضائية المعنية، والجهات الرسمية الأخرى التي تدخلت في القضية أخيراً».

وأشار الفاخري، الذي تسلم ملف القضية الأربعاء الماضي، إلى أنه بدأ التنسيق مع الجمعية «لإعداد خطة عمل، تخضع لدرس القضية من الجوانب كافة، وذلك من أجل البدء في التحرك، ومعرفة الإجراءات المناسبة، ودرس القضية من جوانبها كافة، ومعرفة الدور الذي ستقوم به الجمعية، ما يتطلب مراجعة ملف القضية كاملاً».

بدوره، أوضح الزوج عبدالله المهدي لـ «الحياة»، أنه طالب خلال اجتماعه مع مسؤولي جمعية حقوق الإنسان، نهاية الأسبوع الماضي، بـ «إحضار الأوراق كافة التي يدعي الأب وابن عم زوجتي، أنني زورتها، شريطة أن تكون أصلية، وليست مصورة، وتقديمها إلى القضاء، وحتى نشرها في وسائل الإعلام المحلية. وحينها أنا على استعداد للخضوع إلى أي حكم قضائي يصدر، وسأتعهد حينها بعدم الاعتراض أو نقض أي حكم يصدر من أي جهة قضائية».

وعلى رغم شكوى المهدي، من التأخر في حسم القضية من قبل ناظرها في محكمة محافظة القطيف، إلا أنه جدد ثقته «الكاملة في نزاهة القضاء السعودي، وقبل ذلك في ولاة الأمر الذين لمست منهم كل تفاعل وتعاطف مع قضيتي، ومعاملتي في المرات التي التقيتهم فيها، كابن لهم، لذا فأنني وزوجتي على ثقة تامة أن شمل أسرتنا لن يمس بسوء، طالما أننا نعيش في بلد يحكمها ملك الإنسانية أبو متعب». وأوضح أن «الجلسة التي عقدت الأسبوع الماضي في إمارة المنطقة الشرقية، «ناقشت أيضاً، مسألة الأوراق المزورة، وتم التعرف على عدد من التفاصيل والمستجدات. وتمر القضية حالياً، في مسار مخاطبات رسمية، لمعرفة أسباب تأخير عقد جلسات في محكمة القطيف الكبرى».

وأضاف أن «تحويل الملف إلى القضاء الأعلى، والتدخل الإيجابي من جانب جمعية حقوق الإنسان، بعد إجراءات مطولة بين الجهات الرسمية، سينجم عنه صدور حكم، أو نقض قرار التفريق الموقت، لحين التأكد من ملابسات القضية»، مشيراً إلى أن ابن عم سميرة «ادعى أنني هربت وزوجتي، وهذا قذف، ولا بد من محاكمته على تلك الادعاءات الباطلة»، مضيفاً «بدأت القضية باتهامي بخطف زوجتي من منزل أسرته، بعد أن عقدت قراني عليها بموافقة ولي أمرها (والدها) وفي حضور وشهادة أفراد من أسرته، ثم حولت إلى قضية «عدم تكافؤ نسب»، وحاول والد زوجتي وابن عمها، إصباغ القضية بصيغة مذهبية، وأخيراً أصبحوا يركزون على قضية الأوراق التي يدعون أنني زورتها، فيما يلمحون إلى تواطؤ مسؤولين كبار في الدولة معي، وهذا كلام خطر، أظالمهم بإثباته، لأنه يشكك في نزاهة مسؤولينا».

بدورها، أبدت الزوجة سميرة في حديث لـ «الحياة»، دهشتها من الاتهامات التي يسوقها لها ولزوجها والدها وابن عمها. متسائلة: «وسط هذه المشاحنات والقضايا؛ أريد أن أعرف أين هو غلطي؟ وما هو جرمي ليحل بي هذا العذاب؟ في حفاظي على شرفي وماء وجهي؟ وهل الشرع يقبل بالطلاق الجبري؟»، مضيفة «ما أريده أن أعيش بسلام، ولا أريد الطلاق، بل أرفضه وزوجي المبعّد عني غصباً بأمر ناظر القضية. وكل ما نطمح إليه هو فرصة العيش سوياً بسلام، ويكون القرار لنا في الطلاق أو الاستمرار. وهذا حقنا الشرعي في اختيار الزوج وحق الزوجية. ونحن نطالب بهذا الحق الشرعي».

## السيف: الرجال أكثر "فسخاً" لعقود الزواج

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 28 فبراير 2010  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/113840>

قال المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الجليل السيف: «إن ملف قضية «عبدالله وسميرة» أصبح بين يدي اللجنة القانونية في الجمعية، وهي تتابعه بتفاصيله كافة». وأوضح المستشار القانوني إبراهيم خواجه، أن «قضايا عدم تكافؤ النسب، تحدث أثناء عقد القران، أي في فترة الخطوبة، وقبل الزواج»، مضيفاً «خلال الفترة الماضية شهدت محكمة الدمام، حالات طلاق (فسخ خطوبة)، بسبب عدم تكافؤ النسب، وعدم التأكد من نسب عائلة الزوج، وفي حالات قليلة الزوجة. وفي هذه الحال يكون التفريق أهون الشرين، فالزواج لم يعلن بعد، ولم ينجم عنه أطفال. ومن هنا لا بد من الحرص قبل عقد القران، لأنه يعتبر طلاقاً».

## الجمعية الوطنية شاركت في ندوة الكرامة الإنسانية بقطر

### خبراء عالميون يطالبون بإنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأحد 14 ربيع الأول 1431 هـ - 28 فبراير 2010م - العدد 15224  
<http://www.alriyadh.com/2010/02/28/article502402.html>

الرياض-محمدالغني  
شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الندوة الإقليمية للكرامة الإنسانية التي عقدت في قطر مؤخراً لمناقشة مسودة وثيقة حماية الكرامة الإنسانية التي أعدها عدد من الخبراء بتكليف من الحكومة السويسرية، وممثل الجمعية نائب رئيسها الدكتور صالح الخثلان الذي أشار إلى أن الندوة التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بمشاركة عدد من المنظمات الحقوقية في الوطن العربي و المفوضة السابقة لحقوق الإنسان ماري روبنسون هدفت إلى إتاحة الفرصة للمنظمات الحقوقية العربية لإبداء مرنياتها بشأن الوثيقة التي تضمنت تشخيصاً دقيقاً لواقع حقوق الإنسان في العالم حيث تبرز فجوة كبيرة بين ما تعلنه الدول من التزامات لحماية حقوق الإنسان وبين واقع هذه الحقوق التي تتعرض لانتهاكات مستمرة .  
كما تضمنت المسودة توصيات لتصحيح هذا الواقع من أبرزها إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان و تأسيس صندوق عالمي لدعم المؤسسات الحقوقية الوطنية إضافة إلى مطالبة الحكومات بتعزيز التشريعات والمؤسسات والجراءات الوطنية لحماية الكرامة الإنسانية وسيتم متابعة مناقشة الوثيقة في مناطق أخرى من العالم قبل رفعها للجمعية العامة للأمم المتحدة لتبنيها.

## ”الحياة إرادة” تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة بالخبر

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 16-03-1431 هـ الموافق 02-03-2010م العدد 13409 السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13409&P=1&G=5>

سيف الحارثي - الخبر

تنطلق غدا حملة شبابية عن الإعاقات ومسبباتها، ينظمها أول نادٍ تطوعي للإعاقة الحركية بالمنطقة الشرقية التابع لبرنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب في مجمعين تجاريين بالخبر والظهران، وتستمر الحملة التي حملت شعار ” الحياة إرادة ” خمسة أيام. وأوضح رئيس نادي إرادة للإعاقة الحركية خالد الهاجري، أن النادي اطلق الحملة بهدف توعية المجتمع بأنواع الإعاقات ومسبباتها ونشر الوعي بين فئاته حول كيفية التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال فعاليات الحملة المتعددة التي تجمع ما بين التوعية والترفيه لكافة أفراد الأسرة إضافة إلى إبراز الجانب الإبداعي للمعاقين باختلاف أنواعه وأشكاله. وأشار الهاجري إلى إقامة الحملة أيام الأربعاء والخميس والجمعة من الخامسة مساءً لغاية التاسعة مساءً في مجمع الراشد التجاري و يومي الأربعاء والخميس في مجمع الظهران التجاري، مبينا أن الحملة تحتوي على العديد من الأركان **والجهات المشاركة مثل هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان والجمعية السعودية للعلاج الطبيعي بالمنطقة الشرقية** . وبين أن الفعاليات التي يفتتحها الشيخ عبدالرزاق التركي ستكون ترفيهية للأسرة يتخللها فقرات توعية بالإضافة للمسرح الذي سيشهد تواجد مبدعين من ذوي الإعاقة والذين يشاركون في تقديم المسابقات للجمهور وزوار المعرض بالإضافة الى ركن الأسرة الذي يهتم بالإجابة على استفسارات الزوار من قبل مستشارين من ذوي الإختصاص مروراً بركن خاص ومعدٍ لدمج ذوي الإعاقات بالأسوياء ، وغيرها من الفعاليات التي تقام لأول مرة في المنطقة.

## عكاظ تدخل منزل أسرة حليلة عبد الله وتتعرف على تفاصيل

### حياتها

### تفاعل القراء يعيد الأمل للطفلة الخادمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/03/16 هـ 02 مارس 2010 م العدد : 3180  
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100302/Con20100302335894.htm

فاطمة آل عمرو - جدة

في الوقت الذي يقصدن فيه قريناتهما مدارسهن في كل صباح، تتوجه حليلة عبدالله (13 عاما) إلى منزل مخدمها للعمل في التنظيف وكي الملابس وغسل الصحون، إلا أن تفاعل قراء «عكاظ» مع محنتها سيخرجها بلا شك من دائرة البؤس والحرمان، بعد تكفل فاعل خير بدفع مبلغ مالي قدره 1500 ريال شهريا للطفلة مدى الحياة وتأمين مسكن مناسب لها ولأسرتها، وهو ما يشير إلى عودتها للصفوف الدراسية. يغير من الآن وصاعدا لتبدأ يوما جديدا في دائرة البؤس والحرمان، وهي تعيد في نفس الوقت ماضي والدتها المؤلم. فحليلة التي أبصرت النور في حي غليل جنوبي جدة، من أب سعودي وأم صومالية قدمت إلى المملكة برفقة عمتها، وهي لا تزال طفلة في السابعة من عمرها، وترعرعت في الحي نفسه وعملت خلال مشوار حياتها كخادمة في المنازل وهو مصدر رزقها الوحيد. في الـ12 ظهرا زارت «عكاظ» حي السبيل الشعبي، حيث تعيش حليلة، وبين أزقة الحي وجدنا عمارة مظلمة، تنبعث منها روائح كريهة، حيث توجد الفئران والقطط الميته، وكان يسكنها عمالة وافدة من جنسيات مختلفة، فكنا وجها لوجه مع حليلة بجسمها النحيل ووجهها الباهت ويديها الصغيرتين تشكي من ظلم السنين وقهر الأب الذي لا يرحم ولم يسأل عن بناته طيلة السبع سنوات. وتوضح والدة حليلة واسمها حواء شيخ، قائلة لـ «عكاظ» إنها تزوجت من زوجها السعودي، وأنجبت منه سبع بنات أكبرهن هويدا وعمرها الآن 18 عاما وأصغرهن هدى وعمرها سنتان، وعندما دب الخلاف بينها وبين زوجها المدمن على شرب الخمر منذ زواجهما وحتى هذه اللحظة، وكيف كان يهددها بالقتل عندما كانت تطلب منه الاعتراف ببناته الست. وقالت حواء: «اتجهت لعدة قطاعات حكومية ومنها حقوق الإنسان ولم يستحب لندائي، ولم أجد من يعينني أنا وبناتي بعد أن رمى زوجي بالمسؤولية على عاتقي لأواجه المصير لوحدتي»، وتضيف: «توجهت إلى الشؤون الاجتماعية، إلا أنهم رفضوا أن يمدوا لبناتي يد العون حتى أحضر الأوراق الثبوتية للتأكد من صحة كلامي». وذكرت حواء، أنها تركت عش الزوجية بعد 25 عاما من العذاب والشقاء، وعن السبب قالت: «ما الفائدة من زوج عاطل لا يرغب الاعتراف ببناته ويتركني أعمل خادمة في المنازل، فعدت إلى عمتي التي ربنتني في حي السبيل الشعبي، وكانت هذه بداية شقاء وحرمان وفقر للعائلة، وبداية نهاية لطفلة الـ13 عاما التي مشت على خطي والدتها كخادمة منزلية». وفي المنزل ظهرت حليلة بصوت خافت قائلة: «أنا حليلة التي تعمل خادمة في البيوت»، وبمرارة طافت حليلة برفقة والدتها أرجاء المنزل الذي تسكن فيه، وقالت بحرق «ليس لنا ما نقدمه اليوم». وكان المنزل في الواقع ضيقا جدا وغير صحي، وجدرانها متهالكة، وبسؤالنا حليلة عن وضعهم المعيشي، أجابت بصوت شبه بالك «والدنا لا يسأل عنا منذ سبعة أعوام، ولم أستطع أن أترك والدتي تعمل لوحدها في خدمة المنازل من جديد، خصوصا أنها مريضة بالربو». «حليلة، كما تقول والدتها عنها، الأكثر عطفًا بين بناتها، فلم تتركها لحظة واحدة لوحدها، وتعمل بدلا عنها عندما تتعيب عن العمل، وعن المنزل الذي تعمل فيه تقول حليلة «نعمل في المنازل غير المشبوهة، فلم نتعرض لأي مشاكل، فلم أخبر العائلات التي أعمل لديهم بأنني سعودية لأنني لا أملك ما يثبت صحة كلامي». «وحليلة اليوم تعيد ماضي والدتها، التي عملت خادمة في البيوت قبل حوالي 25 عاما، فلا أقرباء لهن ولا من يعول هذه العائلة التي تنتظر من والدها إثبات الهوية ليكملن تعليمهن، وهو ما دعا أم البنات إلى عرض مشكلتها على وسائل الإعلام، عسى أن يصل صوتها إلى المسؤولين. وأبدت الدكتوراة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أبدت تفاعلها مع محنة حليلة، وقالت إنها ترى أن يسجل المولود بشكل آلي في بطاقة الأحوال في ظل وجود نظام يلزم الأب بتسجيل المولود في البطاقة حتى لا يحرم الأطفال حقهم في التعليم والعلاج.

## سعودي تزوج بسورية دون موافقة والنتيجة حمل وسجن وطلاق

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 17 ربيع الأول 1431 - 3 مارس 2010 العدد 3442 - السنة العاشرة  
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3442&id=138705

جدة: براء العتيق

شهور قليلة كانت كافية لإجهاض زواج شرعي على سنة الله ورسوله بين مواطن سعودي (نظامي) ووافدة سورية (مخالفة) لكنها أيضا ستكون كافية لخروج مولود عاش بدايات تكوينه في سجن الترحيل. وبدأت المأساة عندما تزوج محمد العطاس بفتاة سورية في مايو الماضي بعقد رسمي صادر من المحكمة الشرعية الرابعة في دمشق، قبل الحصول على موافقة الجهات الرسمية السعودية على هذا الزواج.

وأثناء ذلك ظل الزوج يؤكد للزوجة وأهلها أنه قادر على الحصول على الموافقة الرسمية وبناء بيت سعيد في جدة، قبل أن ينتقل الزوجان للعيش في جدة حيث حملت الزوجة. وتتويجا لحادث الولادة السعيد أثرت الزوجة الولادة في دمشق، وفي مطار الملك عبدالعزيز لم يجد ضابط الجوازات بدا من احترام النظام القاضي بالتعامل معها كمخالفة لنظام الإقامة ما يوقع عليها عقوبة الغرامة والسجن شهرا.

الزوج الذي كان ينوي مرافقتها إلى دمشق لحضور الحدث السعيد عاد إلى بيته ليوافقه القضاء لاحقا بتهمة إيواء مخالفة ليقرر أنها عبء، فعمد إلى تطليقها وهي في السجن.

سيدة سورية متزوجة من سعودي بعقد دمشقي ومقيمة في جدة بتأشيرة عمرة منذ عدة أشهر وحامل في سجن الترحيل، هل تريدون إثارة أكثر؟ بعدما دخلت سجن الترحيل قام الزوج بتطليقها قائلا لها "ليس لي علاقة بك الآن!".

القصة بدأت عندما تزوج السيد محمد العطاس منها في سوريا في مايو الماضي بعقد رسمي صادر من المحكمة الشرعية الرابعة في دمشق قبل الحصول على موافقة الجهات الرسمية السعودية على هذا الزواج. ثم أحضرها للمملكة بتأشيرة عمرة، مؤكدا لها أنه قادر على الحصول على الموافقة الرسمية وبناء بيت سعيد في جدة. وصل معها خالها ووالدتها بتأشيرة عمرة أيضا ثم تركاها في حضن زوجها السعودي وعادا إلى دمشق. حملت السيدة فأرادت أن تلد بين أهلها.

في مطار الملك عبدالعزيز لم يجد ضابط الجوازات بدا من احترام النظام القاضي بالتعامل معها كمخالفة لنظام الإقامة مما يوقع عليها عقوبة الغرامة والسجن شهرا. الزوج الذي كان ينوي مرافقتها إلى دمشق لحضور الحدث السعيد عاد إلى بيته ليوافقه القضاء لاحقا بتهمة إيواء مخالفة ليقرر أنها عبء، فعمد على تطليقها وهي في السجن.

القنصل الأول السوري بجدة علي السيد أحمد الذي أكد الواقعة أمس لـ"الوطن" مستنكرا توقيف مواطنته رشا القديمي في الترحيل منذ الخامس عشر من فبراير الماضي، قال إن القنصلية تتابع موضوعها مع المسؤولين في المملكة لإطلاق سراح مواطنته، والسماح لها بمغادرة البلاد، حسب الأنظمة السعودية المعمول بها دون تأخيرها أكثر من ذلك، حيث قام القنصل العام مجد الدين ناشد بالاتصال بوزارة الخارجية السعودية وإدارة الترحيل بجدة، مشيرا إلى ظروفها الصحية الناتجة عن حملها.

غير أن المتحدث الإعلامي بجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد عبد الله الحسين قال إنهم لا يملكون غير تطبيق النظام بحق المخالفة السورية ومن قام بالتستر عليها وهو المواطن محمد العطاس بما يتم في مثل هذه الحالات عن طريق لجنة المخالفات الإدارية وما يصدر عنها من أحكام خاصة بأنظمة الجوازات، مؤكدا أنه سيطلق سراحها منتصف الشهر الجاري بعد إكمال محكوميتها لتعود آمنة إلى بلادها.

وأوضح القنصل الأول بجدة أن مواطنته تواصلت معه هاتفيا وأخبرته بأنها أنهت فحص الخصائص الحيوية منذ عدة أيام، مبينا أن زوج مواطنته أخبره أنه طلقها رسميا على ضوء احتجازها في الترحيل بعدما تواصل مع حقوق الإنسان عبر معروض يتظلم فيه مما حصل مع أسرته وما تم بينهم من تفريق، مطالبا إياهم بالتدخل لحل المشكلة وترحيلها إلى بلادها.

وأشار الرائد الحسين إلى أنه طبق على المخالفة حسب النظام الغرامة والسجن لمدة شهر، وكذلك الزوج طبقت بحقه التعليمات الخاصة بمن يقوم بإيواء شخص والتستر عليه، وهو الآن مطلق السراح بكفالة وينتظر أن يستدعى لتنفيذ الحكم.

اتصلت "الوطن" بالزوج محمد العطاس، الذي أكد أنه طلق زوجته وهي في الترحيل بعد عدة محاولات مع الجوازات والقنصلية السورية وحقوق الإنسان لإخراجها وتسفيرها لبلادها.

ونصح القنصل الأول السوري علي السيد أحمد في تصريح لـ "الوطن" مواطنيه بعدم التسرع في تزويج بناتهم قبل التأكد من وجود موافقة من الجانب السعودي على الزواج درءاً للمشاكل التي قد تنتج عن ذلك.

ومن جهته، أكد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف أن خطاب المواطن وصل وهو الآن بصدد مراجعة الإجراءات المتبعة في المخالفة التي تمت من المواطن وزوجته. وقال: سنتواصل بشكل عاجل لمعرفة ملابسات الموضوع ومن ثم اتخاذ الإجراءات النظامية بحقه، وسوف نأخذ بالاعتبار الأوضاع الإنسانية للزوجة خصوصا أنها ترغب في مغادرة المملكة.

وأضاف: إذا حددت اللجنة الإدارية غرامات يحق لهم التقدم لديوان المظالم للطعن في القرار، وسنسمع من الجهتين أولا ثم نتدخل في الموضوع ونحن تحركنا منذ وصول معروض الزوج، وخلال الأسبوع الحالي سنوجه خطابا للجوازات بشكل عاجل.

وقال: نحن نحترم النظام إذا أوجب مخالفتهم، حيث إنها دخلت البلد بتأشيرة عمرة، مشيرا إلى أن كونها حاملا ليس وضعاً إنسانياً يستحق التدخل بحد ذاته حيث إن السجون بها عدد من النساء الحوامل.

وعن المولود، قال: بلا شك هو مواطن سعودي، والآن ننتظر خروجها وولادة ابنها بالسلامة.

اتصلت "الوطن" بالمواطنة السورية رشا داخل الترحيل، فأقرت بأنها دخلت البلاد بتأشيرة عمرة لمدة ثلاثين يوما وخالفت 8 أشهر وأنها حامل بالشهر التاسع.

وأبدت تخوفها على الجنين في بطنها لقلة أكلها بسبب سجنها ووضعها النفسي. وأوضحت أن حقوق الإنسان أبلغوها بأنها سوف تنهي مدة الشهر في الترحيل ثم تسفر لبلدها.

وأشارت إلى أن طليقها كان قد أخبرها في سوريا أنها ستحصل على الموافقة بعد دخولها المملكة، وأن هذا الأمر سهل جدا. وقالت: كانت علاقتنا جيدة مع بعض، وطلقني بسبب سجنني، وقال "ليس لي علاقة بك حاليا".

وأشارت إلى أنها ستحافظ على الجنين وستربيته بنفسها بعد ولادته، مشيرة إلى أنها تتواصل مع حقوق الإنسان والقنصلية السورية بشكل يومي عن طريق هاتفها الجوال.



## سؤال يبحث عن الجواب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1431/03/13 هـ 27 فبراير 2010 م العدد : 3177  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100227/PrinCon20100227335443.htm>

### عبدالله ابو السمح

كتبت عدة مرات عن ضرورة دراسة وتطوير اللائحة التنفيذية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بمناسبة إقرار مجلس الشورى إعداد دليل يوضح حقوق وواجبات أعضاء الهيئة في عملهم الميداني، القصد من هذا الدليل الحد من التصرفات العشوائية والاجتهادات الفردية لموظفي الهيئة والتي بعضها تتجاوز الحدود وتؤدي أحيانا إلى نتائج كارثية كالمطاردات، وقد طالبت فيما سبق من كتابات بأن ضرورات العصر والعولمة ومستويات التنمية في المملكة تستوجب إعادة النظر في نظام الهيئة ولوائحها، وهي صدرت من أكثر من ثلث قرن، لقد تغير المجتمع السعودي ووقعت المملكة على اتفاقيات دولية عديدة تستوجب منا إعادة النظر في بعض قوانيننا لتتواءم وروح العصر والتزامات المملكة دوليا، وطالبت هيئة حقوق الإنسان بالتدخل لتعديل الأنظمة التي لا تتوافق ونظام حقوق الإنسان وهي موكلة بذلك وسبب وجودها الرئيسي، وقد نبهني الدكتور بندر الحجار في تعليق له أن جمعية حقوق الإنسان الوطنية أيام رئاسته لها رفعت تقريرا للمقام السامي بخصوص ضرورة الموازنة بين الأنظمة ونظام حقوق الإنسان، وأن ذلك وجد استحسانا من المقام السامي، فصدر توجيهه إلى عدد من الجهات بوجوب ملاحظة ذلك فيما يصدر من تعليمات، كما تم التوجيه لمجلس الشورى في حينه بملاحظة ذلك عند دراسة الأنظمة ووجوب موازنتها مع نظام حقوق الإنسان.

معالي الدكتور الحجار لفت نظري أيضا إلى أن مجلس الشورى أخيرا كون لجنة بمسمى لجنة حقوق الإنسان والعراض تهتم بهذا الجانب الإنساني و«الحضاري» النبيل، وتنفيذا للتوجيه السامي الكريم، والسؤال هو ما دام التوجيه موجودا والتعليمات موجودة فما الذي يمنع من إعادة النظر في نظام ولوائح هيئة الأمر بالمعروف وإصدارها بما يتوافق وروح العصر وحقوق الإنسان؟ سؤال يبحث عن الجواب.

## هيئة حقوق الإنسان

## ”الخماسية” تنفي إعادة صياغة توصيات شغب ”فتيات مكة”

### 7مرات

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 فبراير 2010  
<http://www.al-madina.com/node/227910>

بدر سعيد - مكة

نفى مصدر مسؤول في اللجنة الاجتماعية الخماسية التي باشرت التحقيقات في حادث الشغب في دار فتيات مكة إعادة صياغة محاضر التحقيقات والتوصيات سبع مرات كما ورد في بعض الصحف . يأتي ذلك وسط توقعات بانطلاق تحقيقات اللجنة المحايدة للتحقيق في الاحداث اليوم . وقال المصدر ان اعضاء اللجنة وقعوا على نتائج التحقيقات التي رفعت مباشرة الى وزير الشؤون الاجتماعية والذي اطلع عليها واتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة ، فيما سلم نتائج التحقيق لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل الدكتور عبد الله اليوسف وكيل الوزارة . وقال المصدر إن أمر الإمارة بتشكيل لجنة محايدة قرار جيد يهدف الى الاستقصاء والوقوف على حقائق الأحداث ومسبباتها موضحا ان وزارة الشؤون الاجتماعية حددت عبد الصمد القرشي مدير التأهيل الشامل و نورة آل الشيخ مديرة الإشراف النسوي ليكونا عضوين ضمن لجنة التحقيق الجديدة . وقال إن آل الشيخ تمثل دار رعاية الفتيات باعتبارها المشرفة عليها وهي التي قامت بطرد الأخصائيتين وكانت على علم بالشكاوى والأوضاع بالدار.

ومن جهة أخرى ارجع مصدر مسؤول الأسباب الرئيسية لمشكلات المؤسسات الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة لعدم وجود مرجعية شاملة للمؤسسة مشيرا الى عدم وجود مدير عام لفرع الوزارة بمكة مثل بقية الوزارات وإنما هناك مدير عام للشؤون الاجتماعية ومدير عام للإشراف النسوي ومدير عام للضمان الاجتماعي وكل منهم يتصرف بمفرده . وحمل المصدر وزارة الشؤون الاجتماعية الأخطاء التي وقعت وأدت إلى أحداث الشغب في دار الفتيات بمكة ومن ذلك عدم إيقاف القبول بالدار أثناء عمليات الترميم مثلما حصل في دار الملاحظة بالرياض . أو استئجار مبنى آخر لحين الانتهاء من عمليات الترميم . وأشار ايضا إلى عدم التعامل الجيد مع بعض التقارير المرفوعة من جهات مختصة وذات علاقة ومنها تقرير هيئة حقوق الإنسان التي أوفدت مجموعة من عضواتها فرصدن عدة ملاحظات تتعلق بوجود ضرب وسوء معاملة وبعض الإشكالات عن النظافة والأمن والسلامة والصيانة داخل المؤسسة بالإضافة إلى التعامل مع شكاوى الأخصائيتين التي وصلت قبل شهرين من الأحداث على أنها كيدية.

## المملكة تشارك في دورة حقوق الإنسان بجنيف

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138449>

الرياض: واس

تشارك المملكة في الدورة الثالثة عشرة رفيعة المستوى لمجلس حقوق الإنسان بمقر الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية. ويرأس وفد المملكة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان. وسيلقي العيبان كلمة المملكة في هذه الدورة التي ستناقش عددا من الموضوعات المهمة المطروحة على جدول أعمال المجلس، ويأتي في مقدمتها الأزمة الاقتصادية العالمية. كما يناقش المجلس تقرير المفوضية السامية.

## بعد إنهاء معاناة محتجز الثلاثة أعوام .. رئيس هيئة حقوق الإنسان لـ ”عكاظ“:

### خاطبتنا إمارة المدينة ووزير الصحة بحالة عمر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/03/12 هـ 26 فبراير 2010 م العدد : 3176  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100226/Con20100226335197.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

أكد لـ«عكاظ» رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الهيئة رفعت تقريراً مفصلاً عن حالة المعتل نفسياً عمر، الذي احتجز ثلاثة أعوام، إلى إمارة المدينة المنورة ووزير الصحة.

وثنم العيبان دور وسائل الإعلام خاصاً «عكاظ» بالذكر لتبنيها الحالة، مشيراً إلى أن «الصحافة جزء من مهمة حقوق الإنسان». وحول مسؤولية الجهات الحكومية تجاه المواطن المحتجز ثلاثة أعوام بسبب اعتقاله نفسياً أوضح العيبان لـ«عكاظ» أنه من المفترض الوقوف على آلية التعامل مع المرضى النفسيين والإجراءات التي تتخذها الأجهزة الحكومية تجاه هذه الفئة (المعتلين نفسياً)، مشدداً على أن الهدف ليس العقاب بقدر ما هو التصحيح، وأن تكون لدى الأجهزة المختصة أنظمة وآلية معروفة لدى الناس في التعامل مع مثل هذه الحالات.

وطالب العيبان الأجهزة المختصة بمعرفة واجباتها نظاماً، وأن يعرف الناس حقوقهم في حالة عدم تنفيذ الجهات المسؤولة واجباتها، مضيفاً «يجب أن تكون الصورة واضحة للمواطن ويستطيع التقدم بمعاناته للجهات المعنية وهيئة حقوق الإنسان في حال تقصير أي جهة أو أحد العاملين ليتم تصحيح الوضع، والقصد من ذلك زيادة وعي المواطن في هذه الجوانب.»

وثنم العيبان دور الإعلام في نقل معاناة المعتل النفسي محتجز السنوات الثلاث في الحرة الشرقية في المدينة المنورة، وخص «عكاظ» بالشكر في رصدها لمعاناته.

وفي سياق متصل أبلغ «عكاظ» استشاري الطب النفسي ومدير مستشفى النفسية في المدينة المنورة الدكتور أحمد حافظ أن محتجز الأعوام الثلاثة يحتاج إلى مدة لا تقل عن أسبوع للتجاوب مع مرحلة العلاج النفسي التي أخضع لها أمس تحت إشراف كادر طبي متخصص في المستشفى.

وأوضح حافظ أن المريض بدأ أولى مراحل العلاج النفسي من أجل إخراجه من الحالة النفسية السيئة التي يعيشها، مبيناً أن مرحلة العلاج النفسي سيصاحبها علاج دوائي وتتبعها جلسات مع الأخصائي الاجتماعي.

## ”حقوق الإنسان“ تطلق ”حزمة“ أنشطة في ”اليوم العالمي للمرأة“

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 فبراير 2010  
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/113449

الدمام - رحمة ذياب

يستعد القسم النسائي في فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، لإطلاق «حزمة» من الفعاليات في الثامن من آذار (مارس) المقبل، بمناسبة حلول «اليوم العالمي للمرأة». وتتزامن تلك الأنشطة مع الافتتاح الرسمي للقسم النسائي في الفرع. كما سيعقد لقاءات مع منسوبات القطاعات كافة، للتعرف على المشكلات التي تواجه المرأة.

فيما تستعد ناشطات في مجال حقوق الإنسان، لطرح عدد من القضايا الأسرية والانتهاكات التي تخص المرأة. كما سيتم استعراض الإنجازات وأبرزها السماح للمرأة بالعمل في مهنة المحاماة قريباً، بشكل رسمي، وتحديدًا في محاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى قضايا «تكافؤ النسب»، والتدخل الرسمي فيها، وحلها، إضافة إلى الحلول التي استحدثت أخيراً، لإيجاد آليات لحل مشكلة البطالة، ولا سيما في ظل التنوع الوظيفي.»

وقالت نائبة رئيسة القسم النسائي سعاد البسام لـ «الحياة»: «نفذنا عددًا من الأنشطة حول كيفية معاملة المرأة، وتكريمها، وإنصافها، ومنحها حقوقها، كما وردت في الشريعة الإسلامية، إذ وضعنا أركانًا في المجمعات التجارية، لنشر الثقافة الحقوقية بين النساء، والتعريف بأبرز المستجدات في القوانين، والمسموح لها به، وكيفية مزاوله الأنشطة النسائية، والمكانة التي حظيت بها»، مضيفة «سنبدأ في توسعة نطاق الأنشطة، بعد أن تم وضع آليات حديثة.»

واستعرضت البسام تلك الآليات، ومنها «ستوجه دعوات إلى نحو 60 سيدة، يمثلن القطاعات المهمة في المنطقة الشرقية، لاستقصاء آرائهن، بعد أن حاولنا حصر المشكلات التي تعاني منها النساء، سواء من مكتب العمل، أو وزارة الخدمة المدنية، والقطاع الصحي، والتعليم، وسيدات الأعمال، لعرض القضايا التي يواجهنها، وإيجاد حلول لها». وأشارت إلى أن القسم النسائي «يعقد شهرياً لقاءات، بهدف التعرف مع منسوبات قطاعات عدة، إلا أن اللقاء المقبلة ستضم نخبة من سيدات المجتمع، لطرح القضايا عن قرب، والتعريف بدور الهيئة بشكل أوسع. بهدف بحث آفاق التعاون مع تلك الجهات، وإفادة المجتمع.»

واعتبرت بث الوعي «أهم وأبرز أهداف اللقاء»، مضيفة أن «عددًا من النساء لا يعلمن عن الهيئة، ودورها، لذا سنعمل على طرق الأبواب كافة لإيصال رسالة الهيئة إلى أكبر شريحة من الناس». وحول لقاء التعارف الذي سيقام في مقر فرع الهيئة، أوضحت أنه سيتم أيضاً «بحث المستجدات والقضايا والإنجازات التي مضى عليها عام، وستشاركنا جهات عدة، بعد ان وجهنا دعوات إلى فروع الهيئة في المناطق الأخرى، وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان». ونوهت إلى أنه سيتم «تناول الإنجازات والقرارات التي صدرت لصالح المرأة، وكيفية الاستفادة منها في علاج العوائق.»

بدورها، قالت الناشطة الحقوقية إيمان الفايز: «إن اليوم العالمي للمرأة هو تذكير في حقوقها، وتوعية بأهمية نشر ثقافة حقوق المرأة، والتعرف على القضايا التي تعترضها، والتي لا زالت تتفوق على حساب الإنجازات والقرارات التي تعود لصالحها». وأشارت إلى أن العاصمة اللبنانية «ستشهد في اليوم العالمي للمرأة، تكريم شخصيات نسائية سعودية بارزة، لما حققته من إنجازات. وفي المقابل، لا يوجد تكريم من قبل الجهات الرسمية والمراكز التنموية السعودية، التي تعنى في أداء المرأة، ومدى مساهمتها في تطوير وتنمية المجتمع.»

## بيان مفرداته: توجيهه - سب - شتم - لعن - ضلالات - أسوأ من السوء - عارياً - هلاوس صحة المدينة: نسقنا مع أهل المريض عمر .. الأسرة: بل عكاظ هي من أرشدكم ولم تنسقوا

المصدر: جريدة عكاظ لإثنين 1431/03/15 هـ 01 مارس 2010 م العدد : 3179  
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100301/Con20100301335721.htm

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

لجأت المديرية العامة للشؤون الصحية في المدينة المنورة إلى أسلوب البيانات في الدفاع عن موقفها المتمثل في كونها آخر جهة معنية ووقفت على موقع احتجاز المريض النفسي (عمر) في المدينة المنورة، وبلغت حد التشكيك فيما نشرته «عكاظ» بالدلائل والصور حول استعانة الشؤون الصحة بها في الاستدلال على موقع الاحتجاز الذي دام ثلاثة أعوام.

وبدا بيان الشؤون الصحية مليئاً بمفردات، من بينها «أسوأ من السوء»، «وجد عارياً»، الضلالات والهلاوس»، «إلباسه ملابس ساترة»، في الوقت الذي تعاملت فيه إمارة منطقة المدينة المنورة التي كان موقف أميرها صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز مسؤولاً ومشرفاً في إنهاء معاناة عمر وأسرته، وإلزام الشؤون الصحية بالكشف ومتابعة حالة المريض ونقله إلى مستشفى الصحة النفسية فوراً، وكذلك هيئة حقوق الإنسان باعتبارها أول جهة باشرت الموقع في نفس يوم إثارة «عكاظ» لقضية المريض النفسي، بطريقة عملية، أعقبتها الشؤون الاجتماعية بشفافية في التعامل وتحديد المسؤولية في نطاق الشؤون الصحية. وإزاء بيان الشؤون الصحية الذي أصدرته أمس ووزعته عبر واس وعلى الصحف المحلية - ما عدا «عكاظ»، فندت عبر «عكاظ» أسرة المعتل النفسي إدعاءات الشؤون الصحية الواردة في البيان. وقال محمد شقيق المعتل النفسي «لم تنسق الشؤون الصحية معنا، ولم تحضر إلى موقع شقيقي المحتجز إلا بعد الاستعانة بـ «عكاظ» للاستدلال على المكان»، متسائلاً: «أين كانت الشؤون الصحية في المدينة المنورة قبل ثلاثة أعوام، ولم تستجب رغم أننا طرقتنا أبوابها عدة مرات؟، ولماذا رفض مدير الشؤون الصحية مقابلة والدتي.»

وزاد محمد «رغم نداءاتنا المتكررة للشؤون الصحية في المدينة المنورة باستقبال شقيقنا المعتل نفسياً ومعالجته، فإنها أصرت على رفض عدم استقباله والاكفاء بصرف حقنة مهدئة وإعادته إلى المنزل، ما اضطرنا إلى نقله إلى غرفة مغلقة في بيت تملكه الأسرة، وحبسه هناك درءاً للخطر عن نفسه وعن غيره.»

وتساءل شقيق المعتل النفسي عن دور الشؤون الصحية في المدينة تجاه حالة ابنة شقيقه فاطمة التي تعاني مرضاً نفسياً مشابهاً لحالة عمر، إذ ظلت تحت حصار وسيطرة والدها لفترة .

**هنا نص بيان الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة تنشره «عكاظ» كاملاً:**

«بناء على توجيهات سعادة مدير عام الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور خالد بن عبد العزيز ياسين بخصوص تشكيل فريق طبي لمتابعة حالة المريض النفسي عمر، حيث قام الفريق الطبي برئاسة مدير مستشفى الصحة النفسية وعضوية أخصائيين نفسيين بزيارة المريض النفسي في مقر إقامته بالتنسيق مع أهل المريض يوم الأربعاء 1431/03/10 هـ الساعة 11,00 صباحاً وتم الدخول إلى غرفة المريض المسجون فيها وهي أسوأ من السوء، لا تصلح للاستخدام الأدمي وتم تقييمه، ووجد عارياً، يسب ويشتم ويلعن، يلاحظ عليه الانفعال والغضب والانفلات النفسي والعنف اللفظي، يتصرف بناء على الضلالات والهلاوس التي يعتنقها ويسمعها، غير مستبصر بمرضه تماماً، وتم إلباسه ملابس ساترة، وتم تهدئته ومسايسته إلى أن خرج من مقر عزلته وركب سيارة المستشفى برفقة التمريض النفسي، وتم إدخاله قسم التنويم بالمستشفى تم عمل اللازم من الفحص الجسدي والنفسي والتقييم الترميزي والاجتماعي، وطلبت الفحوصات اللازمة وتم إخضاعه لبرنامج علاجي مكثف تحت إشراف الفريق الطبي.»

## العيبان: مساعدات المملكة بلغت 90 مليار دولار استفادت منها 87 دولة نامية

### برنامج سعودي لنشر ثقافة حقوق الإنسان مدته 4 أعوام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع الأول 1431 - 2 مارس 2010 العدد 3441 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3441&id=138617>

الدمام: ماجد الوائلي

أوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن المملكة قدمت قروضا، ومساعدات غير مستردة خلال العقود الثلاثة المنصرمة تجاوزت 90 مليار دولار استفادت منها 87 دولة نامية، ويمثل هذا المبلغ 4% من إجمالي الناتج الوطني للمملكة، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة.

وقال في كلمة ألقاها خلال ترؤسه وفد المملكة المشارك بالدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المنعقدة بجنيف أمس، إن المملكة سبق أن أسهمت في أكثر من مناسبة في تبني المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية خاصة ما يتعلق بأعباء الديون لدى الدول النامية، فقد تنازلت عما يزيد عن 6 بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً، وتبرعت بمبلغ 500 مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي؛ لمساعدة الدول على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، أما في مجال نشر التعليم فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخصيص 500 مليون دولار لمشروعات التعليم في الدول النامية.

وأشار إلى أن المملكة تبرعت بمبلغ 30 مليون دولار لصالح مبادرة القضاء على شلل الأطفال العالمي، أما فيما يتعلق بمواجهة الكوارث، والحد من آثارها الإنسانية فقد قدمت 50 مليون دولار لإغاثة الشعب الهايتي، كما خصصت قبل أيام مليار دولار لدعم التنمية في الجمهورية اليمنية الشقيقة.

وكشف العيبان أن المملكة تبنت برنامجاً لنشر ثقافة حقوق الإنسان مدته أربع سنوات ابتداء من 2010 تتمثل رسالته في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم، وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص.

ونوه إلى أن قضايا التنمية والتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية تتطلب من المجلس العمل بكل جدية؛ للحد من تداعياتها، وتأثيراتها السلبية على حقوق الإنسان وكرامته، مؤكداً على أن تعزيز، وحماية حقوق الإنسان تعدّ من ضمن الاستراتيجيات التي تتمسك بها المملكة وفق منهج إسلامي منسجم مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية.

ولفت إلى ضرورة تبني المجلس تقرير القاضي جولدستون حول انتهاكات إسرائيل للجسيمة لقوانين الحرب خلال عدوانها على غزة .

## المملكة : حماية حقوق الإنسان خيارنا الاستراتيجي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 16-03-1431 هـ الموافق 02-03-2010م العدد 13409 السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13409&P=1&G=4>

سمح سلطان - الدمام  
تضع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الخطوات الأساسية لحملة «أبناء بلا هوية» التي لا تزال مطروحة ومتداولة على طاولة الهيئة وذلك بعد حصر الحالات التي تلقتها ادارة الهيئة خلال الفترة الماضية. وأشارت الأخصائية الاجتماعية بالهيئة نور الحواس الى ان سبب إطلاق الحملة يعود لأن معظم الحالات التي وصلت لديهم كانت بخصوص الأبناء الذين لا يحملون هوية ولم يضافوا الى بطاقات العائلة اما لاختفاء الأب او عدم قبوله إضافة الابن او الابنة في دفتر العائلة او طلاق الام وانكار الأب للابن. وعن الخطوات المتبعة لحملة أبناء بلا هوية ذكرت الحواس أنها تكمن في تفعيل الحق في الحصول على هوية لجميع الأفراد ونشر ثقافة حق الحصول على هوية من خلال برامج التوعية ورصد الحالات مجهولة الهوية من خلال برامج للتعاون مع المدارس والمستشفيات للوقوف على الأسباب وعلاجها.

## العيبان يلتقي وزراء مشاركين في دورة مجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 17 ربيع الأول 1431 - 3 مارس 2010 العدد 3442 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3442&id=138689>

جنيف: واس  
التقى رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بنذر بن محمد العيبان أمس في مقر الأمم المتحدة بجنيف وزير الخارجية المالديفي أحمد شهيد. وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وأوضح الوزير المالديفي أن المملكة هي منارة للعالم الإسلامي ، منوها بتجربتها في تطوير القضاء وفي مجال حقوق الإنسان ، مبدية رغبة بلاده في الاستفادة من هذه التجربة.



## الطب الشرعي يثبت الاعتداء .. وحقوق الإنسان تستفسر

### إمارة المدينة تتقصى حقائق جلد المعوق

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/03/17 هـ 03 مارس 2010 م العدد: 3181  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100303/Con20100303336085.htm>

محمد الأحمدى - المدينة المنورة

تدخلت إمارة منطقة المدينة المنورة، للتأكد من صحة اعتداء مراقب مركز التأهيل الشامل على معوق، مصاب بشلل نصفي، بالجلد، إثر ظهور آثار الضرب في كتفه ويده اليسرى، (1431/3/16هـ). في هذه الأثناء، تلقى مدير عام الشؤون الاجتماعية في المدينة حاتم بري، استفسارا عاجلا من فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عن حقيقة جلد المراقب للمعوق حامد الجهني، والتأكد من الأسباب التي دفعته للاعتداء على شخص لا يقوى على الحركة، وغير قادر على مقاومة الاعتداء، وتسلم وكيل إمارة منطقة المدينة نسخة من الاستفسار. إلى ذلك، سعدت شرطة المنطقة، موقفها بعدما أثبت تقرير الطب الشرعي الابتدائي وجود كدمات في الساعد الأيسر وأعلى يد المعوق الجهني، فور خروجه من مركز التأهيل، ما دعا مدير مركز شرطة الخالدية العقيد عبدالله السحيمي، لتوجيه خطاب بإحالة المعوق إلى مستشفى الأنصار، وتصديره بعبارة «عاجل مع المذكور». ولم تمض ساعات على خطاب العقيد السحيمي، ليأتي الرد عاجلا من المستشفى، بتقرير صادقه الدكتور عبدالمنعم عبود بناء على الكشف السريري والأشعة السينية بتأكيد وجود إصابات بالعضد والكتف الأيسر والظهر، وطلب إحالته للطب الشرعي في مستشفى الملك فهد. وكشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة عن أن الجرم الأكبر في الاعتداء كان بجلد الجزء الأيسر من جسد المعوق الجهني، وهو الجزء الذي لم يتعرض للشلل، وأن الأداة المستخدمة، ربما تكون عصا غليظة، أو سلكا معدنيا، نظرا لاستمرار آثار الضرب على جسد الضحية أكثر من أسبوعين من جانبه، أوضح رئيس لجنة المحامين في المدينة المنورة سلطان بن زاحم، أنه وفقا للتفاصيل والصورة المنشورة في صحيفة «عكاظ»، فإن القضية تأخذ أبعادا جنائية ومسلكية، «فهي جريمة جنائية صريحة باعتبار أن ما قام به مراقب مركز التأهيل الشامل من ضرب وجلد خارج عن حدود صلاحياته». وبين ابن زاحم أن تحديد مدة الشفاء مفصل مهم في القضية، فلو تجاوزت 15 يوما، فإنها تعتبر من الجرائم الكبيرة الموجبة للإيقاف دون إطلاق سراح المعتدي بالكفالة، إلا بتنازل صاحب الحق الخاص. ونشرت «عكاظ» أمس الأول رد مدير عام الشؤون الاجتماعية حاتم بري، الذي أشار فيه إلى أن التقصير وارد، متوقفا في المقابل أسرة المعوق، في حال تبين أن شكاوهم ليست صحيحة.

يفتقرون لإثبات هويتهم ويتحملون أخطاء آبائهم

## أطفال يعيشون بيننا بلا جنسية ومحرومون من حقوقهم الأساسية

حقوق الإنسان بصدد إطلاق حملة "أبناء بلا هوية"

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 17-03-1431 هـ الموافق 03-03-2010م العدد 13410 السنة الأربعون  
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13410&P=1&G=5

سماح سلطان ، حصة الدوسري- الدمام

أبناء يدفعون ثمن أخطاء آبائهم ويمضون حياتهم بوطنهم بلا هوية أو جنسية ويعيشون بلا حقوق ضائعين مشردين بدون ذنب ، أم أن ذنبهم الوحيد تحملهم أخطاء وإهمال والديهم الذين لم يسعوا إلى تملكهم بطاقة هوية وإثبات شخصية لأسباب مختلفة .  
أبناء يفتقرون لحقوقهم الأساسية في الحياة ولا يتمتعون بحقوق المواطنة مثل أقرانهم ، هم أطفال ولدوا على ثرى هذا الوطن ولكن لم تسعفهم ظروف أسرهم للعيش بكرامة لعدم امتلاكهم لوثائق رسمية تثبت أنهم مواطنون والسبب في الغالب آباء تزوجوا وأنجبوا ولم يفتنوا الى تسجيل أطفالهم ببطاقة الأحوال المدنية أو بسبب تأخرهم أو رفضهم غير المبرر لإضاقتهم ، أو ربما لمشاكل عائلية وغيرها من الأسباب غير المقنعة والنتيجة أبناء غرباء في وطنهم بلا حقوق أو تعليم أو علاج أو عمل يحملون بفتح الأبواب الموصدة أمام " العيش بكرامة" .

« اليوم » سلطت الضوء على هذه القضية الاجتماعية ، لمحاولة التعرف على ملبساتها من خلال آراء بعض المسؤولين والمختصين..  
قضايا وحلول

وقال نورة الحواس الأخصائية الاجتماعية بهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية: هناك العديد من القصص التي طرحت على طاولة الهيئة منها وجود عائلة مكونة من 10 أبناء (خمسة أبناء وخمس بنات) اشتمت فيها الأم من رفض الأب إضافة ابنته الأخيرة رغم إضافة أحوالها جميعاً في بطاقة العائلة مهدداً بالتكر من بنوة البنت في حال اشتمت الأم للجهات المختصة والقضية جديدة تتم متابعتها للتباحث مع الأب والأحوال المدنية لإضافة البنت في بطاقة العائلة مع العلم ان هناك تبليغا للولادة خاصا بالبنت .  
وأشارت الى قصة لعائلة أخرى لم يضاف فيها الابن ذو الثلاثة أعوام بسبب سفر الأب إلى خارج البلاد وعدم قدرته على الحصول على العلاج منوهة الى قيام الهيئة بالتواصل مع الجد للاتصال بابنه لتوكيله لإضافة الطفل الى بطاقة العائلة واستخراج جواز سفر ، ليتم تحويله للعلاج ومعالجة مشكلته .

وتطرقنا إلى قضية الفتاة ذات التسع سنوات ، والتي تفقد لأوراق تبليغ الولادة من المستشفى وشهادة الميلاد إضافة إلى أنها غير مضافة في بطاقة العائلة لأنها تحتاج إلى إثبات ولادتها وطالبت الهيئة إثبات نسبها عبر المحكمة والزام الأب بإحضار شاهدين وعولجت المسألة .

وأشارت الى عائلة الأم جنسيتها كويتية والأب سعودي ولديهما بنت وولد لم يضيفها الأب الى بطاقة العائلة بسبب انفصال الزوجين قبل الإضافة فقامت الهيئة بالمطالبة بإضافة الأولاد في بطاقة العائلة وقامت الأم بتجديد جواز السفر للأولاد في سفارة المملكة في الكويت .  
كما سردت الحواس قضية إحدى السيدات التي لا تملك جواز سفر ولا بطاقة أحوال وغير مضافة في بطاقة العائلة الخاصة بزوجها هي وأولادها ووالديها مجهولي الهوية فقامت الهيئة بالتواصل مع الأحوال المدنية الذين طلبوا عقد الزواج للمرأة في حين كانت لا تملك إلا صك الطلاق ، ومن المؤسف أننا فقدنا الاتصال معها منذ طلبنا منها عقد الزواج وهي حتى الآن لا ترد على اتصالاتنا ، لكننا لازلنا نتابع القضية .

وأشارت الحواس الى قضايا أخرى لأفراد بلا هوية وهي متابعة من كادر هيئة حقوق الإنسان وان الهيئة ستطلق حملة " أبناء بلا هوية" التي تدرس الآن على طاولة الهيئة بعد حصر الحالات التي وصلت إليها وان غالبية الحالات تكمن في اضافة الأبناء الى دفاتر عائلات ذويهم لذا تمت دراسة إطلاق هذه الحملة التي نتمنى ان تخدم فئات كثيرة تحتاج إلى إيجاد هويتها في هذا المجتمع.  
قبول الطالبات

وبينت منسقة الإعلام في إدارة الاختبارات بإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية ان الطالبات اللاتي لم يضمنن ببطاقة العائلة لدى أولياء أمورهن يتم قبولهن بموجب أي ورقة رسمية تقدمها ولية أمرها سواء كانت شهادة ميلاد أو شهادة تطعيم أو صك زواج والدتها وبعد ذلك يتم مطالبة ولي أمرها عن طريق الإمارة بإضافة الطالبة لبطاقة العائلة ويتم متابعة ذلك.

وبالنسبة للطالبات غير السعوديات وأمتهن يحملن الجنسية السعودية يتم قبولهن بموجب حفيظة النفوس الخاصة بوالدتها أو السجل المدني المضافة فيه والددة الطالبة مع أصل وصورة إقامة والد الطالبة وشهادة الميلاد، اما بالنسبة لبنات أفراد القبائل النازحة والحاملين البطاقة ذات الخمس سنوات يتم قبولهن بإحضار شهادة ميلادهن و بالنسبة لبنات الجاليات اليمنية المقيمت بصورة نظامية يشترط إحضار إقامة سارية المفعول أو جواز سفر.

إعانات مادية

وقال مدير الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية موسى الرقيب : هناك مبالغ مادية يتم صرفها للأبناء الذين لا يحملون هوية ولم يضافوا الى بطاقة العائلة بسبب هجر الأب للام أو طلاقها أو هروبه و يتم تحديد المبالغ التي يتم صرفها وتخصيصها على حسب الحالات المسجلة لدينا والأعمار ومدى حاجتهم ويتم صرف مستلزمات أولية للحياة اليومية التي يحتاجونها . بدوره نفى مدير عام فرع الأحوال المدنية بالمنطقة الشرقية محمد العواص وجود حالات كثيرة لم تسجل في بطاقة العائلة موضحاً أنه بالنسبة للكّم الهائل للبطاقات التي تصدر تعتبر هذه الفئة قلة وأن أغلب هذه الحالات هم أبناء لم يتم إضافتهم من قبل الآباء كتأخير وليس إنكاراً للنسب .

أما إذا لجأت الأم لإدارة الأحوال المدنية أو أي شخص قريب مكلف بالتبليغ عن المواليد وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من نظام الأحوال لهؤلاء الأبناء وبحوزته المستندات المطلوبة بشكل كامل يستكمل التسجيل بألية كفلها النظام ولكن في حال كان ولي الأمر متوفى والإجراءات غير وافية فهنا يصعب إصدار بطاقة العائلة ، إلا في حال التثبت منها والتثبت أيضاً من الشخص الوسيط فهنا تستكمل الإجراءات .

وأشار هناك حالات تجد الأب فيها متعمداً أن ينكر الأبناء ويرفض نسبهم اليه فلا يود إضافتهم لبطاقة العائلة والأسباب عائدة لخلافات بين الأب والأم وذلك لا يعني أن الأبناء يبقون بلا هوية لأن النظام والتعليمات كفل للأُم الحصول بشكل عام صورة رسمية طبق الأصل من القيود المسجلة في سجلات الأحوال المدنية المتعلقة بها أو بأصولها وأولادها وكذلك الحصول على صورة رسمية طبق الأصل لشهادات ميلاد أولادها منوها ان من فوائد البطاقة الشخصية أنها سهلت على المرأة مراجعة القسم النسائي للتثبت من شخصيتها وتسليمها القيود وشهادات الميلاد ، ففي بادئ الأمر وآخره نحن نقف مع الأم في مشكلة كهذه .

وقال من الأحداث التي حصلت لدينا بخصوص هذه القضية تأتينا بعض النساء التي نجد زوجها قد حجر على بطاقة العائلة وهي تحتاج في هذه الحالة إثباتات لكي تستطيع إدخال أطفالها للمدارس والاستفادة من الضمان الاجتماعي وإكمال معيشتهم بطريقة طبيعية و نحن بمجرد أن نتثبت يتم تسهيل مطالبها وتحقيق رغباتها ، وفي حال إذا كانت تود إصدار شهادة ميلاد أصلية تستقبلها رئيسة القسم النسائي وتقوم بمساعدتها لتسهيل عليها استخراج الشهادة الأصلية والوثائق المتعلقة ما لم يكن هناك مشكلة من قبل الأب سواء تنكر أو أي شيء من هذا القبيل وأيضاً ذلك لا يحدث إلا بالتثبت . من جهة أخرى أوضح العواص أنه لا يوجد حالات يقال عنها صعوبة إلى درجة أنها لم تحل ، بل على العكس جميعها والله الحمد تم التعامل معها بسهولة وذلك لتوافر الضوابط والشروط والمستندات فجميعها واضحة تماماً فلذلك نحن نتعامل بما يكفل راحة المستفيد ونسهلها له لوجه الله .

وتطرق العواص الى مشكلة سيدة دامت 9 سنوات وفور توجهها إلى الأحوال المدنية تم مساعدتها في ذات اليوم التي توجهت فيه إليهم ، قائلاً انطلقنا من التوجيهات وتم مساعدة المرأة وخدمتها بأكمل وجه ، فجميع الحالات نرفعها إلى الوزارة من ثم تقوم الوزارة بتوجيهنا حيال تلك الحالات وبعد ذلك نقوم بحلها جميعاً بفضل من الله . وأشاد بجهود العديد من الدوائر الحكومية وتعاونها منها إمارة المنطقة الشرقية والجوازات و الشرطة وإدارة الإشراف الاجتماعي النسائي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها .

## الثقافة الحقوقية في المعرض والجنادرية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/03/17 هـ 03 مارس 2010 م العدد : 3181  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100303/Con20100303336143.htm>

معتوق الشريف - جدة

أبلغ «عكاظ» رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان «أن الهيئة تسعى إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى مختلف شرائح المجتمع السعودي، تأكيداً على الأدوار التي تضطلع بها، سعياً للتواصل والتفاعل مع المجتمع ومؤسساته المختلفة، خصوصاً بعد موافقة خادم الحرمين الشريفين على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.»

وأوضح عيبان الذي يشارك حالياً في الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف «أن الهيئة تشارك بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان حالياً في ثلاث مناسبات هي: معرض الرياض الدولي للكتاب، المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية 25)، واليوم العربي لحقوق الإنسان»، مشيراً إلى أن مركز النشر والإعلام في الهيئة بإشراف الدكتور عثمان بن عبد العزيز المنيع يشارك بعدد من الإصدارات الحقوقية.

ولفت إلى «أن الهيئة شاركت أمس في ندوة عن حقوق الإنسان في الإسلام، التي دعت لها جامعة الملك سعود بالتعاون مع كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، حيث يشارك فيها عضوا الهيئة الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان، والدكتور عبد اللطيف بن سعيد الغامدي»، مشيراً إلى أن الهيئة تعمل على تنظيم عدد من المحاضرات في المدن الرئيسية في هذه المناسبة.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## المجلس البلدي: ناقشنا تظلمات المواطنين ورفعنا مرئياتنا للجهة المعنية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 26 فبراير 2010  
<http://www.al-madina.com/node/227607>

جريدة المدينة

أوضح رئيس المجلس البلدي بمحافظة خليص الدكتور عبدالمنعم الشيخ أن المجلس ناقش الشكاوى والتظلمات التي رفعها المواطنون من أبناء المحافظة بشأن توجه الامانة والمعبر عنه في خطاب موجه لرئيس بلدية خليص بتاريخ 1-2-1430هـ، لافتا إلى أن المجلس كان قد رفع بتاريخ 23-4-1429هـ مرئياته حول الموضوع.

وأكد د. الشيخ أن الجزء الغربي من محافظة خليص يعتبر امتدادا طبيعيا للمحافظة وأجهزتها المختلفة تتولى الاشراف عليه كما أن حجج الاستحكام التي بأيدي المواطنين صادرة من محكمة محافظة خليص، والبلدية تتولى مراقبة الاراضي والمنح ومنح التصاريح ذات العلاقة واللجان التي تنظر في القضايا المختلفة بهذا الجزء يتم تشكيلها من جهات الاختصاص بالمحافظة كالبلدية والزراعة والمحكمة. وقال إن هذا النطاق يعد جزءا من النطاق العمراني المعتمد عام 1430 وكذلك المخطط الهيكلي المعتمد من قبل الوزارة، وهو المجال الوحيد المتاح للتوسع العمراني في المحافظة في ظل عدم ملاءمة بطون الأودية للسكن.

وأضاف: الجزء الغربي من المحافظة يشتمل على أرض فرع للجامعة بخليص بمساحة حوالي 5 ملايين متر مربع، ومخطط الملك عبدالله وقد تم عمل ذلك حسب توجيه سمو امير منطقة مكة المكرمة، وتم التنسيق مع ادارة الطرق بشأن ربط الجزء الشرقي بخليص بالجزء الغربي منه عبر جسر من أعلى طريق الهجرة السريع.

وأوضح أن البلدية بدأت في الرفوعات المساحية للأراضي المجاورة لمخطط الملك عبدالله من الغرب ليكون مخططا سكن يستوعب القائمة الطويلة من طالبي المنح بالمحافظة، لاسيما وأن التوزيع لم يشمل آلاف المتقدمين منذ عام 1416هـ وليس أمامها مواقع صالحة للسكن سوى هذا الموقع غرب الخط السريع، وأكد على اهمية ابقاء الوضع على ما هو عليه حسب ماتم اعتماده من مخططات هيكلية لكل محافظة.

## دراسة ترصد واقع ممارسات خاطئة في المملكة إرهاق الزوجة بالحمل والولادة يتصدر العنف الصحي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/03/12 هـ 26 فبراير 2010 م العدد : 3176  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100226/Con20100226335213.htm>



سلمان الضباح - بريدة

كشفت دراسة ميدانية غطت مناطق المملكة كافة عن وجود أشكال من العنف الصحي في المجتمع بصفته واحدا من أنواع العنف الأسري. وخلصت نتائج الدراسة، التي أعدها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، إلى أن العنف الصحي غير منتشر بدرجة كبيرة مما يدل على وعي المجتمع بمخاطر هذا النوع من العنف رغم الإشارة إلى انتشار العنف الخاص بإرهاق الزوجة بالحمل والولادة بسبب عدم الأخذ بسياسة منع أو تنظيم النسل. وأكدت الدراسة أن العنف الصحي يأتي في المرتبة الأخيرة في ترتيب أشكال العنف الأسري في المجتمع، مما يؤكد أن المجتمع يرفض هذا النوع من العنف لتنافيه مع القيم الإنسانية والسماحة الدينية وجهود المملكة البارزة في مجال الرعاية الصحية التي تقلل من فرص لجوء الأفراد إلى ممارسة العنف الصحي ضد ضحاياهم.

وغطت الدراسة جميع مناطق المملكة، بحيث تألفت المبحوثون من عدة فئات، لكل منها خصائص متميزة لخدمة أهداف الدراسة منها 1900 من المترددات والمترددين على مراكز الرعاية الصحية الأولية تم جمع البيانات منهم عن طريق الاستبيان، و 50 من الخبراء والخبراء عن طريق المقابلة، و 90 من ضحايا العنف من الجنسين من مختلف الفئات العمرية ليصبح مجموع مفردات الدراسة 2040 مفردة. يذكر أن مركز رؤية للدراسات الاجتماعية في مدينة الرس في منطقة القصيم، هو مركز غير ربحي يقدم حلولا عملية لتنمية المجتمع عبر بحوث منهجية متعددة الجوانب تتميز بتأصيل شرعي.

وذهب 24 في المائة ممن شملتهم الدراسة إلى أن إرهاق الزوجة بالحمل والولادة وصحتها سيئة منتشر جدا مقابل 18 في المائة قالوا إنه نادر الحدوث، بينما اعتقد 14 في المائة أن ذلك العنف منتشر مقابل 24 في المائة قالوا إنه غير محدود الانتشار. وحول ما إذا كان ختان البنات يمارس في المجتمع اعتبر ما نسبته 24 في المائة أنه نادر جدا مقابل 11.5 في المائة رأوا عكس ذلك.

## طليق أفراح لـ "عكاظ" : استغلوني مادياً اتهام زوج طفلة المدينة السابق بالابتزاز

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/03/12 هـ 26 فبراير 2010 م العدد : 3176  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100226/Con20100226335210.htm>

سماح ياسين - المدينة المنورة

عادت الطفلة المطلقة أفراح. ش إلى دوامة المشاكل من جديد مع زوجها الخمسيني. إذ عمد الرجل بعد فك الارتباط شرعياً بينه وبين أفراح، من قبل المحكمة قبل نحو أسبوعين، إلى عدم تسليمها ملفها الدراسي إلا بعد انقضاء مدة العدة، كي يتمكن من إسقاطها من كل الوثائق المتعلقة بها. وهنا اعترضت والدة أفراح على احتفاظ الرجل بالملف الدراسي قائلة «رفض إعطائنا الملف إلا في حالة وحدة، وهي أن نتنازل عن جميع حقوقنا، ولكني لن أتنازل عن أي حق ورفعت لائحة اعتراض على طليقها في المحكمة».

من جانب آخر تحدثت مديرة الابتدائية الثلاثون في المدينة المنورة منيرة العمرو قائلة «لقد تقدم زوج أفراح من بداية السنة يطلب فيها ملفها وهو ما تم، وقد طلبت من والدتها نقلها إلى مدرسة تعليم الكيبرات لأنها متزوجة ولكن جاءت مشكلة الملف لتشكّل حاجزاً آخر للطفلة، وكل ما أستطيع تقديمه هو بدل فاقد للشهادات التي تحتاجها أفراح، وهذه الشهادات فقط للمرحلة التي قضتها لدينا في المدرسة كونها درست جزءاً من مرحلتها في جمهورية مصر».

من جانبه قال طليق أفراح: لقد تزوجت أفراح وهي في الثانية عشرة من عمرها وكانت مثالا للزوجة الطيبة، ولكن تدخل والدتها في حياتنا كان يفسد علينا الصفو، مع العلم بأنني كنت أعامل جيداً وأخاف عليها من أي ضرر ممكن أن يؤدي مشاعرها، مع أنني تعرضت إلى عملية نصب من والدتها، إلا أنني طلقته ابنتها طلاقاً مشروطاً، وهو بأن لا تطالب مني أي شيء بعد الطلاق وأن لا ترفع أي دعوى علي؛ لأنني لا أريد مشاكل ولا فضايح ويشهد الله علي أنني مظلوم بكل ما قالت الأم وابنتها حتى الضرب الذي تعرضت له أفراح والذي على أساسه عمل تقرير طبي مزور لا أساس له من الصحة، وأنا لم يكن لي دخل به وكل ما فعلته عندما جاءت والدتها وأفراح إلى منزلي لأنها كانت غاضبة في منزل أهلها انفعلت عندما تطاولت علي بالكلام فصفتها فقط.

ويضيف «إن ما قالت الأم عن عدم معرفتها بما كتب في صك الطلاق، لأن القاضي لم يقرأ الصك لها غير صحيح لأن القاضي قرأ الصك أمامها وهي وافقت على ما كتب فيه وما أريد توضيحه هو أنني تعرضت إلى عملية نصب من والدتها المقيمة التي أخذت مني مبلغاً يتجاوز المائة وخمسين ألف ريال، حيث كان هدفها هو المادة». وعن الملف الدراسي قال الرجل: لن أعطيها ملف ابنتها حتى تنتهي من عدة الطلاق وأتمكن من إخراجها من وثيقة العائلة.



## طفلة الأعوام الـ13 خادمة المنازل لـ "عكاظ": أحلم بيت يسترني وأشقائي الخمسة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1431/03/13 هـ 27 فبراير 2010 م العدد : 3177  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100227/Con20100227335369.htm>

فاطمة آل عمرو - جدة

قذفت الظروف المادية الصعبة بالطفلة حليلة ذات الأعوام الثلاثة عشر في مواجهة تحديات يومية كبيرة، لتعمل خادمة في أحد منازل جدة، لتتفق على إخوتها الخمسة ووالدتها.  
تقول المواطنة حليلة عبد الله - من أب سعودي بحسب أوراق ثبوتية - إن قصتها بدأت عندما ترك والدها أشقاءها الخمسة وأهم وأخذ معه كامل الأوراق الثبوتية ما جعلها تعمل خادمة لتأمين مصاريف الحياة اليومية، وتضيف «نعيش أنا وأخوتي ومعنا والدتنا، في حجرة صغيرة، وننام في غرفة واحدة، لا سيما أن والدتي عاجزة عن العمل ومصابة بمرض الربو».  
برنامج عمل الطفلة حليلة يبدأ منذ ساعات الصباح الأولى، فبينما تتجه قريباتها لقاعات الدراسة تذهب هي إلى منزل الأسرة التي تعمل لديهم خادمة، لتباشر مهمات تنظيف المنزل وغسل الأطباق والملابس طوال ثماني ساعات متواصلة، قبل أن تعود في الثانية ظهراً إلى منزلها المتواضع.  
حليلة وأشقاؤها يحملون فقط بمواصلة تعليمهم بعد أن حرموا منه تماماً بسبب غياب وثائق إثبات الهوية «أشعر بحرج عندما تقول لي طفلة السبعة أعوام التي أعمل لديها أنت أمية، فنحن في زمن نقرأ فيه الفتاة وتكتب»، وتضيف «أتمنى أن أجد أنا وأشقائي منزلاً نظيفاً نسكن فيه».

## هيئة الروابي تواجه تهمة ضرب جامعي وسجن والديه

المصدر: جريدة الوطن السبت 13 ربيع الأول 1431 - 27 فبراير 2010 العدد 3438 - السنة العاشرة  
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3438&id=138182&groupID=0

جدة: حسن السلمي

وجهت أسرة سعودية أصابع الاتهام لأعضاء مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحي الروابي في جدة بسبب الاعتداء على ابنها الطالب الجامعي رامي حكمي الذي يدرس في جامعة الملك عبدالعزيز. ولم يقتصر الأمر وفقاً لرواية الأسرة على ضرب الابن إذ تم سجن والديه بتهمة التهجم على رجال الهيئة. ويقول رامي إنه تعرض للضرب أثناء انتظاره للعودة بشقيقاته من المدرسة للبيت حيث لاحظ والداه آثار الضرب المبرح فتوجهوا لمركز الهيئة قبل أن يأتي طلب الاستدعاء للشرطة وتحويل الوالدين للسجن بتهمة التهجم على أفراد الهيئة وسعيًا للتوثق من الأمر، اكتفى مدير هيئة جدة الشيخ علي الحيان في تعليقه لـ "الوطن" بقوله "إن جميع القضايا المتعلقة بالهيئة، هي من واجب المتحدث الرسمي باسم فرع منطقة مكة المكرمة سالم السرواني". وأمام ذلك أجرت "الوطن" عدة اتصالات بالسرواني على هاتفه المحمول طيلة يوم أمس، وأرسلت إليه رسائل نصية بضرورة الرد إلا أنه لم يرد على هاتفه نهائياً. يواجه مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحي الروابي في جدة تهمة ضرب الطالب رامي حكمي الذي يدرس في جامعة الملك عبدالعزيز، وسجن والده ووالدته اللذين اتهما بالتهجم على رجال الهيئة أثناء حضورهما إلى مقر هيئة الروابي؛ للاستفسار عن سبب ضرب ابنهما أمام المدرسة التي كان ينتظر خروج شقيقاته الطالبات منها. وتأتي التهمة التي وجهتها الأسرة للهيئة عبر دعوى قضائية رفعها مكتب الشنقيطي للمحاماة ضد الهيئة، بعد أن أطلقت الجهات المختصة الطالب، ووالدته ووالده من السجن لعدم ثبوت اتهام مركز هيئة الروابي القاضية بتهجم الأسرة على مقر الهيئة، في الوقت الذي اكتفى مدير هيئة جدة الشيخ علي الحيان بقوله تعليقا على القضية "إن جميع القضايا المتعلقة بالهيئة، والتي تتطلب إيضاحاً إعلامياً فإن صلاحيات الحديث عنها هي من واجب المتحدث الرسمي باسم فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة سالم السرواني"، فيما أجرت "الوطن" عدة اتصالات بالسرواني على هاتفه المحمول طيلة يوم أمس، وأرسلت إليه رسائل نصية بضرورة الرد إلا أنه لم يرد على هاتفه نهائياً. وتعود تفاصيل تعرض الطالب رامي حكمي قبل أسبوعين للضرب المبرح - حسب قوله - من قبل 4 أعضاء من مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحي الروابي بجدة بعد محاولة أحدهم صدمه بسيارته الخاصة قبل أن يستقل سيارة رسمية، ويدهمه بها أثناء توقفه أمام المدرسة التي تدرس بها شقيقاته قبيل انصرافهن. ويقول الطالب الجامعي رامي حكمي 21 عاماً لـ "الوطن" إنه فوجئ برجل يقود سيارة خاصة يصدم سيارته، ولكنه تركه وذهب في طريقه لأخذ شقيقاته من مدرستهن؛ خوفاً من أن يتأخر عليهن لقرب موعد انصرافهن. ويضيف "عندما توقفت أمام مدرسة شقيقاتي فوجئت بسيارة الهيئة تقف أمام سيارتي، وترجل منها 4 أعضاء فتحوا باب سيارتي، واصطحبوني بالقوة الجبرية إلى سيارتهم الرسمية، ثم اتجهوا إلى أحد الأزقة الضيقة وإذا بسيارة أخرى للهيئة يقودها الرجل الذي صدم سيارتي في المرة الأولى، وفتح باب السيارة الخلفي حيث أتواجد أنا، وانهار علي بالضرب المبرح حتى فقدت الوعي، وتحطمت نظارتي التي كنت أرتديها، ثم قام بسحب جوالي وجميع حاجاتي الشخصية، وأجبرني على التوقيع على محضر لم أعلم عما كتب فيه، وقاموا بالرد على هاتفني الذي كان يتصل عليه والذي باستمرار كوني قد تأخرت عن موعد إحضار شقيقاتي من المدرسة، وأبلغوه أنهم قبضوا علي بسبب معاكسة الطالبات. وأشار إلى أنه بعد عودته إلى المدرسة وجد شقيقاته في انتظاره، واصطحبهن إلى المنزل، وأبلغ والديه عن سبب تأخره، ولما رأوا آثار الضرب التي بدت على وجهه استنقزهم الأمر، واتجهوا إلى مركز الهيئة للاستفسار عن سبب هذا الضرب المبرح، ولم يجدوا أي إجابة، فقام والده بالاتصال على الشرطة. وأكد حكمي أن أعضاء الهيئة قاموا بتحرير محضر سلموه للشرطة التي استدعاها والده، واصطحبتهم للمركز لحل النزاع هناك، وأن الضابط المحقق استند على محضر الهيئة الذي ذكرت فيه أن والده ووالدته تهجما عليها، وأحالوا والدته معلمة القرآن إلى سجن بريمان، ووالده لمقر عمله ليتم توقيفه هناك، وأنه بقي لدى قسم الشرطة لمدة أربعة أيام حتى صدر تقرير هيئة التحقيق والإدعاء العام الذي ينفي ثبوت تهمة التهجم على الهيئة، وخرجت والدته من السجن بحالة نفسية سيئة. وأوضح أنه يقوم حالياً بمراجعة عيادات الصحة النفسية للتخلص من صدمة المواقف التي تعرض لها، وأن شقيقته التي تدرس بالمرحلة الثانوية تركت اختباراتها خجلاً من كلام الطالبات اللاتي عرفن بقضية ضرب أخيها وسجن أمها من جهته أكد المحامي سيد شنقيطي أن الأسرة رفعت دعوى قضائية ضد الهيئة للمطالبة بمحاسبة المتسبب في إحداث حالة نفسية سيئة لأفرادها، وخصوصاً الأم وابنها الطالب الجامعي الذي يراجع حالياً الصحة النفسية لعمل جلسات علاجية للخروج من الحالة التي أصابته، وأن لديه ما يثبت براءة موكله، وأنه سوف يلجأ بعد انقضاء المدة النظامية للقضاء الإداري لإلزام الهيئة بمعاينة المتسبب في الإضرار بموكله.

## أقسام لتنفيذ الأحكام في المحاكم العامة دراسة استقطاع نفقة المطلقة من راتب الزوج آلياً

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11-03-1431 هـ الموافق 25-02-2010م العدد 13404 السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13404&I=740320>

اليوم - الرياض

أكدت وزارة العدل، أنها - بمشاركة وزارات وجهات أخرى - تدرس بجدية مشروع نظام يتضمن استقطاع نفقة الزوجة المطلقة الشهرية المقررة لها شرعاً بشكل آلي من راتب الزوج بالتنسيق مع مؤسسة النقد والبنوك. وأوضح مدير إدارة الإعلام والنشر بالوزارة، حمد الحوشان: الاستقطاع من الراتب يعد أحد طرق التنفيذ المتبعة في تنفيذ أحكام النفقة التي يرجع تقديرها إلى نظر قاضي التنفيذ، وأشار إلى أن مشروع النظام المقترح يتضمن فصلاً خاصاً بـ «التنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية» يشمل الأحكام والقواعد المنظمة والأحكام الصادرة بالنفقة بما في ذلك الاستقطاع من راتب المحكوم عليه بالنفقة وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها، وكشف عن إيجاد أقسام لتنفيذ الأحكام في المحاكم العامة تتولى تنفيذ الأحكام عموماً، طبقاً لما يقضي به نظام المرافعات الشرعية، مدعومة بالكوادر البشرية والتجهيزات اللازمة.

## عائلة سعودية تتهم "أحوال الرياض" بحرمانها من الحصول على "الهوية"

المصدر: جريدة الحياة السبت، 27 فبراير 2010  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/113467>

الرياض - فيصل المخلفي

اتهمت عائلة سعودية إدارة الأحوال المدنية في الرياض بحرمانها من الحصول على الهوية الوطنية حتى الآن، على رغم أن والدهم سعودي، الأمر الذي تسبب في حجز شهاداتهم الدراسية إلى حين الحصول على الهوية الوطنية، وتأخير زواج إحدى بناتها المخطوبة منذ عامين بسبب عدم الحصول على الهوية الوطنية، كون مآذون الأنكحة رفض عقد الزواج نظراً إلى عدم وجود ما يثبت هويتها.

وقال محمد لـ«الحياة»: «نحن أسرة مكونة من 12 فرداً، وأكبرنا يبلغ 24 عاماً، والدي تزوج أمي من دون تصريح من وزارة الداخلية لجهله بالأنظمة في ذلك الوقت، وقدم والدنا بالأوراق الثبوتية لنا إلى الأحوال المدنية، وحصلت سنة من إخوتي على شهادات ميلاد، لأن أعمارهم أقل من 15 عاماً، أما نحن فتجاوزنا السن النظامية، ولنا الآن سبع سنوات ونحن نراجع بين الأحوال المدنية ووكالة الأحوال المدنية، لكن لا فائدة، لدرجة أن الموظفين لا يريدون مقابلتنا من كثرة مراجعتنا لهم».

وأضاف أن شهادته الثانوية محجوزة لدى المدرسة حتى يحضر الهوية الوطنية بناء على خطاب وزارة التربية والتعليم، «فحرمت من الجامعة، وحرمت من البعثات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين، والعمل، بحجة عدم وجود هوية وطنية»، مشيراً إلى أن الأحوال المدنية كانت في السابق تصدر لهم مشهداً تعريفاً لمدة شهرين، ويجدد.

وذكر يحيى المرحبي أن شقيقته مخطوبة منذ عامين ويرفض مآذون الأنكحة عقد الزواج إلا بالأوراق الثبوتية الوطنية لها، مؤكداً أنها في عذاب وألم وحال نفسية سيئة، لعدم قدرتها على الزواج، وعدم إكمال دراستها، لافتاً إلى أن «أحوال الرياض» رفعت معاملة شقيقاته إلى الأحوال المدنية في القنفذة للاستفسار، ولم يصل رد حتى الآن.

وأضاف: «عائلتنا كبيرة وراتب والدي ضعيف جداً، وأحد إخوتي مريض يفقد العلاج، والتنقل من مكان إلى آخر باطمئنان، ويصعب علينا الذهاب للعمرة أو الحج، فنحن جميعاً لم نر مكة المكرمة إلا من خلال التلفزيون خوفاً من الذهاب إلى هناك وتحصل لنا مشكلات، بسبب تأخر حصولنا على الهوية الوطنية»، مشيراً إلى أن والدته بدأت حالتها تسوء خوفاً على مستقبلهم، والوضع الذي يعيشونه.

من جانبه، أوضح مصدر مطلع في وكالة الأحوال المدنية (رفض ذكر اسمه) أن معاملة محمد المرحبي وأشقائه، بشأن الحصول على الهوية الوطنية في طريقها للحل، موضحاً أن هذا إهمال من والدهم في الإجراءات والأنظمة، لافتاً إلى أن أشقاء المرحبي الذين أعمارهم أقل من 15 سنة حصلوا على شهادات ميلاد، ولكن من بلغ 18 عاماً ولم يحصل على الهوية الوطنية فتوجد إجراءات تتخذ، وسيبت في موضوعهم قريباً.

## صحة الطائف تطالب بتجريم الزواج غير النظامية والعيكان يشدد على عقوبة المأذونين

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 25 فبراير 2010  
<http://www.al-madina.com/node/227352>

عناد العتيبي - الطائف

طالبت صحة الطائف أمس بتجريم الزواج غير النظامية والتي تتم دون توثيق بوزارة العدل ودون إجراء فحوصات ما قبل الزواج، مستشهدة ووفقا لبيان أصدرته أمس بحجم الحالات المرضية التي اكتشفت لدى العرسان خلال فحوصات ما قبل الزواج، حيث اكتشف خلال الـ 5 سنوات الماضية 1801 حالة مرضية تمنع من الزواج من بين 92149 فحصا تم إجراؤها خلال نفس الفترة واكتشف خلالها 4 حالات مصابة باللايدز و 931 شخصا من حاملين للمنجلية و 17 آخرين مصابين بالمنجلية نفسها و 307 مابين مصاب وحامل للثلاسيميا، فيما بلغ عدد المصابين بالالتهاب الكبدي الوبائي من نوعي ب، ج 542 شخصا، هذا فيما أصر 35 عريسا على الارتباط والزواج رغم صدور شهادات بعدم التوافق ونتج عن ذلك ولادة عدد من الأطفال المصابين بأمراض وراثية. يأتي هذا في وقت طالب فيه المستشار بالديوان الملكي الشيخ عبدالمحسن العبيكان بمعاينة المخالفين للتعليمات الموجودة بالنظام مؤكدا ( للمدينة ) أن هنالك لجنة بوزارة العدل تعنى بالنظر بالمأذونين المخالفين والذين يتمون العقود دون اكتمال إجراءاتها، وقال يجب محاسبة كل شخص يقدم على إتمام زواجه دون مراعاة الأنظمة المعمول بها في هذا الجانب والتي ينتج عنها مضار شخصية وعامة. من جانبه طالب الناطق الإعلامي بصحة الطائف سعيد الزهراني بالحد من خطورة الزواج الذي يتم بطرق غير نظامية على الأجيال القادمة من خلال ولادة أطفال لديهم العديد من الأمراض الصعبة، لافتا انه يجب تجريم أي زواج يتم بطرق غير نظامية حفاظا على الصحة العامة وقال ان فحوصات الزواج الصحي التي أجريت في مختبرات صحة الطائف منذ انطلاقة البرنامج في عام 1425 وحتى الآن بلغ 92149 فحصا، وتم اكتشاف 1801 حالة مرضية تمنع الزواج مبينا ان الأرقام تؤكد أهمية الفحص الطبي قبل الزواج مهما كانت الامور. وعن اقدم البعض على الزواج بالرغم من الفحوصات قال: ان 35 شخصا حصلوا على شهادات عدم توافق واصرروا على الزواج ولدى البعض منهم حاليا اطفال مصابون ببعض الامراض الوراثية، مؤكدا ان الزواج الصحي هو حالة من التوافق والانسجام بين الزوجين من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والشرعية بهدف تكوين أسرة سليمة وانجاب أبناء أصحاء وسعداء، وبالتالي فإن فحوصات ما قبل الزواج تتم من اجل معرفة وجود الإصابة لصفة بعض أمراض الدم الوراثية.

## ”سرير” يحمل مريضين في وقت واحد بمستشفى ”الولادة” بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 25 فبراير 2010  
http://www.al-madina.com/node/227305



موسى الجهني - المدينة المنورة تصوير - زاهد بخش

اعترف مسؤول في مستشفى الولادة والأطفال بالمدينة المنورة باضطرارهم إلى الكشف على طفلين مريضين على سرير واحد، وذلك لعدد كبير من الحالات يوميا لعدم توفر الأسرة في المستشفى، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، وتحفظ "المدينة" بتسجيل صوتي خلال لقائنا به أمس الأول في طوارئ مستشفى الولادة فيما التقطت كاميرا "المدينة" الحالات التي تحدث عنها الطبيب والإزدحام الذي يعاني منه المستشفى، خلال الكشف على الأطفال المرضى في الممرات، ووضع مريضين على سرير واحد.

من جهته قال مدير مستشفى الولادة والأطفال الدكتور علي المحمدي لـ "المدينة": ليست راضيا عن الوضع، والزحام الخانق في المستشفى خارج عن إرادتنا، وعن انتظار الأطفال في ممرات المستشفى، قال: "أجرينا اتصالات وأرسلنا فاكسا إلى مستشفى أحد ومستشفيات خاصة فلم نجد أسرة شاغرة، مضيفا إلى أنه يراجع طوارئ الأطفال أكثر من 1200 مريض في الأربع والعشرين ساعة، كونه المستشفى الوحيد بالمدينة المنورة الذي يستقبل المرضى من الأطفال ومنطقة المدينة تفتقر إلى مستشفيات أخرى تساهم في التخفيف عن الضغط على المستشفى فهو يخدم جميع شرايح المجتمع من أهالي المدينة المنورة، إضافة إلى منسوبي القوات المسلحة والحرس الوطني. ورصدت "المدينة" تدمير أعداد كبيرة من مراجعي المستشفى من عدم توفر أسرة للأطفال، مما اضطر بعض المراجعين إلى مغادرة المستشفى إلى المستشفيات الخاصة، ووصلت فترة الانتظار لأكثر من سبع ساعات لتقديم العناية الطبية للأطفال، وتنويم البعض على أسرة في ممرات طوارئ المستشفى، وطالب أهالي الأطفال المرضى من وزير الصحة التدخل لإنهاء المعاناة التي تواجه الأطفال المرضى في مستشفى النساء والولادة والأطفال بالمدينة، وتوفير أسرة كافية لمواجهة الأعداد التي تراجع المستشفى. ويقول المواطن علي السحيمي: "حضرت لمستشفى الولادة والأطفال الساعة الثالثة والنصف فجرا كون ابني يعاني من نزلة معوية شديدة وجفاف، وبعد مراجعة عيادة الفرز تم إحالتي إلى طوارئ الأطفال وبقيت هنا إلى الآن (الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا) دون تقديم أي عناية طبية، بحجة عدم توفر سرير لفحص ابني، وذهبت للمدير المناوب، والذي تحجج بعدم وجود سرير، وأفادني بأنه لا يوجد حلول لديه وبقي ابني على كتفي حتى طلع الصباح، وتم وضعه بعد ذلك على سرير في ممر المستشفى مع طفل مريض آخر، ورفضوا إحالته إلى أي مستشفى آخر، وقابلت مدير المستشفى في الصباح وشرحت له الأمر وأفادني أيضا بعدم توفر سرير شاغر، وأنا لازلت أنتظر وكثير من المراجعين غادروا المستشفى بأبنائهم للبحث عن مستشفى خاص لعلاجهم، خوفا من انتقال الأمراض المعدية جراء تراكم الأطفال بالطوارئ، مضيفا إلى أن حكومة الرشيدة أولت الصحة اهتماما بالغاً ولكن تقصير المسؤولين في الصحة في متابعة وضع الطوارئ وعدم وجود أطباء وطاقم تمريضي كاف وراء تكديس الأطفال المرضى في طرقات الطوارئ، مطالباً المسؤولين بالصحة بتولية طوارئ الأطفال اهتماما ومتابعة العمل بها. ويقول المواطن عبدالله الجهني أحضرت ابني الساعة السادسة صباحا يوم أمس الأول إلى طوارئ مستشفى الأطفال ولم أجد أي عناية حيث لم يقدم له أي علاج، بالإضافة إلى وضعه على سرير في ممر الطوارئ والى الآن أنتظر الفرج لعلاج ابني!!

## شظفت عينيها بـ "الكور" وكسرت رجلها

### الشرقية تسجل أول حالة اعتداء من زوجة أب على رضية

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 12-03-1431 هـ الموافق 26-02-2010م العدد 13405 السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13405&I=740399>

منصور البنعلي-الدمام

باشرت شرطة مركز الجفر بالأحساء التحقيق في قضية اعتداء على طفلة من قبل زوجة والدها بعد أن قدمت والدة الطفلة شكوى رسمية ضدها. و خرجت أمس الطفلة "انوار" والبالغة من العمر 6 أشهر من مستشفى الولادة والاطفال بالأحساء بعد ان قضت 14 يوماً لتلقي العلاج بعد تعرضها للاعتداء على يد زوجة أبيها. أوضح ذلك لـ (اليوم) خال الطفلة المجني عليها حسين الناصر . وقال بأن الاطباء ذكروا له بأن نسبة شفائها من الاعتداء بلغت 60 بالمائة. مضيفاً إنها تعرضت للشطف بمادة الكلوركس على يد زوجة والدها مما أدى إلى تورم عينيها . وأوضح بأنه سبق لها أن كسرت رجلها اليمنى بكسر مضاعف وتم علاجها وعاودت كسر رجل الطفلة مرة أخرى قبل أن تعتدي عليها بسكب المادة الحارقة على وجهها. وبين أن شرطة الأحساء تحتجز زوجة الأب حالياً تمهيداً لاحتلالها للقضاء، بعد شكوى تقدمت بها والدة الطفلة. وقال الناصر "تجاهلنا الشكوى عليها سابقاً لعدم وجود أي دليل في المرتين السابقتين ولكن الله اراد أن يطيح بها عندما سكبت على الطفلة مادة الكلوركس. لافتاً إلى أن والد الضحية حضر للمنزل محاولاً الضغط على والدة "انوار" من أجل التنازل عن الشكوى التي رفعتها ضد زوجته الأخرى و التي تبلغ من العمر 23 عاماً، مبيناً بأن مطالباته قوبلت بالرفض الى حين انتهاء القضية والبت فيها . مطالباً حقوق الانسان بالتدخل في الموضوع ومتابعة سير القضية. من جانبه أوضح مصدر أمني بمركز الجفر بمحافظة الأحساء بأن التحقيقات مازالت مستمرة مشيراً إلى أنهم مازالوا ينتظرون التقارير الطبية للطفلة في حين تمت إحالة الجانية إلى رعاية الفتيات بالمحافظة.

مدير عام الشؤون الاجتماعية بالشرقية فى حوار مع اليوم:

## فريق "تنفيذي" لبلاغات العنف الأسري وأماكن "أمنة" للمضحايا

17 دار إيواء و 87 جمعية ومؤسسة خيرية بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الأحد 14-03-1431 هـ الموافق 28-02-2010م العدد 13407 السنة الأربعون  
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13407&P=1&G=3

حوار - خالد سجاف

وصف مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد بن أحمد الغامدي، العنف الأسري بأنه إفراز سلوكي خاطئ يصدر من بعض الأشخاص تجاه آخرين أصغر منهم سناً أو أضعف وغالباً ما يكونون هم أولياءهم والمسؤولون عن رعايتهم، وأشار إلى أنه فى حالة تلقى لجنة الحماية بلاغاً بوقوع حالة عنف أو إيذاء يحال البلاغ للفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية للتأكد من صحته ودراسة المسببات ووضع الخط العلاجي المناسب وتوفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر وزيارة الحالة بمنزلها للتعرف على المشكلة عن قرب والعمل على حلها، وأكد الغامدي فى حوار مع "اليوم" سعي الشؤون الاجتماعية للارتقاء بأسلوب العمل التنموي الاجتماعي لرفع مستوى الأفراد والجماعات من خلال إنشاء لجان تنمية اهلية تتبعها مراكز احياء، مؤكدا ان دور الوزارة يتركز فى الإشراف على الأنشطة التي تقدمها اللجان مثل إنشاء الاندية الرياضية والبرامج الثقافية والصحية والزراعية وتنظيم دورات لأهالي الاحياء ذكورا واناثا.. وإلى تفاصيل الحوار:

مؤسسات خيرية

\* كم عدد الجمعيات الخيرية او التعاونية التي يشرف عليها فرع الوزارة بالشرقية؟  
\*\* تشرف الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية على العديد من الجمعيات منها الاغاثية والتخصصية والطبية وذات الاحتياجات الخاصة والجمعيات التعاونية وكذلك المؤسسات الخاصة الخيرية ويبلغ عددها الاجمالي 87 جمعية خيرية وتعاونية ومؤسسة خيرية إضافة لسبعة فروع للجمعيات بالمنطقة الشرقية.

لجان أهلية

\* يلاحظ توجه عدد من الاحياء لتكوين لجان للتنمية الاجتماعية.. فكيف تدعمون الجمعيات وانشطتها وهل هناك نية لزيادة اعدادها؟  
\*\* تسعى الشؤون الاجتماعية جاهدة للارتقاء بأسلوب العمل التنموي الاجتماعي لرفع مستوى الافراد والجماعات وتشجيعهم على تلبية احتياجاتهم من خلال انشاء لجان تنمية اهلية وتتبعها مراكز للاحياء ودور الوزارة يتلخص فى الاشراف على جميع الأنشطة والبرامج التي تقدمها اللجان وتخدم شرائح المجتمع مثل انشاء الاندية الرياضية والبرامج الثقافية والصحية والزراعية وتنظيم دورات متنوعة لأبناء الاحياء ذكورا واناثا. وتقديم الدعم المادي لكل لجنة وذلك حسب ما تقدمه كل لجنة من أنشطة وبرامج تخدم اهالي الاحياء وذلك وفق الخطة السنوية للبرامج والأنشطة لكل لجنة وتسهيل عمل لجان التنمية لأداء مهامها وذلك بالتواصل مع الوزارات الحكومية الاخرى مثل التربية والتعليم ووزارة الداخلية ووزارة البلدية والقروية وغيرها لتسهيل أعمال اللجان انشطتها علما انه فى خلال الأربعة اعوام الماضية تم افتتاح عدد 15 لجنة فى الدمام والخبر فقط ولجنتين تحت التأسيس وجر التقييم العام للجان حتى مرحلة مقبلة.

عنف أسري؟

\* ما هي آلية التعامل مع حالات العنف الأسري؟

\*\* العنف الأسري هو إفراز سلوكي خاطئ يصدر من بعض الأشخاص تجاه آخرين اصغر منهم سناً أو أضعف وغالباً ما يكونون هم أولياءهم والمسؤولون عن رعايتهم وفي حال تلقى لجنة الحماية بلاغاً عن وقوع حالة عنف أو إيذاء يبدأ دور لجنة الحماية بآلية تتضمن تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة الاطفال حتى سن 18 سنة والنساء ايا كان عمرهن وإحالة البلاغ للفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية للتأكد من صحة البلاغ ودراسة المسببات ووضع الخط العلاجي المناسبة



وتوفير المكان الامن للحالة اذا استدعى الامر. وزيارة الحالة لمنزلها اذا استدعى الامر للتعرف على المشكلة عن قرب والعمل على حلها واعداد التقارير والبحوث الاجتماعية والنفسية عن الحالة والتنسيق مع الادارة الحكومية المعنية بالحماية الاجتماعية لتسهيل تقديم الخدمة الاجتماعية للحالة المعرضة للعنف.

جمعيات متخصصة

\* ما دور الوزارة في حالات زواج كبار السن من الصغيرات؟ .. هل تم رصد حالات بالشرقية؟

\*\* الزواج سنة من سنن الله في خلقه وهو سكن بين الزوجين ولباس لهما والتوافق بين الزوجين من أهم عناصر تكوين الأسرة في المجتمع السعودي والتي من مخرجاتها الأبناء الصالحين في خدمة دينهم ووطنهم والشؤون الاجتماعية تحرص على نشر الوعي بين أفراد المجتمع وخاصة المقدمين على الزواج واولياء الامور ولدينا جمعيات متخصصة في هذا المجال كجمعية تيسير الزواج ومراكز التنمية الاسرية وكذلك البرامج التوعوية الاجتماعية من خلال لجان التنمية ومراكز الاحياء ولم يتم رصد حالات مشابهة لما ذكر.

لجان نسائية

\* كيف تقيمون أعمال القسم النسائي بالإدارة .. وما الصعوبات التي تواجهه؟

\*\* يخضع القسم النسائي بالشؤون الاجتماعية إداريا لمكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بالمنطقة الشرقية والمرتبطة بسعادة وكيل الوزارة للرعاية والتنمية والزميلات في مكتب الاشراف النسائي والفروع الاجتماعية النسائية هن اكثر الموظفين كفاءة ونشاطا وحبا للعمل الاجتماعي ويقمن بدور كبير في العمل الاجتماعي بالاشرف المباشر على الفروع الايوائية النسائية بالمنطقة الشرقية واللجان النسائية في لجان التنمية الاجتماعية والجهات الخيرية النسائية والدراسات الميدانية والكثير من الاعمال التي لا يتسع المجال لذكرها الآن.

الآن.

ضمان اجتماعي

\* كم عدد المستفيدين من الاعانات السنوية للمعاقين والفقراء والضمان الاجتماعي .. وماذا عن برنامج التأمين الصحي وبطاقات الشراء

المجانية؟

\*\* الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية يتبع اداريا لوكالة الضمان الاجتماعي بالوزارة ويوجد إدارة عامة للضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية وهي المختصة بالرد على أي استفسارات تخص الضمان الاجتماعي بالمنطقة.

إعانات مالية

\* هل يتلقى الفرع إعانات مالية من فاعلي خير ورجال أعمال؟

وما آلية صرفها؟

\*\* الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية وفروعها بالمنطقة الشرقية تحصل على مخصصاتها المالية من وزارة الشؤون الاجتماعية الواردة لها من وزارة المالية ضمن البنود المخصصة لها في ميزانية الخير السنوية للدولة.

دور ابواء

\* كم عدد دور الابواء في المنطقة وكيف ترون فاعليتها وهل هناك نية لزيادة عددها؟

\*\* تحرص وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى رأسها الوزير الدكتور يوسف بن احمد العثيمين ووكيل الوزارة الدكتور عبدالله اليوسف على الاهتمام بالدور الابوائية التي تخدم مختلف الفئات المستفيدة من خدمات الشؤون الاجتماعية والشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية وتشرف على العديد من الدور الابوائية التي تخدم فئات مختلفة من المستفيدين فهناك دور الايتام للبنين ودور الرعاية للمسنين ومراكز التأهيل الشامل للذكور ومركز التأهيل المهني للمعاقين ودور الملاحظة الاجتماعية ودار التوجيه الاجتماعي ومكاتب المتابعة الاجتماعية ويصل عددها الى 17 دارا ابوائية بالمنطقة منتشرة في كافة المدن والمحافظات بالمنطقة الشرقية وجاري العمل على افتتاح العديد من الدور الاجتماعية لمختلف الفئات بهدف تقديم افضل الخدمات وايصالها لمستحقيها.

حقوق الانسان

\* كيف ترون التعاون بينكم وبين جمعية وهيئة حقوق الإنسان وما نوعيته؟

\*\* يوجد تعاون جيد بين الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية وجمعية حقوق الإنسان وكذلك هيئة حقوق الانسان فيما يختص بتلقي بلاغات المعرضين للعنف الأسري ودراستها من قبل فريق الحماية الاجتماعية، وكذلك دراسة بعض القضايا الأسرية.

تجاوزات مالية

\* هل تم تسجيل تجاوزات مالية أو إدارية في أعمال الجمعيات الخيرية؟ وما هي ان وجدت؟

\*\* الجمعيات الخيرية والتعاونية بالمنطقة تشرف عليها الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية من خلال متابعة انشطتها وبرامجها وميزانياتها وايضا يوجد محاسب قانوني معتمد لدى الوزارة يقق القوائم والحسابات المالية للجمعيات ولم تسجل أي تجاوزات مالية او ادارية في اعمال الجمعيات الخيرية وفي حالة حدوث أي تجاوز يتخذ بحقها الاجراء النظامي المتبع لمثل هذه الحالات.

## عمل تطوعي

\* ما ابرز الصعوبات التي تواجه العمل التطوعي بالمملكة من وجهة نظرك؟ وكيف يتم تطويرها؟  
\*\* الدولة رعاها الله ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية حريصة على نشر ثقافة العمل التطوعي الخيري وجعل المواطن شريك في التنمية الاجتماعية وذلك من خلال الجمعيات الخيرية المنتشرة في جميع أنحاء المملكة والجمعيات التعاونية ولجان التنمية ومراكز الأحياء والذي اختتم أعمال الملتقى الرابع للجان التنمية بالمنطقة الشرقية تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية وصاحب السمو الامير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب امير المنطقة الشرقية والذي من اهدافه رفع مستوى الوعي لدى المواطنين وابرز اهمية العمل التطوعي واستعراض التجارب الايجابية لعموم الفائدة وكذلك تلافي السلبيات من خلال التقارير السنوية المطروحة في ورش العمل ضمن محاور اللقاء.  
مكافحة التسول

\* كم عدد الحالات التي تعاملتم معها في مجال مكافحة التسول؟ وما طريقة التعامل مع السعوديين والأجانب؟  
\*\* التسول ظاهرة سلبية ويمتهنها البعض بهدف الكسب السريع بدون بذل الجهد في العمل والعطاء... والتسول حسب الانظمة في المملكة يعد جريمة في حال تلبس ويحق لرجال الامن القبض على مرتكبها وهذا الدور مسند للجهات الامنية كما ورد في تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية وتعميم صاحب السمو الملكي امير المنطقة الشرقية والموضح فيه ان الدوريات الامنية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن القاء القبض على المتسولين والمتسولات وتحويل السعوديين منهم بموجب اثبات "دفتر العائلة، بطاقة احوال، جواز سفر، خطاب تحويل من مركز الشرطة او المحافظة او الامارة" لمكتب المتابعة الاجتماعية وبحث حالته ورفع التوصيات بشأنه والاجانب يتم احوالهم لادارة الوافدين مباشرة عن طريق الجهات الامنية التي قبضت عليهم.  
ظواهر سلبية

\* ما دور الفرع في ايجاد حلول لبعض الظواهر السلبية في المجتمع مثل التسول؟  
\*\* في حال القبض على المتسول السعودي يحال الى مكتب المتابعة الاجتماعية لدراسة حالته الاجتماعية واعداد تقرير عنه فاذا ثبت انه بحاجة للمساعدة يوجه الى الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات له والتنسيق مع مكتب العمل للبحث له عن وظيفة مناسبة له ولاسرتة والعمل على معالجة الاسباب التي دفعته الى ممارسة التسول.  
مساعدات مالية

\* كم عدد الأسر الفقيرة؟ وأين أماكنها؟  
\*\* الجمعيات الخيرية منتشرة في جميع مدن وقرى وهجر المنطقة الشرقية والوزارة حريصة على تغطية جميع مناطق المملكة وتتركز اهداف الجمعيات على مساعدة الأسر المحتاجة ضمن نطاق خدماتها الجغرافي وتسعى الجمعيات الخيرية الى سد احتياجات هذه الاسر بما يلزمها من مساعدات مختلفة مالية او عينية او تعليمية وغير ذلك من خدمات الجمعيات وتحفظ كل جمعية باعداد الاسر المستفيدة من خدماتها ضمن نطاقها الجغرافي كما ان للضمان الاجتماعي دورا مهما في تحسين دخل الاسر المحتاجة عبر صرف المساعدات المالية حسب انظمة الصرف المقررة لدي الضمان الاجتماعي.

غياب إعلامي  
\* يلاحظ الغياب الاعلامي لإدارة الشؤون بالشرقية لدرجة ان عددا كبيرا من اهالي المنطقة يعرفون اسم مدير فرع جدة ولا يعرفون اسم مدير فرع الشرقية .. ما رأيك؟  
\*\* تتوزع الادارات العامة للشؤون الاجتماعية على كافة مناطق المملكة مثل الادارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية ومنطقة القصيم ومنطقة حائل ومنطقة عسير ومنطقة الحدود الشمالية ومنطقة جازان التي تقوم بدورها من خلال المهام المناطة بها وتسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية والمشاركة مع بقية اجهزة الدولة الاخرى لتحقيق التكامل الذي تسعى اليه الدولة في توفير اسباب الرفاهية والعيش الكريم للمواطن السعودي ومن يعيش على هذه الارض المباركة... والادارات العامة للشؤون الاجتماعية منتشرة في جميع مناطق المملكة وتسعى لتحقيق نفس الهدف ونحن ومن خلال هذا الحوار نأمل تحقيق مزيد من التواصل مع الاعلام لابرز الجهود والخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف مناطق المملكة.

## الصحة“ تعتمد لأئحة لجنة حقوق الموظفين و المراجعة الداخلية

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1431-03-14 هـ الموافق 2010-02-28 العدد 13407 السنة الأربعون  
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13407&P=1&G=1

عبدالله العماري - الرياض

اتخذ مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة في اجتماعه الأول خارج ديوان الوزارة بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام برئاسة وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة عدة قرارات من أبرزها اعتماد لائحة لجنة حقوق الموظفين لكل مدينة طبية ومستشفى تخصصي تابع لوزارة الصحة حيث تعد هذه اللائحة ضماناً جوهرياً وضرورية لتحقيق العدالة والمساواة في معاملة الموظفين مما يؤدي إلى استقرار الأوضاع الوظيفية وزيادة الرضا والولاء والثقة المتبادلة بين الموظفين والإدارة وتمنح الموظف حق التظلم والطعن في القرار الذي قد يؤثر في وضعه الوظيفي مما يحقق القناعة لديه في سلامة وصحة القرارات كما اعتمد المجلس اللائحة الموحدة لإدارة المراجعة الداخلية في المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة حيث ستقوم الإدارة بالمراجعة المالية والفنية والتشغيلية والعقود والمشاريع وتقنية المعلومات وإدارة المخاطر وذلك بهدف حماية الأموال والممتلكات العامة ، والحد من وقوع الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها ، وضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها ، وكذلك ضمان فاعلية جميع العمليات وكفائتها بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، إضافة إلى تحقيق التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة لتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وبطريقة منتظمة ، وكذلك سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها كما استعرض المجلس ميزانية مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام للعام المالي 1431 - 1432 هـ كما تم الاطلاع على آخر ما تم بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لأعمال مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة ، ويعكس عقد الاجتماع خارج ديوان الوزارة رغبة مسؤوليها في الإطلاع عن كثب على سير الأعمال في المدن الصحية بحضور كافة الأعضاء.



## أم فيصل: لا أريد سوى حضانة أطفال الصغار ونصيبي في المنزل

### 500 ريال شهرياً للتنازل عن قضية عقوق

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1431/03/14 هـ 28 فبراير 2010 م العدد : 3178  
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100228/Con2010022835534.htm

سالم السبيعي - الأحساء

أكدت المواطنة أم فيصل، التي تناولت «عكاظ» قضيتها الأسبوع الماضي؛ لرفعها قضية عقوق على فلذات كبدها، أن أحد أبنائها عرض عليها التنازل عن القضية ونسيان الماضي مقابل مبلغ مالي شهرياً قدره 500 ريال، وأضافت أم فيصل، أن أبنائها الذين دأبوا على تعذيبها وضربها خلال ثلاثة أعوام وتسببوا في حرمانها من أبنائها الصغار بإدخالها مستشفى الأمراض العقلية، يطالبونها الآن بنسيان الماضي بكل بساطة. وذكرت أم فيصل، أنه ليس لديها مانع من التنازل خوفاً على أبنائها من البقاء في السجن، إلا أنها لن تتنازل حتى تحصل على كامل حقوقها التي ورثتها من زوجها، ومنها بالطبع نصيبها في المنزل، وكذلك حضانة أبنائها الصغار، وقالت: «ابني يريدني أن أتنازل وأعيش حياتي وهذا يعني أنهم - أي أبنائي - لا يريدونني بالفعل، أما أنا فأريد حقوقي وحضانة أبنائي الصغار فقط». وكان الناطق الإعلامي لشرطة منطقة الرياض المقدم سامي الشويرخ، أكد في وقت سابق، إلقاء القبض على الابن الأكبر لأم فيصل عقب رفعها للقضية، وإحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، فيما بينت أم فيصل علمها القبض على اثنين آخرين من أبنائها من قبل شرطة الرياض.

## أمير الشرقية ي دشّن الموقع الإلكتروني لمشروع قياس وتحقيق رضا المستفيدين من خدمات الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 ربيع الأول 1431هـ - 28 فبراير 0102م - العدد 15224  
<http://www.alriyadh.com/2010/02/28/article502387.html>

الدمام عوض المالكي

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية رئيس مشروع قياس وتحقيق رضا المستفيدين من خدمات الأجهزة الحكومية بالمنطقة الشرقية على جميع الجهات الحكومية بالمنطقة الشرقية بضرورة إنجاز معاملات المستفيدين في أسرع وقت وبأسهل الطرق إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - لتيسير أمور المواطنين والمقيمين. وقال سموه إن مشروع قياس وتحقيق رضا المستفيدين من خدمات الأجهزة الحكومية سيحدد جهود الأجهزة الحكومية في المنطقة من خلال توزيع سنة ألف استبانة بالمنطقة خلال ثمانية أسابيع وسيبدأ المشروع بقياس الخدمات التي تقدمها الإمارة أولاً ومن ثم باقي الإدارات الحكومية كما أكد سموه بأن المشروع لا يهدف إلى إحراج أحد بل يهدف إلى الارتقاء بالخدمات التي تقدم للمستفيدين والرقى بها ومعرفة المشكلات التي قد تواجهها لحلها .. وقد أشاد سموه بما يقوم به فريق العمل المشرف على المشروع وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن جلوي مدير مركز البحوث والدراسات بالإمارة ، رئيس اللجنة العليا للمشروع لتنفيذ المشروع بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه . جاء ذلك خلال تدشين سموه للموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت لمشروع قياس وتحقيق رضا المستفيدين من خدمات الأجهزة الحكومية بالمنطقة الشرقية وفي إطار الخطة التنفيذية للمشروع بمكتب سموه بديوان الإمارة بالدمام ظهر أمس . من جانبه قال صاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن جلوي مدير مركز البحوث والدراسات بإمارة المنطقة الشرقية ، رئيس اللجنة العليا للمشروع إن تفضل أمير المنطقة الشرقية ، رئيس المشروع ، بتدشين الموقع الإلكتروني للمشروع على شبكة الإنترنت إنما يعكس حرص سموه الكريم ، وسمو نائبه ، نائب رئيس المشروع ، على متابعة مراحل المشروع ، وخطواته التنفيذية من أجل أن يحقق الأهداف المنشودة منه بإذن الله تعالى . كما أضاف سموه قائلاً : إننا نتطلع في ضوء التوجيهات الكريمة لصاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية ، وسمو نائبه أن يمثل هذا الموقع الإلكتروني للمشروع جسراً للتواصل التفاعلي ، والبناء بين المشروع والمستفيدين ، كما أنه سيسهم بالتأكيد في التعريف بالمشروع وأهدافه الإستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها وبوابة عريضة يمر من خلالها المشروع إلى جميع المواطنين والمقيمين في مختلف أنحاء المنطقة الشرقية ، ويتيح لهم متابعة أخبار المشروع ، ونتائج لحظة بلحظة .. وفي ختام تصريحه حث سمو رئيس اللجنة العليا للمشروع المواطنين والمقيمين على زيارة موقع المشروع على الإنترنت وتعبئة الاستبانة الخاصة بالمشروع على الرابط ( www.qiaas.org ) .

## ملتقى لتوظيف المعوقين في جمعية الأمير سلطان اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14/03/1431 هـ 28 فبراير 2010 م العدد: 3178  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100228/Con20100228335674.htm>

سماح ياسين - المدينة المنورة

تحتضن جمعية الأمير سلطان بن عبد العزيز للأطفال المعوقين في المدينة المنورة اليوم، ملتقى توظيف المعوقين الذي يحمل مسمى (برنامج ساب لتوظيف المعوقين)، وذلك في حضور عدد من رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الأهلية وطالبي الوظائف من المعوقين والجهات ذات العلاقة. ورفع مدير مركز الأمير سلطان بن عبد العزيز للمعوقين طلال كماخي، شكره وتقديره لكافة المشاركين في الملتقى، منوها بأهمية دعم رجال الأعمال لهذه الفئة، خصوصا أن الملتقى يعتبر جسر تواصل بين المعوق والمؤسسات والشركات وبتيح للمعوقين فرصا للعمل وفقا لقدراتهم وإمكاناتهم. وأشار كماخي إلى أن الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة الجمعية، يهتم بهذا البرنامج اهتماما خاصا، باعتباره تتويجا لجميع أنشطة العلاج والتأهيل والتعليم التي تقدمها الجمعية ومؤسسات الرعاية.

## يناقش لائحة غرامات منع التدخين في المطارات ومقترح تعديل لائحة الترقيات .. "الشورى":

### توصيات لتوجيه برامج "مؤسسة التقني المهني" للتدريب المنتهي بالتوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 ربيع الأول 1431هـ - 28 فبراير 0102م - العدد 15224  
<http://www.alriyadh.com/2010/02/28/article502348.html>

الرياض عبدالسلام البلوي

طالب مجلس الشورى عبر توصيات للجنة الإدارة والموارد البشرية بتوجيه برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للتركيز على التدريب المنتهي بالتوظيف ، لحل بعض المعوقات التي تواجه خريج المؤسسة في الحصول على وظيفة خاصة في القطاع الخاص . وأكد الشورى على قيام المؤسسة بإجراء دراسة تقييمية لوضعها وملاءمة مخرجات برامجها لاحتياجات سوق العمل ، ودعت توصية ثلاثة المؤسسة إلى العمل على اتخاذ كافة التدابير المناسبة للنهوض بمستوى تأهيل خريجها وخاصة في اللغة الإنجليزية وقيم العمل والتدريب التعاوني . واقترحت التوصية الرابعة ربط تطبيق الخطة العامة للتدريب بالمؤسسة بمضامين ومقتضيات ما ورد في الخطط الوطنية التنموية الإستراتيجية ذات العلاقة ومنها الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية ، والخطة الوطنية لتقنية المعلومات والخطة الإستراتيجية للتعليم العالي . من ناحية أخرى يناقش الشورى اليوم الأحد تقرير لجنة النقل بشأن مشروع لائحة المسؤوليات والغرامات الخاصة بمنع التدخين داخل المطارات ، كما يخضع للمناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح إلغاء فقرة من لائحة الترقيات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية والتي تنص على أنه " لا يجوز في نقل الموظف المرقى إلى وظيفة أخرى أو تكليفه بأعمال وظيفية تقع خارج مقر الوظيفة المرقى لها قبل مضي مدة لا تقل عن سنة من تاريخ مزاولته الفعلية المستمرة لأعمال الوظيفة المرقى لها في مقرها ، ولا تحتسب ضمن الفترة المشار إليها مدة الإجازة الاستثنائية أو الغياب بدون راتب" . ويناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية.

## أنين القاصرات في انتظار فتوى حاسمة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الأول 1431 - 28 فبراير 2010 العدد 3439 - السنة العاشرة  
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3439&id=138353

جدة: ياسر باعامر

لن تكون طفلة "عنيزة" ذات الثماني سنوات بزواجها من رجل يكبرها بخمسين عاما هي الأخيرة في مسلسل "تزويج القاصرات" في السعودية. فقد رفعت أمام المحاكم السعودية العديد من القضايا المشابهة، منها ما تم التصدي له ونجح المحتجون من تعطيل مثل تلك الزيجات كزواج الطفلتين شيخة (14 عاما)، وعبير (11 عاما) اللتين تم تزويجهما بالإكراه من قبل أبييهما" في أغسطس 2008، بطريقة "الشغار" أي عن طريق استبدال كل من زوجيهما ابنة الآخر لتكون زوجة له دون مهر أو قبول. وقضت المحكمة الشرعية بالتفريق بين الفتاتين وزوجيهما وإحالة القضية إلى المحكمة لإيقاع العقوبة على الأبوين ورفع الولاية عنهما، وأخرى نجح ولاة أمر الفتاة في تمرير مثل تلك "الزيجات"، وبالرغم من الرفض المجتمعي، من قبل مؤسسات المجتمع المدني على رأسها لجنة حقوق الإنسان، والمطالبة بتحديد سن الزواج فوق 18 سنة، إلا أن الأمر ما زال ساري المفعول وأخرها "فتاة عنيزة" التي أعادت إلى الواجهة المحلية الجدل مجدداً بشأن قضية "زواج الصغار" الذي تفرضه التقاليد القبلية في بعض مناطق السعودية، والذي يؤيده بعض العلماء الشرعيين، فيما ترفضه السلطات الرسمية وجمعيات حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة والطفل والمؤسسات الصحية.

ويعترف المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان بالسعودية الدكتور زهير الحارثي أن الهيئة نجحت في تأجيل إتمام زيجات من هذا النوع، غير أنه توجد زيجات أخرى تم مع الأسف المضي بها، مشيراً إلى أن الهيئة تصدت لزواج سبعيني من فتاة في العاشرة وسارعت لتبني القضية، معلنة حرباً شعواء لمنع هذا الزواج، و"بيع" الطفلة للعريس المسن مقابل 30 ألف ريال يحصل عليها الأب ثمناً لهذه الصفقة".

### قرار لم ير النور بعد

وزارة العدل السعودية منذ إبريل 2009، كما ذكر مسؤولها الأول الدكتور محمد العيسى تعكف على الإعداد لتنظيم جديد يقنن زواج القاصرات، مشيراً إلى "أن التنظيم الجديد يأتي لحفظ الحقوق ودرء المفساد بما يقضي على المظاهر السلبية في تزويج القاصرات". ليس هنا فحسب، بل شرعت لجنتان في مجلس الشورى سابقاً خلال العام الماضي بدراسة اقتراح يقضي بمنع زواج القاصرات في المملكة، درسته لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بالمجلس. وتقوم فكرة الدراسة على تعميم مأذوني الزواج بعدم إتمام عقود النكاح للفتيات القاصرات اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة.

وفي سبتمبر 2008 كانت حملة شعبية من قبل متطوعات سعوديات، رفعت على إثرها عريضة إلى وزارة العدل السعودية وهيئة حقوق الإنسان بمناسبة اليوم الوطني السعودي، يطالبن فيها بالحد من تزويج القاصرات وسن تشريعات تجرم زواج من هي أقل من 17 عاماً، محذرات من التدايعات الاجتماعية الخطيرة لهذه الظاهرة التي وصفنها بأنها أصبحت مقلقة في المجتمع السعودي، إلا أن مثل القرارات لم تر النور بعد.

ويرجعها الصحافي في القضايا الاجتماعية حسن عبده في حديث لـ"الوطن" إلى أن "أغلب هذه الزيجات كانت عبارة عن صفقات تم فيها بيع القاصرات لكبار السن من الميسورين تحت مسمى الزواج"، مضيفاً: "أنه لا توجد بالسعودية قوانين تضع حداً أدنى للعمر المناسب للزواج، وبالرغم من أن موافقة الفتاة المقبلة على الزواج تعد ملزمة من الناحية القانونية إلا أن بعض المأذونين لا يسعون إلى الحصول عليها".

### تبعات مستقبلية مخيفة

المختص في العلاج الأسري الدكتور رامي بن خالد الخضر أكد أن مثل هذه الزيجات تتسبب غالباً في فشل الزواج قائلاً "مثل هذا النوع من الزيجات والمتمثلة في زواج فتاة في سن صغير جداً برجل طاعن في السن تنتج عنه فوارق عديدة اجتماعية ونفسية وجنسية، فلا تقارب في الاهتمامات ولا الفكر ولا الثقافة، وكذلك ليس هناك أدنى اعتبار لتلبية الحاجات والمطالب الأساسية والتي يعد من أهمها الاحتياجات العاطفية ثم الاحتياجات المادية والتي يعد الجنس واحداً من أهمها وتشكل هي وغيرها مجموعة العوامل والمقومات التي يرتكز عليها بناء وتكوين الأسرة".

ويذهب الدكتور الخضر إلى مسألة مهمة تقع خلف هذه "الزيجات" وصفها "بالطمع المادي وتحسين الظروف المعيشية لذوي الفتاة". وقال "ما يحدث حقيقة هو طمع ذوي الفتاة في زوج معين بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية وما هي إلا أيام أو أشهر معدودة وتبدأ المشكلات تتوالى على الأسرة بكاملها حتى ينتج عن ذلك (غالبا) إما انفصال سريع، أو انفصال مبطن بطيء، أو انحرافات سلوكية مختلفة الصور".

وتشير رئيسة جمعية الدفاع عن حقوق المرأة في السعودية - التي ما زالت تحت التأسيس- فوزية العيوني إلى أن فكرة رفع عريضة تطالب بالحد من زواج القاصرات انطلقت بعدما استشرى خطر هذه الزيجات في السعودية، مضيفة أنها رصدت المعاناة التي أصابت الزوجات الصغيرات، ودلت على خطورة الظاهرة بتداعيات اجتماعية كثيراً ما ترافق هذا النوع من الزواج، مشيرة إلى أن هناك فتيات تم إجبارهن على الزواج وعمرهن لم يصل الاثني عشرة سنة، ومعظم هذه الزيجات كان مصيرها الفشل وانتهت بالطلاق، هذا بخلاف حالات الانتحار التي رصدتها الجمعية لزوجات في عمر الزهور كان سببها فارق السن الكبير بينهما وبين أزواجهن.

#### موقف غير معلن

ويظل حتى هذه اللحظة موقف المؤسسة الدينية الرسمية من هذه القضية غير معلن، رغم المطالبات بتحديد موقفها وخيارها، وهو ما يكشفه لـ "الوطن" عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي الدكتور عبدالله بن منيع من أنه قريباً ستصدر من الجهات الرسمية المختصة "نظاماً ينظم تزويج الفتيات ويحفظها من تعسفات ورجبات ولي أمر الفتاة وأطماعه الشخصية دون أي بيدي أي تفاصيل تذكر حول مشروع القرار الرسمي".

وقال بن منيع إنه حتى هذه اللحظة لم يرفع لهيئة كبار العلماء دراسة مشروع قرار يحدد سن الزواج، أو يحرم تزويج الطفلة، وربما يعود ذلك بحسب مراقبين لـ "الوطن" إلى سيطرة الأعراف والعادات القبلية السائدة في المجتمع السعودي، أكثر من كونه موقفاً فقهيّاً شرعياً، لكن بن منيع يجيز للطفلة التي زوجها ولي أمرها سواء تحقق مصلحة من زواجها أم لم يتحقق "الحق في فسح عقدها بعد بلوغها".

ويتفق المستشار القانوني باسم عالم مع ما ذهب إليه الشيخ المنيع قائلاً "إنه يحق للقاضي من الوجه القانونية، لدى أطراف الزواج الثلاثة أو ما يسمى في عقود الزواج (التأبيد) وهم الزوج، موافقة المرأة، ولي أمر المرأة، فإذا ما رأى القاضي أن طرف موافقة المرأة قد اختل لسبب ما، فيحق للقاضي هنا فسح العقد، لأنه يعتبر حينها (أي القاضي) بحسب الشريعة ولي أمرها".

#### آراء شرعية متضاربة

العميد السابق لكلية الشريعة بجامعة الإمام الدكتور سعود الفنيسان، بدوره طالب بسن قوانين تحدد عمر 18 سنة كحد أدنى لزواج الفتيات، مشيراً إلى أن مثل هذه الخطوة جائزة شرعاً. وأوضح الفنيسان لـ "الوطن" أن "زواج الفتاة في عمر 18 عاماً يتوافق مع المذهب الحنفي المعمول به في أغلب القوانين الوضعية". وحول قياس البعض بزواج الرسول صلى الله عليه وسلم من عائشة وهي في التاسعة من عمرها قال الفنيسان: "إن الكثير من أفعال الرسول تقتضي الخصوصية، وحتى إن لم تقتض ذلك فمن مثل الرسول ومن مثل الصديق". وفيما يتعلق باعتبار البعض البلوغ مقياساً للزواج قال الفنيسان "إن مجرد حصول البلوغ غير كافٍ لتزويج الفتاة"، مشدداً على وجوب أن يكون الزواج مرهوناً بالوصول إلى سن الرشد. وأوضح أن "قضية الرشد تقتضي معرفة الفتاة للضرار والنافع؛ وهو ما يتعذر في زماننا هذا إلا بعد عمر 15 سنة على الأقل نظراً لكثرة الفتن والشبهات". وأردف قائلاً: إن "الزيجات التي حدثت بين كبار سن وفتيات صغيرات ليست من الدين ولا العقل من شيء".



## فصل 8 معلمات بمدرة أهلية في جدة رفضن السماح بالغش تعليم البنات: المعلمات منتظمات وأداؤهن جيد والفصل غير قانوني

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الأول 1431 - 28 فبراير 2010 العدد 3439 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3439&id=138294&groupID=0>

جدة: حسن السلمي

نفذت مدرسة ثانوية العزيزية الأهلية للبنات بجدة حملة فصل تعسفي طالبت 8 معلمات سعوديات لأنهن امتنعن عن إعطاء الطالبات كامل درجات أعمال السنة، والتشديد عليهن في لجان اختبارات الفصل الدراسي الأول المنصرم مما أدى إلى إخفاقهن في تحصيل الدرجات. وفي الوقت الذي امتنع فيه عدد كبير من أولياء أمور الطالبات عن دفع رسوم الدراسة للمدرسة بحجة أن بناتهن لم يحصلوا على التقديرات المتفق عليها مسبقاً، أكدت المعلمات المفصولات أن ضميرهن لم يرض بالسماح للطالبات بمحاولة الغش، وأن الطالبات كن يعتمدن على الغش في الأعوام الماضية مما أدى إلى إخفاقهن من جانبها، نفت المشرفة على مدارس العزيزية الأهلية للبنات ومالكة المدارس مزنة الجبرتي تهم المعلمات المفصولات، مؤكدة أن مدرستها تعرضت لمؤامرة - حسب قولها- من قبل المعلمات اللاتي قامت بطي قيدهن، واتهمتهن بالتسبب في رسوب الطالبات وسط استغرابها من تصرفهن. وأوضحت أن هروب المعلمات دون تسليم أسئلة الاختبار البديل، واستكمال أعمالهن يدل على تورطهن في هذه المؤامرة، مطالبة الجهات المعنية برفع أذى مشرفة التعليم "أم السعد" التي أوصت المعلمات بعدم التجاوب مع الطالبات، والقسوة عليهن خلال الاختبارات، وإخضاعهن للتفتيش المستمر. وقالت الجبرتي إن لديها عريضة مقدمة من أولياء أمور الطالبات يطالبون فيها المعلمات بتعديل درجات بناتهن اللاتي تسببن في إخفاقهن، وأنهم قدموا نسخة منها لمدير تعليم البنات بجدة، وأنها لا تمانع في إعطاء المعلمات كامل حقوقهن إذا ما التزمن باستكمال بقية أعمالهن المناطة بهن، ومن ثم استلام المتبقي من حقوقهن، إضافة إلى قرارات طي قيدهن. إلى ذلك، أقر مساعد مدير التربية والتعليم للبنات بجدة أحمد الحريري بحالة الفصل الجماعي التي تعرضت لها 8 معلمات بالمدرسة، مؤكداً أن إدارة التعليم جهة إشرافية على المدرسة للتأكد من سير العمل التربوي على أكمل وجه، وليس من حقه التدخل في مسألة التوظيف والفصل من المدرسة. وقال إن التعليم كجهة إشرافية على المدرسة لم يرصد أي ملاحظات على المعلمات المفصولات توجب طي قيدهن سواء كان قصوراً في الأداء، أو تكرار الغياب، وأن عملية الفصل غير قانونية. وأضاف أن إدارة التعليم الأهلي لديها مشرفات تربويات يعملن على إلحاق أي معلمة لديها قصور بدورات تدريبية تأهيلية. وأوضح الحريري أنه على المعلمات التقدم لمكتب العمل والعمال للمطالبة بحقوقهن فيما تعرضن له من فصل، وأنه سيشكل لجنة عاجلة من التعليم الأهلي لبحث المشكلة، والتأكد من وجود معلمات بالمدرسة يقمن بتغطية عجز المعلمات اللاتي تم فصلهن لضمان انتظام سير دراسة الطالبات من جانبهن، قالت المعلمات عائشة الشريف، وأحلام بنون، وسوزان قدسي، وعلوة القرني، إن قرار زوجة مالك المدرسة القاضي بفصلهن دون أدنى حقوق حرمهن من الحصول على مستحقاتهن المتبقية، وأنهن ينفذن كامل مطالبات المالكة عدا مطالبها المتعلقة بإعطاء جميع الطالبات كامل الدرجات، وغيض النظر عنهن في اللجان أثناء الاختبارات. وطالبن الجهات المعنية بإدارة التعليم ووزارة التربية ومكتب العمل بالتدخل لحفظ حقوقهن، أو على الأقل إعطائهن حقوقهن المتبقية لدى المدرسة، والتحقق في فصلهن إن كان قانونياً أو غير قانوني، ومحاسبتهن إذا اتضح أن لديهن أي قصور في عملهن. وتساءلت المعلمات أمنة المحوري، وأماني السلمي، وإيمان لطف، وفاطمة الحارثي عن سبب ووقوف إدارة تعليم البنات بجدة مكتوفة الأيدي رغم علمها بكامل ما يحصل في المدرسة من انتهاكات لحقوقهن كمعلمات، وأن صمت الإدارة حيال قضيتهم يؤكد ما تردده مالكة المدرسة بأن لديها ذراعاً قوية في قسم الرجال بتعليم البنات يوافق على كل قراراتها. وبررن فصلهن بعدم انصياعهن لطلبات المالكة بالتعاضى عن الطالبات خلال لجان الاختبارات بقصد السماح لهن بالغش، وإعطائهن كامل الدرجات كون ذلك هو ما تم الاتفاق عليه مع أولياء أمورهن الذين بدؤوا يتراجعون عن دفع الرسوم بسبب إخفاق بناتهن في تحصيل الدرجات المطلوبة. وقالت مسؤولة تعليمية بالمدرسة- تحتفظ "الوطن" باسمها- إنها فوجئت بالفصل الجماعي الذي تعرضت له المعلمات رغم تميزهن في عملهن، وأنها تدخلت لوقف هذه المسألة إلا أن زوجة مالك المدرسة التي تديرها كانت تصر باستمرار على فصل المعلمات، وعدم إعطائهن رواتبهن المتبقية، وكذلك عدم إعطائهن شهادات الخبرة التي يسعين للحصول عليها. وحول أسباب الفصل، أكدت أنها لا تعلم الأسباب سوى بعض كلمات المالكة التي تلمح فيها إلى أن المعلمات لم يلتزمن بتوصياتها القاضية بإعطاء الطالبات كامل الدرجات، وعدم التشديد عليهن في لجان الملاحظة في الاختبارات.

## الخدمة المدنية: عدم إطلاع الموظف على تقرير الأداء مخالفة نظامية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الأول 1431 - 28 فبراير 2010 العدد 3439 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3439&id=138314&groupID=0>

مكة المكرمة: علي العميري  
دعت وزارة الخدمة المدنية الوزارات والجهات الحكومية إلى إطلاع الموظفين والموظفات على تقارير الأداء الخاصة بهم وتزويدهم بصورة منها بعد اعتمادها من الرئيس المباشر تمثيلاً مع المادة 10/36 من لائحة تقييم الأداء الوظيفي التي نصت على تزويد الرئيس المباشر للموظف بنسخة من تقييم الأداء الوظيفي المعد عنه بعد اعتماده.  
وأكدت الوزارة في تعميم وزعته للإدارات الحكومية أنها لاحظت مؤخراً كثرة شكاوى واستفسارات الموظفين والموظفات من عدم تزويدهم بصورة من تقييم الأداء الوظيفي بعد اعتماده من الرئيس المباشر، وبيّنت في تعميمها أن ذلك يعد مخالفة نظامية.  
وأشارت الوزارة إلى أن الغرض من إطلاع الموظف على تقييم الأداء هو إحاطته بوجهة نظر المسؤولين حول أدائه وسلوكه وجوانب القصور لديه إن وجدت وذلك للارتقاء بأداء الموظف، وشددت على أهمية الالتزام بما جاء في لائحة تقييم الأداء وإطلاع الموظفين والموظفات على تقارير الأداء بعد اعتمادها كون ذلك حقاً مشروعاً لهم .

## إجراءات سريعة للحد من تأخر القضايا بمحاكم تبوك

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الأول 1431 - 28 فبراير 2010 العدد 3439 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3439&id=138327&groupID=0>

تبوك: سعد الشهراني  
كشف رئيس محاكم منطقة تبوك المساعد الشيخ سعود بن سليمان اليوسف لـ "الوطن" أمس عن اتخاذ إجراءات سريعة وآلية مطورة للحد من التأخر في البت لبعض القضايا المنظورة لدى بعض القضاة في محاكم تبوك، وذكر أن الإجراءات التي تم اتخاذها تكفل للمواطنين في المنطقة سرعة البت في القضايا في إطار هيكلية تنظيمية متطورة وحسب الأنظمة المتبعة السابقة.  
وأكد اليوسف أن المعيار الحقيقي لمعرفة إنتاجية العمل في المحاكم بصورة مرضية يأتي نتيجة التعاون المثمر والفعال بين المحاكم الشرعية والجهات الحكومية التنفيذية المعنية في المنطقة، مشيراً إلى أن محاكم المنطقة تحرص كل الحرص في الوقت الراهن على تنفيذ هذه الإجراءات والتنظيمات الجديدة من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من القضايا المتأخرة.  
وبيّن اليوسف أن نظام التخصصية في القضاء الذي سيعمل به في المحاكم قريباً سيسهم في سرعة البت في القضايا المختلفة وهذا الأمر يعد من أهم الخطوات التطويرية التي تشهدها المحاكم في مختلف مناطق المملكة.

## الأب يطالب بحضانتها رغم رفض "التمييز" والقاضي يطلب حضورهما طفلة عنيزة الأولى تعود الى المحكمة من جديد غداً وبرفقة شقيقها

المصدر: جريدة الرياض الأحد 14 ربيع الأول 1431 هـ - 28 فبراير 2010م - العدد 15224  
<http://www.alriyadh.com/2010/02/28/article502518.html>

عنيزة- نوال العيسى:

بعد أن أصدرت هيئة التمييز حكمها في نزع الولاية من الأب لعدم أهليته باحتضان طفليه تعقد المحكمة العامة في عنيزة غدا الاثنين النظر في قضية إعادة الطفلة ذات العشر سنوات والتي زوجها والدها لرجل خمسيني وتم تطليقها من زوجها قبل 9 أشهر وتابعت (الرياض) تفاصيلها إلى حضانتها والدها وكذلك ضم شقيقها، وذلك بعد أن طالب الأب بحضانتها، ومع ثبوت الأدلة التي تقضي بعدم أهلية الأب بحضانتها أطفاله بما فيها حكم التمييز إلا أن القاضي أصر على إحضار الطفلين إلى المحكمة وسماع رأيهما وبعد أن رفض ذوو الطفلة إحضار الأطفال لصغر سنهما طلب القاضي من الجهات الأمنية إحضار الطفلين من خلال بوابات المدارس، إلا أن الجهات الأمنية رفضت بدورها تنفيذ الطلب لدواعي إنسانية وهو حضور الأطفال مع ذويهم، فيما طلب محامي وذو الطفلة من القاضي تأجيل استدعاء الأطفال في هذه الجلسة مع عرض "البيانات" التي تستوجب نزع الولاية من الأب وكذلك حضور الشهود من أقرباء الزوج والزوجة لإثبات ذلك وتأجيل استدعاء الطفلين. والدة الطفلين تقول: إن هيئة التمييز إطلعت على كافة القضايا الخطيرة ضد زوجي فأصدرت حكمها وكذلك القاضي على إطلاع كامل ولا أعلم لماذا سيتم استدعاء الأطفال للمحكمة كل ما أخشاه أن يتم استجوابهم في حضرة والدهم.



## 21 مليار ريال الخسائر السنوية للحوادث المرورية بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 فبراير 2010  
<http://www.al-madina.com/node/228160>

خالد المطوع - الرياض

بدأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية العمل على إعداد استراتيجية وطنية للسلامة المرورية بهدف الحد من مخاطر حوادث السير، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وذلك بتكليف من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. وتشير الدراسات المرورية إلى أن الخسائر السنوية نتيجة الحوادث المرورية في المملكة، بلغت نحو 21 مليار ريال، وهو ما يمثل نحو 4 في المائة من فاقد الناتج الوطني وهذا الفاقد يضاهي نظيره في الدول الصناعية. وسيتم إعداد الاستراتيجية وفق مرحلتين أساسيتين، الأولى عن طريق التقييم المتعمق للوضع المروري الراهن بجميع أبعاده، وتحديد نقاط القوة والضعف، والتعرف على الخبرات العالمية في هذا المجال، والثانية عن طريق إعداد الأسس الاستراتيجية التي سيتم ترجمتها إلى برامج ومشاريع مصنفة حسب الجهات المعنية وفق برنامج زمني لتحقيق أهداف الاستراتيجية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية إلى تحقيق حركة مرورية آمنة، وتنظيم أمثل لحركة السير، وتنمية الإحساس بالمشاركة المجتمعية في تحقيق السلامة المرورية للجميع، وتفعيل دور الثقافة المرورية بين أفراد المجتمع، كما تهدف الاستراتيجية إلى تحسين مستوى أداء وكفاءة العاملين في مجال المرور بما يسهم في الحد من مخاطر الحوادث المرورية. وكشفت الدراسات المرورية أنه على الرغم من الجهود التي تقوم بها الجهات المعنية لخفض معدلات الحوادث المرورية، إلا أن الواقع الراهن الذي تعيشه طرق المملكة يؤكد تقادم المشكلة واتساع رقعتها، مما أدى إلى وجود علاقة طردية بين حجم الخسائر البشرية للحوادث المرورية وفاقد الاقتصاد الوطني، والذي يشمل خسائر العنصر البشري، وتكاليف العلاج الطبي والإسعافي والتلفيات العامة والخاصة وكلفة المتابعة الإدارية، وخسائر أرباب العمل فضلا عن الخسارة المتمثلة في الألم الذي ينتاب ذوو المفقودين والمصابين.

## منتدى المجتمع المدني يدعو الدول العربية لمراجعة تشريعاتها لحماية الطفل

المصدر: جريدة الوطن الأحد 14 ربيع الأول 1431 - 28 فبراير 2010 العدد 3439 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3439&id=138233&groupID=0>

القاهرة: حازم عبده

حث منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة الثالث الذي عقد بالقاهرة على مدى 3 أيام تحت شعار "المعرفة من أجل الحق" برعاية رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز الدول العربية للعمل على استكمال التشريعات لمنع كافة أشكال العنف ضد الأطفال، ووضع التدابير والآليات لحماية الأطفال ضحايا العنف بطريقة تضمن احترام خصوصية الأطفال وثقافة المجتمع ومراجعة القوانين المعمول بها للتأكد من ملاءمتها للمعايير الدولية، والعمل على رفع كافة أشكال التمييز في القوانين بالنسبة لتحديد السن.

كما دعا الملتقى إلى تكثيف الدراسات والبحوث المتعلقة بممارسات العنف ضد الأطفال والإساءة على تلك التي تثبت خاصة الإتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي، وتطوير وتنفيذ نظام منهجي لجمع البيانات وتطوير أدوات بحث تساعد في الحصول على معلومات علمية صحيحة حول "الأطفال في خطر" والعمل على وضع مؤشرات عربية موحدة لحماية الطفل تأخذ بالاعتبار المعايير الدولية والإفادة من المؤشرات التي توصل إليها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالأردن لتتم مقاربتها.

كما دعا الملتقى إلى العمل بالشراكة مع الإعلاميين و علماء الدين والدعاة لنشر ثقافة حقوق الطفل وتدريب الإعلاميين العرب على نشر المعرفة بحقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال.

وكان افتتاح أعمال المنتدى بكلمات لكل من: الأطفال العرب، ومدير مركز معلومات المرأة والطفل بمملكة البحرين الدكتور سامي دنش، والمدير الإقليمي للمنظمة الكشفية العربية الدكتور عاطف عبدالمجيد، والمدير الإقليمي للمنظمة السويدية لرعاية الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيدة سنا جونسون، ومدير المشروعات ببرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) جبرين الجبرين، والأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية الدكتور سيما بحوث، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيدة مارتا سانتوس باييس بشأن العنف ضد الأطفال، والأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية الدكتور حسن البيلاوي.

وركز المنتدى على دور منظمات المجتمع المدني العربي في جمع واستخدام البيانات للتخطيط للبرامج الموجهة للأطفال ومدى مشاركة الأطفال فيها، وذلك بهدف التأكيد على أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي في جمع البيانات الخاصة بحماية الطفل وضرورة النظر في تطوير أساليب جمعها وتبادلها مع منظمات المجتمع المدني العربي ومع الحكومات العربية.

وعلى مدى عشر جلسات عامة و 4 ورش متوازية ناقش المنتدى دراستين، شملت الأولى 11 دولة عربية وتناولت مدى توافر المعلومات الخاصة بقضايا الطفولة لدى منظمات المجتمع المدني العربي العاملة في مجال الطفولة ومدى فهم هذه المنظمات للمدخل الحقوقي والتنموي والوعي بأهمية البيانات في تغيير وضع الأطفال والتخطيط والبرمجة القائمين على مبدأ كفالة الحق كأساس للعمل، والثانية تناولت تقييم دور المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الثانية للطفولة (2004 - 2015) وتصوراته المستقبلية لتعزيز الشراكة ومتابعة تنفيذ أهداف الخطة، إلى جانب 16 ورقة عمل دارت حول منهج متكامل لسياسات الطفولة، وعرض مؤشرات تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

## انطلاق فعاليات برنامج "العنف الأسري" بجامعة أم القرى

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 فبراير 2010  
<http://www.al-madina.com/node/228258>

محمد رابع سليمان - مكة تصوير عبدالغنى بشير  
انطلقت بجامعة أم القرى فعاليات برنامج " العنف الأسري مظهره وآثاره " الذي تستضيفه كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر أمس، وذلك من خلال مجموعة من ورش العمل التي تقدمها كلية خدمة المجتمع بمشاركة الأقسام الأكاديمية المتخصصة من داخل الجامعة لمنسوبي ومنسوبات وزارة الشؤون الاجتماعية من الأخصائيين والأخصائيات بمرافق الوزارة المختلفة على مستوى المملكة وذلك بدون مقابل (مجانياً)، وبالتعاون مع المركز الوطني للتطوير والدراسات الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية بمدينة الرياض . وقال عميد كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر الدكتور عادل بن محمد نور غباشي لـ "المدينة" إن انطلاقاً لفعاليات هذا البرنامج برحاب جامعة أم القرى يعدُّ تأكيداً للدور الرائد الذي تقوم به الجامعة في خدمة قضايا المجتمع المتنوعة ومحاولة وضع الحلول الملائمة للحد من مشكلاته .

يذكر أن مدير جامعة أم القرى الدكتور وليد بن حسين أبو الفرج قد افتتح في وقت سابق المعرض الفني المصاحب لهذه الفعاليات الذي ضم عدداً من الأعمال الفنية المميزة في موضوع الحد من مخاطر وآثار مشكلة العنف الأسري على المجتمع وأضاف رئيس قسم البرامج والتدريب بكلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر الدكتور ياسر بن سليمان شوشو أن البرنامج يضم عدداً من الفعاليات المتنوعة .. بين دورات تدريبية عامة وخاصة يقدمها عدد من الأسماء الجماهيرية المتخصصة في معالجة مظاهر هذه القضية الاجتماعية ، إضافة إلى مجموعة من الحوارات العلمية والأمسيات الشعرية ، والتي سيتم الإعلان عنها في حينها . وأشار رئيس قسم البرامج والتدريب الدكتور ياسر شوشو أن جدول ورشة العمل التدريبية والذي بدأ يوم السبت بمحاضرة عن العنف الأسري ومظاهره وصوره ونماذجه والآثار السلبية على كل من الفرد والأسرة والمجتمع. أما يوم الأحد فتقام محاضرة بعنوان المخاطر المهنية للعاملين مع حالات العنف الأسري وآلية توفير الحماية والأمان لهم . ويوم الاثنين تقام محاضرة بعنوان المؤسسات المجتمعية ودورها في التعامل مع حالات العنف الأسري وأساليب تفعيل تلك الأدوار . أما يوم الثلاثاء فتستقام محاضرة موضوعها المداخل العلاجية بالعمل مع العنف الأسري نموذج العلاج الأسري - نموذج ادارة الأزمات ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري . أما في اليوم الأخير يوم الأربعاء فتستقام محاضرة موضوعها مهارات التعامل مع ضحايا العنف الأسري - مهارات التواصل - مهارات البحث والمتطلبات المهنية المطلوبة للتعامل مع حالات العنف الأسري. ويشارك عدد من منسوبي الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف في دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع الزوار والمعتمرين وقاصدي بيت الله الحرام.

## قانونية تطالب اللحيان بعدم تغليب الظن السيئ.. والوهيبي يشير إلى أن عملها سيكون في محكمة لا سوق تجارية.. ويؤكد: محرماً.. القاضي

المصدر: جريدة شمس العدد 1059 / 28-02-2010  
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=89535>

الخبر - بسمه محمد وحامد الفارس

أثار حديث الشيخ صالح اللحيان المستشار القضائي الخاص والمستشار العلمي في الجمعية العالمية للصحة النفسية في الخليج والشرق الأوسط لـ "شمس" أمس الأول ردود أفعال واسعة بشأن تحديد سن قانونية للمحاميات السعودية، واشترطه أن تكون من القواعد وهن النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً، كمن هن فوق سن الخمسين، وتأكيد ضرورة اشتراط المحرم، وهو ما اعتبره بعض العاملين في مجال المحاماة تعجيزاً، مطالبين في الوقت نفسه بضرورة التريث وعدم استباق الأحداث، خصوصاً أن المشروع لم يتبلور بعد وهو في طور الدراسة لدى وزارة العدل التي ستكون حريصة وقادرة على تنظيم عمل المرأة في أي من القطاعات التي تشرف عليها. لا مجال للخلوة

اعتبرت سعاد الشمري (محامية وناشطة حقوقية وأول سعودية تترافع في المحاكم) رؤية الشيخ صالح اللحيان القضائية التي أتت على شاكلة اشتراطات معينة لممارسة المرأة مهنة المحاماة كوجود المحرم مع المحامية أثناء ترافعها وأن تكون من القواعد من النساء، بالرؤية المتزمتة التي تسير ضد السياسة الإصلاحية وضد حاجات المجتمع وحركة التنمية. وأضافت الشمري أن هذه الاشتراطات ضد سماحة الإسلام وروحانيته وعالميته، والذي يتسم بالحياة التشاركية بين الرجل والمرأة في إعمار الأرض، مستنكرة اشتراط المحرم على المحامية في مكان مشترك فيه العامة من الناس وهي المحاكم، بقولها: "هل ستكون المحامية في خلوة أثناء ترافعها ومقابلتها القاضي؟ وهل سيخلق عليها أربعة جدران حتى يشترط المحرم لمزاولة مهمة الترافع؟" معتبرة اشتراط المحرم ما هو إلا تغليب للظن السيئ وعلم الفرضيات. رفض للمرأة

وأشارت المحامية والناشطة الحقوقية إلى أن تعطيل نظام مزاولة المرأة للمحاماة بحجج واهية تدل على السلطة الذكورية المتشددة التي حرمت النساء لسنوات طويلة من أخذ حقوقهن في ساحات المحاكم، لاسيما وجود قضاة لا يقبلون الحديث مع المرأة إلى جانب المجتمع الذي يرفض أن يرى امرأة تمشي في ساحات القضاء ويتم على أثر ذلك استغلالها في قضاياها التي تأخذ وقتاً طويلاً للبت فيها فضلاً عن جهلها بالأنظمة وحركتها الصعبة. سن النسيان

وأوضحت سعاد الشمري أن هذا الرأي يقابله رأي أكثر بصيرة أطلقه إبراهيم الحقيبل رئيس ديوان المظالم حيال ترافع المرأة عن نفسها بعدة طرق، منها كشف وجهها للتعريف حيث إن تغطية الوجه محل خلاف، أو تحضر معرفين لها أو توكل. أما فيما يخص اشتراط أن تكون المحامية من القواعد من النساء، فتساءلت الشمري عن جدوى ترافع امرأة في هذه السن بقولها: "كيف تترافع امرأة في الستين أو الخمسين؟.. وما هي اللوائح والمواد التي ستحتفظ بها ذاكرتها؟". خطوة للإصلاح

وعن قرب إصدار نظام يسمح للمحاميات بمزاولة المهنة تقول: "لولا المطالب باقتحام هذه الأسوار لم تستجب وزارة العدل وتعطها هذه الفرصة التي تتيح للمجتمع أن يتطور ويتمخض عنه جيل من القضاة يتحاور مع المرأة ويتقبل التفاهم معها، لأن صاحبة القضية في ظل وجود بعض القضاة يرفض أن تدخل عليه امرأة صاحبة القضية وكأنها كائن شرير".

مشيرة إلى أن هذا النظام من ضمن خطة الإصلاح القضائي التي بقيت بالأدراج من عام 1426 والتي بمجرد خروجها استشير الناس خيرا وخصوصا فئة المحاميات للدفاع عن النساء المظلومات اللاتي يشكلن ما نسبته 70 في المئة من مرتادي المحاكم الشرعية في السعودية.

لا تستعجلوا

من جهته، أكد سعد الوهبي مستشار قانوني ورئيس المركز الاستشاري للدورات القانونية أنه لم يحن الوقت حتى الآن لنزول المرأة السعودية كمحاميات إلى منصات القضاء لأنه يوجد هناك مسلمات اجتماعية لم تستوعب هذا الأمر حتى الآن. وطالب المرأة السعودية بالترتيب وألا تتسرع في طرح نفسها كمحاميات بشكل كامل، وذلك حتى لا تصاب بخيبة أمل باعتبار أنه قد لا يأتي إليها أحد وتعتبر ذلك فشلا.. وهو ليس فشلا بل هو رؤية جديدة للمجتمع السعودي لم تكتمل حتى الآن. القاضي.. وليها

وفيما يخص مطالبات الشيخ صالح اللحيدان بالبحر المحرم للمحاميات، وأن تكون من القواعد اللاتي لا يرجون نكاحا علق الوهبي قائلا: "هناك من يمثل محرما لهذه المرأة في المحاكم وهو القاضي. فالقاضي ولي لمن لا ولي لها، وبالتالي هي ليست ذاهبة لسوق أو مجمع تجاري أو ما شابه ذلك بل داخل مرفق قضائي له احترامه وأمام هيئة قضائية تمثل وليا لمن لا ولي له". وأشار الوهبي إلى أن عدد المتدربات في المركز الاستشاري الذي يرأسه تجاوز الـ 50 متدربة، موضحا أن المتخرجة حديثا لا ينقصها سوى التدريب العملي فقط، وقال: "إننا طلبنا من بعض الجهات الحكومية السماح للمتخرجة بالحضور في بعض القضايا التي تكون المرأة طرفا فيها، وقد سمحت لنا إمارة منطقة الرياض بذلك وفي انتظار رد الجهات الأخرى". دراسة فقط

وطالبت نشوى سراج المستشارة القانونية بالقسم النسائي بمحافظة جدة بعدم الاستعجال في وضع ضوابط وشروط، فالمشروع ما زال في قيد الدراسة ولم يطرح على أرض الواقع بعد، ملمحة إلى أن الصورة ما زالت ضبابية، متمنية في الوقت نفسه أن يتاح للمرأة مزاوله مهنة المحاماة بشكل كامل وعدم حصرها في قضايا الأحوال الشخصية فقط.



## العلاوة السنوية للمتقاعدين.. تصطدم بـ"صخرة" التأمينات والتقاعد

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 فبراير 2010

<http://www.al-madina.com/node/228137>

عبدالله المانع - ثامر المالكي - الدمام

على الرغم من محدودية العائد منها بالنسبة للذين تقل رواتبهم عن الفي ريال الا انها تظل خط الدفاع الاخير لدعم صمود المتقاعدين في مواجهة زيادة الابعاء المعيشية . إنها علاوة الـ 5% التي ينتظرها اكثر من مليون متقاعد سواء بالسلك المدني او العسكري . وفي الوقت الذي يخشى فيه البعض من اجهاض الدراسة التي تجرى في مجلس الشورى حاليا للموافقة على العلاوة التي تنتظرها موافقات عديدة بعد ذلك حتى تأخذ طريقها للتطبيق ، يستغرب كثيرون من معايير التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التقاعد التي لا تقر زيادة المعاش التقاعدي لعدم وجود التمويل المناسب . يأتي ذلك في الوقت الذي تطبق فيه مختلف دول العالم نظام العلاوة السنوية بنسبة محددة من الراتب الأساسي لمساعدة المتقاعدين على مواجهة الابعاء المعيشية المتزايدة.

يقول جزء الشمرى متقاعد: تقدم المتقاعدون بلائحة تضم أهم مطالبهم وابرزها رفع الحد الأدنى للمعاش ومنحهم علاوة سنوية وإعفانهم من بعض رسوم الخدمات الحكومية إلا انهم لم يلمسوا اى شىء في سبيل تحقيق هذه المطالب التي اتفقت الجهات الرسمية على اهميتها . وقال عبدالله العابد: إن راتبه التقاعدي 1900 ريال ولديه الكثير من المتطلبات اليومية الامر الذي دعاه وكثير من المتقاعدين إلى العمل الإضافي بينما هو في مرحلة عمرية متقدمة وقواه كما يقول لم تعد تقوى على العمل مضيفا أن مطالب المتقاعدين موحدة تتمثل في رفع الحد الأدنى لراتب المتقاعد إلى ثلاثة آلاف ريال ومنح المتقاعدين إعفاءً من رسوم الخدم والعمالة المنزلية والرخص والجوازات وغيرها . ودعوة القطاع الخاص إلى منحهم تسهيلات وخصومات خاصة في الفنادق والمدارس الأهلية والمستشفيات الخاصة والبنوك وخطوط الطيران، والسكك الحديدية ، مشيراً إلى أن جمع أعضاء الجمعية ينتظرون أي قرار يخدمهم ويخفف عنهم غلاء المعيشة .

وأكد علي بن مجرود ومحمد الغانم أن المتقاعدين حتى الآن لم يلمسوا أي تغيير ايجابي يصب في صالحهم رغم أنهم أفنوا حياتهم في خدمتهم الوطن ، وأشار إلى أن أهم مطالبهم تكمن في توفير التأمين الطبي وإقرار الزيادة السنوية وبدل سكن إضافة إلى إعفانهم من رسوم الخدمات العامة وطالب عامر الفهد وحمد المري بضرورة الإسراع في إقرار الزيادة السنوية للمتقاعدين ، مع أهمية قيام الهيئات والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص بتوفير مميزات لهذا الفئة ، وطالب هيئة السياحة العامة بتبني فكرة منح المتقاعد رحلة ترفيهية سنوية ، وقال : إن الوضع المادي للمتقاعد في أغلب البلدان العربية لا يسمح له بالتفكير بالسياحة. أو حتى بإقامة أعمال حرة فجل من تقاعد لا تكاد مرتباتهم تكفيهم لإعانة أسرهم .

أوضاع مادية غير مستقرة

قال الدكتور نايف بن سلطان الشريف أستاذ القانون الاقتصادي بجامعة الملك عبدالعزيز : إن المتقاعدين يشكلون شريحة واسعة يعاني معظمها أوضاعا مادية غير مستقرة لعدم كفاية الراتب لتغطية مصاريف الحياة اليومية ( تغطية العلاج ورسوم الخدمات الأساسية كالهاتف والكهرباء) وذلك نتيجة تجمده عند آخر مربوط أستلمه الموظف قبل التقاعد بعد حسم البدلات والمكافآت وكذلك استمرار حسم (9%) من الراتب لحساب مصلحة معاشات التقاعد . ورأى أن مثل هذه الحسومات تؤدي إلى هبوط حاد في الراتب عند الإحالة للتقاعد مما يسبب مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية للمتقاعد والمجتمع. وتتمثل المشكلة في استقطاع نسبة ( 9%) من الراتب بعد الإحالة للتقاعد والتي تعد الأعلى في دول الخليج مقارنة بنسبة 2 -6% مع عدم وجود حد أدنى للراتب التقاعدي يتواءم مع تغيّر الظروف الاقتصادية معتبرا ان عدم وجود زيادة مطردة في الراتب التقاعدي يمثل أساس المشكلة لأن التضخم يؤدي إلى نتيجة مفادها عدم التناسب بين الراتب الذي يتقاضاه الموظف وتكاليف السكن والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

. وخلص الى انه لا يوجد في نظام التقاعد العسكري وكذلك نظام التقاعد المدني أية نصوص قانونية تضمن زيادة الراتب التقاعدي بما يتواءم مع التضخم الذي تشهده المملكة. وأوصى بإعادة النظر في النصوص القانونية ذات العلاقة بمعاشات التقاعد للمدنيين والعسكريين بحيث يوضع نص يكفل زيادة الراتب بشكل سنوي مع إلغاء نسبة الـ (9%) من الراتب بعد الإحالة للتقاعد وزيادة مكافأة نهاية الخدمة. كما يجب ألا يقل الراتب التقاعدي عن سقف معين ( 80% مثلا) من الراتب الوظيفي الأخير. وطالب بتطوير المرافق



الخدمية للمتقاعدين كالصحة والتعليم والسكن بحيث يتاح لهم الحصول على خدمات مجانية لأن جزءا كبيرا من الراتب التقاعدي يذهب غالباً لتغطية مصاريف تلك الخدمات.

وشدد على أهمية محاربة الجهات المعنية في الدولة للمشاريع والشركات الاحتكارية ووضع رقابة على عقود الشركات السعودية مع الشركات الأجنبية وخاصة عقود الوكالات الحصرية لكبح ارتفاع الأسعار مشددا على أهمية الرقابة على أسعار المخططات وفرض زكاة عليها بغرض الحد من ارتفاع أسعارها لتمكين أصحاب الدخول الثابتة كالمقاعدين من تملك أراض وإقامة مساكن عليها. ودعا الى اعادة هيكلة الدور الذي تقوم به وزارة الخدمة المدنية ومصحة المعاشات بهدف تصميم برامج تنموية وتأهيلية للمتقاعدين يمكن من خلالها تطوير قدراتهم وتحويلهم إلى طاقات منتجة تجعلهم يساعدون أنفسهم بأنفسهم. وطالب بإعادة تأهيل المقاعدين للدخول في سوق العمل وفق المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية ودعوة رجال الأعمال لدعم الكراسي العلمية ذات الشأن بتلك المشاكل وتمثيل جمعية المقاعدين في مجلس الشورى بغرض تمكينهم من إبداء وجهة نظرهم والدفاع عن حقوقهم. كما ينبغي الإسراع في استصدار النظام الموحد للتقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لدول مجلس التعاون والاستفادة من البرامج الاجتماعية التي تتبعها الدول المتقدمة وشركة أرامكو مع مقاعديها ومنح المقاعدين نسبة (15%) كبدل غلاء معيشة وتنفيذ توصيات جمعية حقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق والخدمات التي يجب أن يتمتع بها المقاعدين.

فراغ تشريعي

اما الدكتور علي بن صالح الزهراني أستاذ القانون بجامعة الملك فيصل بالاحساء فقد قال: يتمتع الموظفون العموميون سواء مدنيين او عسكريين بكثير من الحقوق التي يتمثل جلها الأعم في الجوانب المالية وتتنوع بين رواتب وعلاوات وبدلات ومكافآت وحقوق تقاعد. وتطور هذه الحقوق وجودا وعمدا مع علاقة الموظف بعمله فاذا ما انقطعت علاقته بالوظيفة لأي سبب من الأسباب فإن حقه في التمتع بهذه الحقوق يزول استنادا إلى مبدأ الأجر مقابل العمل ولا يبقى له إلا حقوقه التقاعدية في حالة التقاعد. ومن المعروف في القانون الإداري بصفة عامة أن تحديد رواتب الموظفين تكون بإحدى طريقتين إما أن يكون الراتب ثابتا او متغيرا ويتبنى نظام الخدمة المدنية كلتا الطريقتين معا لتحديد المقابل المادي للموظفين كل بحسب الجهة او الكادر الذي يتبعه. وفي حال كان الموظف من أصحاب الرواتب المتغيرة فإنه بمجرد التقاعد يحصل على دخل شهري ثابت غير قابل للزيادة سواء بالعلاوات أو غيرها. وبلا شك فإن ذلك يؤدي على عدم قدرة المقاعد على مسايرة الارتفاعات المستمرة للتكاليف المعيشية.

واوضح أن أنظمة التقاعد المعمول بها في المملكة تعاني من فراغ تشريعي فيما يتعلق بمنح علاوة سنوية تضاف الى راتب المقاعد او المتقاعد بصفة دورية ولا يمكن سد ذلك الا عن طريق السلطة التنظيمية وفقا للنظام الاساسي للحكم ولنظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى. وعن إمكانية اللجوء للقضاء لسد النقص التشريعي في أنظمة التقاعد قال: إن دور القضاء هو الفصل في الخصومات وتطبيق الأنظمة السارية ولا يملك القضاء سواء العادي او الإداري سلطة تغيير أو تعديل نظام قائم ولا حتى اقتراح مشروع نظام او تعديل نظام قائم لان ذلك يتعارض مع الأنظمة الأساسية للحكم.

العلاوة السنوية تبدأ بـ 115 ريالاً

طبقاً لسلم الرواتب الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 29) في 1401/6/29 هـ المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 17) في 1414/11/23 هـ فإن العلاوة السنوية تتراوح زيادة ونقصاً مع المرتبة الوظيفية حيث تبلغ (115) ريالاً للمرتبة الأولى و(750) ريالاً للمرتبة الممتازة. وهذه العلاوة مقيدة بالدرجات فهي لا تتجاوز (15) درجة لصاحب المرتبة الأولى و (10) درجات لصاحب المرتبة الممتازة. وإذا بلغ عدد الدرجات للموظف الحد النظامي فإن مرتبه يتجمد على آخر درجة. كما ان هناك ضوابط معينة تحكم حصول العسكري على الراتب التقاعدي ومن أهمها أن تبلغ خدمته الفعلية (18) عاماً وأن تنهى خدمته بسبب الوفاة أو العجز عن العمل أو بلوغه سن التقاعد النظامي مهما كان مدة خدمته عند سن (55) عاماً وألا يكون فصله بسبب غيابه أو بحكم تأديبي أو بقوة النظام لارتكابه جريمة من الجرائم.

ويسوى المعاش التقاعدي على أساس آخر راتب كان يتقاضاه العسكري أو المدني. ويستثنى من مدة الخدمة، مدة الغياب دون إجازة ومدة الإجازة بدون راتب ومدة الحرمان من الراتب وكذلك كسور الشهر في الخدمة. كما يتم استقطاع (9%) من الراتب التقاعدي للعسكري وتُدفع إلى مصلحة معاشات التقاعد كما يتم إيقاف جميع البدلات وأية مكافآت كان يحصل عليها الموظف سواء كان عسكرياً أم مدنياً أثناء ممارسته لوظيفته. وإذا لم تتوفر ضوابط حصول العسكري أو المدني على الراتب التقاعدي فلا يستحق راتباً بواقع راتب شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى للخدمة الفعلية. وراتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وراتب ثلاثة أشهر عن كل سنة تزيد عن (10) سنوات من الخدمة الفعلية.

مجلس الشورى حسم العلاوة السنوية ولجنة الإدارة تضع تفاصيل التطبيق

قال الدكتور مازن بن عبدالرزاق بليلة عضو مجلس الشورى: إن لجنة الإدارة والأنظمة تضع حالياً تفاصيل تطبيق العلاوة السنوية المقدره بـ 5%. ووضح أن الموضوع لم تشكل له لجنة خاصة، بل تمت الموافقة عليه، من المجلس بالأغلبية لملاءمة الدراسة، وأعيد إلى لجنة الإدارة والأنظمة، لوضع التفاصيل اللازمة للتطبيق، وينص القرار أن تكون هناك زيادة في راتب التقاعد توازي مقدار

التضخم السنوي، ولا تقل عن 5%، سنوياً، وارجع تأخر الحسم لإختلاف وجهات النظر حتى لا يتسبب في عجز ميزانية التأمينات الاجتماعية عن تسديده، ولكن أحيى بالأغلبية، وعموما تم تطبيقه لمدة 3 سنوات في صندوق مصلحة المعاشات كما هو معروف، والمطلوب اليوم، تعميمه على صندوق التأمينات الاجتماعية، وعلى المتقاعدين من العسكريين، وأن يستمر سنوياً ولا يتوقف، طالما هناك تضخم في تكاليف المعيشة.

”التقاعد“ تشتترط زيادة الاشتراكات لإقرار العلاوة السنوية للمعاشات

قالت المؤسسة العامة للتقاعد : إن اقرار علاوة سنوية للمتقاعدين يجب ان يقابله زيادة في نسبة الاشتراكات لمواجهة ما يترتب من كلفة وأعباء مالية على المؤسسة على المدى المتوسط والطويل . وأكد مصطفى عبدالقادر جودة مدير إدارة علاقات المتقاعدين المكلف في المؤسسة العامة للتقاعد على ضرورة ربط المزايا التي تصرف بالاشتراكات التي تدفع للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسة معتبرا ذلك أمراً بالغ الأهمية . ووضح ان تطبيق العلاوة بنسبة 5% بالمائة سنوياً يضاعف هذه المعاشات كل حوالي 14 عاماً لتصبح نسبة الزيادة 100 % بالمائة وهو الأمر الذي يحذر منه الخبراء الاكثوريين . ووضح ان الزيادات التي حصلت على المعاشات التقاعدية في المملكة تراوحت بين 15 % إلى 100 % في فترات لا يوجد بها تضخم عال أي اكبر من العلاوات السنوية التي تمنحها أنظمة التقاعد في بعض الدول العربية موضحاً انه خلال الأعوام القليلة الماضية والتي ارتفعت خلالها نسبة التضخم قامت الدولة مشكورة وبتوجيه من خادم الحرمين الشريفين بإقرار أكثر من زيادة شملت المعاشات التقاعدية وتخصيص علاوة لغلاء المعيشة لتقابل الارتفاع في نسبة التضخم وأضاف جودة أن الحد الأدنى للمعاش التقاعدي رفع من 800 ريال إلى 1500 ريال اعتباراً من 1419/10/1 هـ . ثم صدر الأمر الملكي الكريم بزيادة المعاشات بنسبة 15 % بالمائة لجميع المتقاعدين ثم رفع الحد الأدنى من المعاش إلى 1725 ريالاً اعتباراً من 1426/9/1 هـ بالإضافة إلى بدل المعيشة اعتباراً من العام 1428 هـ على مدى ثلاث سنوات بنسبة 15 % .

الغامدي : 35% من المتقاعدين يواجهون صعوبات بالحياة

قال رئيس فرع جمعية المتقاعدين بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي : إنه حتى الآن لم يتحقق للمتقاعدين سوى أمور تنظيمية ومعنوية قدمت لهم من بعض الشخصيات من القطاع الخاص والخدمات الفندقية ، وقال: إن المتقاعدين لم يشعروا بأي تجاوب من الجهات المعنية لافتاً إلى أن أكثر من 35% منهم يواجهون صعوبة الحياة لتدني رواتبهم التقاعدية وزيادة التضخم الأمر الذي فاقم مسؤولياتهم اليومية تجاه أسرهم .

واوضح ان الجمعية قدمت عدة طلبات عبر القنوات الرسمية لرفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين إلى 3 آلاف ريال موضحاً إن جميع المتقاعدين يأملون أن تتحقق مطالبهم ليتمكنوا من العيش بكرامة .

التأمينات الاجتماعية: تطبيق العلاوة يزيد المعاشات التقاعدية 100% في 15 عاماً

قال مصدر مسؤول في التأمينات الاجتماعية إن تطبيق العلاوة السنوية على المعاشات التقاعدية بنسبة 5% يضاعف هذه المعاشات كل خمس عشرة سنة تقريباً مشيراً انه من الصعب تمويل هذه الزيادات المطردة. ووضح أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تستشعر حاجة المتقاعدين بشكل عام وذوي المعاشات المتدنية بشكل خاص لتحسين معاشاتهم إلا أن الالتزام بعلاوة سنوية على المدى الطويل يتطلب تمويلاً يقابل هذا الالتزام إما عن طريق رفع الاشتراكات وهذا ما لا تحبذه المؤسسة حتى لا تثقل كاهل المشتركين أو عن طريق الدعم المباشر من الدولة. ووضح ان عدم توفير التمويل سيؤثر على قدرة صندوق التأمينات في المستقبل، لان الاشتراكات الحالية وعائداتها الاستثمارية مخصصة لمقابلة الالتزامات المالية للمعاشات بدون زيادة سنوية، ووضح ان العلاوة السنوية المقترحة تتجاوز العلاوة التي يتقاضاها الموظف وهو على رأس العمل مما يتطلب إجراء دراسة لهذا الأمر بشكل متأن من جميع الجوانب. ووضح انه سبق للمؤسسة أن رفعت الحد الأدنى للمعاشات القديمة والجديدة بنسبة 15% عام 1426 هـ موضحاً أن الحد الأدنى للمعاش وهو (1725) ريالاً يفوق أجور شريحة كبيرة من المشتركين في النظام والتي يتم سداد الاشتراكات على ضوئها. وبالتالي فإن المشترك إذا تقاعد يحصل على معاش أفضل من أجره وهو على رأس العمل، مما يعني أن المعادلة معكوسة في هذا الموضوع . ودعا الى النظر في تحسين الأجور قبل القول بتحسين المعاشات موضحاً أن الحلول التي تلجأ إليها الحكومة هي الأفضل حيث تراقب التضخم وتتخذ ما تراه من قرارات للمحافظة على مستوى معيشة المتقاعدين.

## الهويمل: عمل المرأة في هيئة الأمر بالمعروف يدرس وسينتهي قريبا على هامش دورة "المواطنة" التي استهدفت 450 إماما وخطيبا بنجران

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138470>

نجران: سلمان آل مقرح

أكد وكيل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور إبراهيم بن سليمان الهويمل أن عمل المرأة في الهيئة تحت الدراسة وسيتم قريبا، وأضاف في تصريح صحفي مساء أول من أمس خلال فعاليات الدورة الرابعة لأئمة المساجد والخطباء، أنه عند الموافقة وصدر القرار من الجهات العليا ستكون طبيعة عملها "ظاهرة للعيان".

وحول رده على فتوى أحد قادة الهيئة الذي أجاز الاختلاط من خلال مشاركات صحفية، قال: "الهيئة جهة تنفيذية، وهيئة كبار العلماء هي السلطة التشريعية في الدولة، وليس لأحد الحق في الإفتاء".

وقال الهويمل: إن الهيئة تعمل وفق أنظمة ومعايير، بحيث يعطى كل فرد حقه كاملا، وهي تتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، مؤكدا أن المشاغل النسائية من أكبر مسببات الابتزاز بسبب ما يحدث فيها، رافضا الإفصاح عن أية تفاصيل حول هذا الموضوع.

وكان الهويمل قد ألقى محاضرة مساء أول من أمس بعنوان "الانتماء والمواطنة" وتحدث فيها لأكثر من 450 إماما وخطيبا ومؤذنا بنجران على مسرح الغرفة التجارية الصناعية بحضور وكيل إمارة نجران محمد بن سويلم وحضور مدير فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بنجران الدكتور صالح بن إبراهيم الدسيماني. وتحدث الهويمل خلال المحاضرة عن حب الوطن والانتماء له، والمسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الخطباء والأئمة في غرس حب الوطن في نفوس الناس.

كما أقيمت محاضرة أخرى ضمن فعاليات الدورة الرابعة لبرنامج فقه الانتماء والمواطنة، التي ينظمها معهد الأئمة والخطباء بوزارة الشؤون الإسلامية بالتعاون مع الفرع في نجران للشيخ الدكتور عبدالله الجربوع عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحدث فيها عن شبهات حول الانتماء والمواطنة، وطالب الجميع بأن يكونوا قدوة حسنة مقتدين بالرسول - صلى الله عليه وسلم - مطلبا الأئمة والخطباء بأن تكون هذه الدورة ومثيلاتها عوناً لهم على تأدية رسالتهم على أكمل وجه في حب الوطن والانتماء إليه.

## النائب الثاني: المملكة نجحت في وضع حد لشر الإرهاب وإفشال مئات المحاولات

### التخريبية

## لا ضغوط خارجية في قضايا الكفالة والإقامة وجهات تحاول تحقيق

## أهداف من ملف حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138366>

الدوحة: واس

أكد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، أن المملكة استطاعت أن تضع حدا لشر الإرهاب وأن تفشل المئات من المحاولات التخريبية، وكشف ضلال المفسدين وبطلان حججهم وخروجهم عن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والأخلاق العربية الأصيلة.

وأوضح النائب الثاني في حديث مع صحيفة الشرق القطرية نشرته أمس، أن التجربة السعودية في مواجهة الإرهاب باتت تجربة رائدة وسعت دول كثيرة للاستفادة منها. وتابع قائلا " إن القول بأننا كسبنا المعركة ضد الإرهاب فلا أحد يمكنه القول بذلك.. فالصراع بين الحق والباطل وبين الخير والشر صراع أزلي وبالتالي فالجريمة موجودة ما دام الإنسان موجودا ".

وعن مدى نجاح الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في التصدي لهذه الظاهرة وما إذا كان الأمر يحتاج إلى جهد جماعي أو أن لكل دولة إجراءاتها الخاصة، قال " إن الاتفاقية تعد إنجازا متميزا يحسب لصالح الدول العربية على وجه العموم ولمجلس وزراء الداخلية العرب على وجه الخصوص، معربا عن أسفه أن النداء العربي المبكر المحذر من مخاطر الإرهاب من خلال هذه الاتفاقية لم يلق في حينه الاهتمام الدولي المطلوب، مبينا أن الاتفاقية وما تشكله من إطار أمني عربي موحد قد هيأت لقيام جهود عالمية متكاملة في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

ولفت الانتباه إلى أنه لا يمكن محاربة الجرائم التي تتم عبر الحدود بشكل فعال بجهود منفردة لأي دولة مهما كانت تملك من قدرات، عادا نجاح أي دولة في تحقيق أي إنجاز أمني إضافة جديدة لصالح المجتمع الدولي وتجربة يمكن أن يفاد منها لخير المجتمع الإنساني.

وعن تقييم الأمير نايف بن عبدالعزيز لمستوى التعاون بين وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالتحديات الماثلة في هذه المرحلة، قال إن مسيرة العمل المشترك بين وزارات الداخلية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقق نجاحا ملموسا في ظل مسيرة مجلس التعاون وبمستوى مرض.

ونفى الأمير نايف بن عبد العزيز وجود أية ضغوط خارجية على دول مجلس التعاون في قضايا الكفالة والإقامة والجنسية وإذن السفر، وقال " لا نواجه ضغوطا خارجية وما يتم إقراره من أنظمة نابع مما تمليه علينا عقيدتنا وقيمنا ولا نتأثر بما يثار هنا وهناك لأسباب وأهداف لم تعد مجهولة لدى الجميع "، داعيا بهذا الصدد إلى بذل المزيد لإرشاد وتأهيل الباحثين عن العمل من أبناء دول مجلس التعاون حتى يمكن الحد من استقدام العمالة الأجنبية.

### العلاقات السعودية القطرية

وحول التطور الذي تشهده العلاقات السعودية القطرية، قال النائب الثاني إنه نتيجة لطبيعية الروابط التاريخية العريقة بين البلدين، مشيراً إلى أنها علاقة تاريخية تجسدها أوامر القربى والجوار والمعتقد واللغة والتاريخ.

ونوه الأمير نايف بن عبدالعزيز بالنتائج الإيجابية والاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال اجتماعات مجلس التنسيق المشترك، مشيراً إلى أنه يأتي انطلاقاً من سعي المملكة إلى تطوير التعاون مع جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون في جميع المجالات. وحول الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال الاجتماع الأخير لمجلس التنسيق السعودي القطري، قال الأمير نايف بن عبد العزيز إن هذه الاتفاقيات تفتح آفاقاً جديدة لتوسيع هذا التعاون لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين.

وإجابة على سؤال عن المشروعات الخليجية المشتركة ومن بينها سكك حديد الخليج والربط الكهربائي وحقوق المواطنة الكاملة، رأى أن ما يربط بين أبناء دول مجلس التعاون من روابط العقيدة والدم والتاريخ والجوار أقوى من هذه الروابط التقنية وأكثر منها دواما وما هذه المشروعات إلا لخدمة تلك الروابط.. معربا عن تفاؤله بنجاح هذه المشروعات وبلوغ أهدافها.

### حقوق الإنسان

وحول ملف حقوق الإنسان، رأى الأمير نايف بن عبد العزيز أن هذا الملف كثر حوله الجدل والخط ووظف من قبل جهات عديدة لتحقيق أهداف ذاتية لا تمت للحقيقة بصلة. وقال إن النظام الأساسي للحكم في المملكة يؤكد صراحة التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات انطلاقا من أحكام الشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية.

وأبرز في ذلك المجال، إقرار المملكة مؤخرا نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليها إلى جانب انتخابها بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لدورتين متتاليتين وهو ما يمثل تقديرا دوليا لمكانة وسجل المملكة في هذا المجال وردا على كل المغالطات والافتراءات الموجهة ضدها. وأوضح أنه مهما بذلت المملكة، ودول مجلس التعاون من جهود مقدرة في هذا المجال، فسيظل هناك من يريد استغلال أي ممارسة فردية مرفوضة تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان قد تقع من بعض الأشخاص لإصاقتها بالإسلام كدين أو بواقع مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

### العراق و إيران

وفيما يتعلق بالوضع العراقي أكد الأمير نايف بن عبدالعزيز أهمية استقرار العراق ودعا دول الجوار إلى إدراك أهمية استقرار العراق والعمل بجدية ومصادقية أكثر وأن تتأى بنفسها عن التدخل في شؤونه الداخلية لأن ذلك لا يقود إلى تأزم الشأن العراقي فحسب وإنما سوف تنعكس آثاره على المنطقة عموما وعلى الأمن والسلم الدوليين بحكم أهمية وحساسية هذه المنطقة. موضعا أن ضرر عدم الاستقرار في العراق سيغال جميع دول المنطقة.

وبشأن العلاقات مع إيران أوضح أن علاقات المملكة مع إيران وغيرها مبنية على سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير، مشددا على أن المملكة تعلق أهمية قصوى على أن يكون التعاون الإيراني مع الدول العربية من خلال قنواته الطبيعية والمشروعة ووفق المعايير والمواثيق الدولية المعلومة لدى الجميع.

وإجابة على سؤال عن موقف المملكة تجاه ملف إيران النووي قال " سياسة المملكة مع شقيقاتها دول مجلس التعاون واضحة ومعلنة بتأييد الوصول إلى حل سلمي لهذا الموضوع وبضرورة خلو المنطقة جميعها من أسلحة الدمار الشامل ووجوب الالتزام الكامل والدقيق بالقرارات الدولية والضوابط التي وضعتها الاتفاقيات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية".

### فلسطين و إسرائيل

وعن وجود توجه سعودي لرعاية اتفاق فلسطيني فلسطيني آخر، قال الأمير نايف بن عبدالعزيز، سبق وأن رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز اتفاقا بين الفصائل الفلسطينية في مكة المكرمة وباركه العرب والمسلمون ودول العالم وتوقعنا أن يكون هذا العهد العظيم بجوار بيت الله الحرام منهيها لاختلاف الفلسطينيين، ولكن رياح الأحداث جاءت بما لا يخدم الحق والحقيقة والصالح الفلسطيني.. ومن المهم التنفيذ والتقيد بهذا الاتفاق، معربا عن أمله أن يغلب الفلسطينيون العقل على العاطفة والمصالح العليا على المصالح والمكاسب الذاتية.

وبشأن مستقبل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، أشار النائب الثاني إلى دعوة خادم الحرمين الشريفين للسلام بإطلاق مبادرته التي أيدها العرب وأصبحت بذلك مبادرة عربية فيما عمدت إسرائيل إلى عدم التجاوب معها، مضيفا أنه أمام تمادي الجانب الإسرائيلي في المماطلة أوضح خادم الحرمين الشريفين في قمة الكويت أن هذه المبادرة لن تظل مطروحة فوق الطاولة إلى ما لا نهاية وأعتقد أن الرسالة واضحة وأن على إسرائيل أن تدرك ذلك جيدا.

بعد توقفهم عن العمل في الإطفاء لليوم الـ 6 على التوالي .. الطيران المدني :

## مكتب العمل يفصل في مشكلة موظفي مطار شرورة

المصدر: جريدة عكاظ لإثنين 1431/03/15 هـ 01 مارس 2010 م العدد : 3179  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100301/Con20100301335733.htm>

مالك الصيعري - شرورة

دعا المتحدث الإعلامي للهيئة العامة للطيران المدني خالد عبدالله الخيبري الموظفين السعوديين الذين توقفوا عن العمل في مطار شرورة — منطقة نجران —، إلى التوجه لمكتب العمل، للحصول على حقوقهم التي يطالبون بها من الشركة التي يعملون فيها. وقال الخيبري لـ «عكاظ» إن الهيئة لا تستطيع تحصيل حقوقهم، كونه لا علاقة للهيئة بالموظفين ولا يوجد أي التزام تعاقدي معهم، محملا الشركة التي يعملون بها المسؤولية كاملة عن المشاكل التي يعانون منها، مشيرا إلى أنها (أي الشركة)، مرتبطة بعقد مع الهيئة ولا تتبع لها. وواصل عشرة موظفين سعوديين، يعملون في القوة المساندة لوحدة الإطفاء والإنقاذ في مطار شرورة توقفهم عن العمل لليوم السادس على التوالي، إذ يمثلون أكثر من نصف عدد منسوبي الشركة التي تؤدي هذه المهمة، وفق العقد المبرم مع الهيئة العامة للطيران المدني. وأرجع الموظفون امتناعهم عن العمل الذي بدأ الثلاثاء الماضي قبل لحظات من بدء خطة الطوارئ السادسة والأخيرة التي نفذتها وحدة الإطفاء والإنقاذ في المطار، إلى ضعف رواتبهم الشهرية التي لا تزيد عن 935 ريالاً، وبدون أية بدلات إضافية، إلى جانب إهمال مطالبهم بالترسيم رغم أن خدمة بعضهم وصلت إلى عشرة أعوام.

وقال مصبح سالم، محمد الصيعري، سالم البريكي، وخالد الصيعري إنه بدلا من حل مطالبهم، صدموا أمس بوضع أسمائهم في القائمة السوداء، التي وضعت على بوابة مدخل مطار شرورة، ومنعهم من دخول المطار وسحب بطاقاتهم منهم، كما فوجئوا بتعيين الشركة التي يعملون لديها، عمالا أجانب بدلا منهم لسد الفراغ الذي تركه امتناعهم عن العمل. ووصفوا اتخاذ مثل هذه الإجراءات بأنها «تعسفية»، وتؤكد أن الشركة لا تنوي تنفيذ مطالبهم، متسائلين عن دور هيئة الطيران المدني في كل ما تفعله الشركة.

في المقابل، أكد كل من صالح الصيعري، محمد عمر، وصالح الصيعري، إنهم مستمرين في التوقف عن العمل حتى يتم تحسين أوضاعهم، مؤكدين أنهم لا يخشون الفصل كون العائد المادي الذي تدفعه الشركة لهم غير مجز، فهم يفقدون للأمان الوظيفي في ظل عدم الترسيم.

## الأمن العام: تأخر تطبيق نظام "ساهر" لأسباب خارجة عن الإرادة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138447&groupID=0>

الرياض: طارق النوفل

أكد مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني أن تأخر تطبيق نظام "ساهر" الذي يهدف إلى الوقاية والالتزام بالأنظمة المرورية، عن الميعاد المحدد له في شوال الماضي يرجع لأسباب فنية خارجة عن الإرادة، وذلك بعد إجراء التجربة الفعلية للمشروع والتي بينت عدم إمكانية تطبيقه في هذا الوقت.

وأوضح القحطاني عقب رعايته أمس الملتقى الثاني لمديري إدارات المرور بالمملكة في مقر الأمن العام بالرياض، أن الملتقى سيناقش كافة الجوانب التي تهم العملية المرورية من عمليات الضبط والوقاية.

من جانبه قال مدير عام المرور المكلف اللواء سليمان العجلان خلال كلمته، أن المرور لديه أهداف مهمة منها خفض الحوادث، بما فيها الوفيات والإصابات والتلفيات، وضبط السلوك المروري في الشارع عبر توعية مستخدمي الطرق.

وأضاف العجلان أنه لتحقيق هذه الأهداف لابد من التركيز على العنصر البشري من رجال المرور بتدريبهم ووضع الخطط لهم ومتابعتهم وتقييمهم، ومحاسبة المقصر منهم وشكر المجتهد، والاهتمام بالجانب الضبطي، متسائلا عن دور لجان السلامة المرورية ومدى تفعيلها مع وزارتي النقل والشؤون البلدية والقروية لتحقيق خفض في الحوادث المرورية من خلال معالجة الأخطاء الهندسية في الطرق والشوارع التي تسبب الحوادث والاختناقات، وكذلك بحث إنجازات اللجان ومدى فاعليتها واكتسابها للخبرة.

وركز العجلان على المشاكل المرورية والجانب الإعلامي وإيجابياته، وضرورة تفعيل مديري المرور في كل منطقة للتواصل مع وسائل الإعلام ونشر أخبار الحوادث للجمهور وأسبابها، وذلك لما فيه من توعية للمجتمع، مشددا على عدم ترك أمر التصريحات الإعلامية مفتوحا لكل من أراد من الضباط.

## خوجة: 15 خبيرا عالميا لإعداد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإيدز في

### الخليج

#### رصد ميزانيات لمواجهة الأمراض وبحث صناعة أدوية مضادة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138493&groupID=0>

الرياض: محمد العواجي

أكد المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور توفيق بن أحمد خوجة، أن منطقة الخليج من المناطق ذات معدلات الانتشار المنخفضة في نسبة الإصابة بمرض السل والإيدز اللذين أصبحا يشكلان خطورة كبيرة على الصحة العامة في الآونة الأخيرة، مشيراً إلى موافقة وزارات الصحة بدول التعاون على استراتيجية موحدة لمكافحة الإيدز التي تضمنتها قرارات المجلس وتوصيات الهيئة التنفيذية.

جاء ذلك خلال افتتاحه أمس ورشة العمل المشتركة بين المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ووزارة الصحة السعودية وبرنامج البحوث والتدريب الخاص بمجال أمراض المناطق المدارية الاستوائية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية " أجفند " حول وضع أولويات البحوث للسل والإيدز التي تعقد بمدينة الرياض وتختتم غداً. وقال خوجة إن المكتب التنفيذي والبرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق الحارة والاستوائية، استقطبا 15 عالما ومسؤولا في البرنامج لوضع الاستراتيجية الخليجية المستقبلية على مستوى دول مجلس التعاون، لمكافحة مرضى السل والإيدز رغم انخفاض الإصابة بهما في المنطقة، مؤكداً أن ذلك لا يعني من عقد مثل هذه الورش العملية للحفاظ على صحة المواطن الخليجي والتأكد من أن البرامج الصحية والرصد لمثل هذه الأمراض تسير على منهجية علمية.

من جانبه، أشاد ممثل منظمة الصحة العالمية الدكتور عوض أبو زيد بجهود المكتب التنفيذي والتنسيق الفاعل والمشارك بينه وبين المنظمة والبرامج العلمية التي سبق تنفيذها في هذا الصدد، مبينا دور البحوث الصحية في تحسين الصحة والاقتصاد القومي لكون البحوث الصحية استثمارا من أجل الصحة.



## معلمات الشرقية يتحضرن للقاء الوزير بـ 8 قضايا

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 15-03-1431 هـ الموافق 01-03-2010م العدد 13408 السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13408&P=1&G=5>

غنية الغافري - الدمام

ركزت المساعدة للشؤون التعليمية بالمنطقة الشرقية الدكتورة ملكة الطيار على ضرورة توحيد الجهود واستخلاص 8 قضايا تتم مناقشتها في لقاء سمو وزير التربية والتعليم الذي سيعقد في الرياض بحضور 4 معلمات ومديرة من مدارس المنطقة يتم ترشيحهن ويكن صوتاً لـ 14,000 معلمة وينقلن معاناتهن ، وكشف اللقاء التحضيري الأول الذي عقد بإدارة التربية والتعليم بالشرقية عن كثير من المطالبات والقضايا الهامة والتي سيعرض منها 8 قضايا على طاولة وزير التربية والتعليم وتركزت القضايا التي ناقشها الاجتماع والذي حضرته معلمات من جميع المراحل ومعلمات ومديرات مدارس على الكثير من الأمور كان أبرزها التأمين الصحي وإتاحة الفرصة للمعلمة للاقتراض من صندوق التنمية العقاري بغض النظر عن ولي الأمر وإعادة في حقوق المعلمة المتوفاة وتمديد الاجازة الاضطرارية إلى 10 أيام عوضاً عن 5 وإجازة 3 أيام في حال وجود حالة وفاة وتخفيض نصاب المعلمة من الحصص ، كما شكى العديد من المعلمات من حصص النشاط وعدم فاعليتها بالشكل الحالي وطالبت الكثير منهن بتوفير وظائف إدارية في المدارس كحارسات أمن وممرضات وموظفات صيانة وطالبت معلمات بوجود نقابة لهن تعنى بشؤون المعلمات وقضاياهن وكشفت معلمات المدارس الأهلية عن بعض التجاوزات والظلم الواقع عليهن بالإضافة إلى هضم حقوقهن وعدم تمكينهن من الترشيح لمناصب أعلى أو زيادة في الرواتب وطالبن بمساندة الوزارة لهن وإلغاء الفروقات بينهن وبين المعلمين في المدارس الأهلية حيث يتقاضى المعلم مايقارب 4000 ريال بينما يتقاضى المعلمة 2000 ريال فقط ، كما طالبت المعلمات بتقليص عدد الطالبات في الفصول وإنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالتعليم ،واقترح البعض ادخال حصص الرياضة وفق الضوابط الشرعية كما امتدحت مديرات المدارس المعلمات البديلات العاملات على البند بشكل يفوق المعلمات الأساسيات من كافة النواحي وخاصة من ناحية اتقانهن لاستخدام التقنية.

## المتحدث الرسمي لوزارة العدل لـ "الوطن": لهذه الأسباب تختلف الأحكام القضائية

### نأخذ بالإثبات الحر وجميع الوسائل وبينها الحمض النووي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138500&groupID=0>

حوار: فداء البديوي

كشف المتحدث الرسمي لوزارة العدل وكيل الشؤون القضائية الشيخ الدكتور عبدالله بن حمد السعدان، في أول حوار صحفي له خص به "الوطن" عن إصلاحات إدارية وقضائية بالجملة، مؤكداً أن القضاء في المملكة يعمل وفق منظومة علمية دقيقة ويأخذ بمذهب الإثبات الحرّ الذي يقرر أن البيئة هي ما أبان الحق وبالتالي يأخذ بجميع الوسائل التقليدية أو الوسائل الحديثة بما فيها الحمض النووي، كما يأخذ بالوسائل العلمية لتفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الفحص البيولوجي و السيكولوجي لمعرفة سبب الإجمام. وأشار إلى أن المنصات الإلكترونية سيتم تطبيقها في محاكم الاستئناف الجديدة تمهيدا لتعميمها على جميع المحاكم وفق الخطة المعتمدة لذلك.

وأوضح أن هناك بوابة إلكترونية ستطلقها الوزارة تحوي العديد من الخدمات بحيث يتمكن الشخص من تقديم طلباته إلكترونياً والاستعلام عن المعاملات ومعرفة مواعيد الجلسات.

وأضاف أن اختلاف الأحكام القضائية منوط باختلاف الأحوال والظروف والملابسات، وما يترتب على السلوك العدواني للمجرم، وحجم الظواهر الإجرامية، والنهج التشريعي للسياسة العقابية في الدولة. وكشف الشيخ الدكتور عبدالله السعدان في حوار لـ "الوطن" عن جملة تفاصيل تحيط بالإصلاحات الإجرائية لوزارته، وأجاب عن العديد من الأسئلة حول تطوير القضاء و كل ما يهم المعنيين بالشأن العدلي.

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل وكيل الشؤون القضائية الشيخ الدكتور عبدالله بن حمد السعدان، أن القضاء في المملكة يعمل وفق منظومة علمية دقيقة ويأخذ بمذهب الإثبات الحرّ الذي يقرر أن البيئة هي ما أبان الحق وبالتالي يأخذ بجميع الوسائل التقليدية أو الوسائل الحديثة بما فيها الحمض النووي، كما يأخذ بالوسائل العلمية لتفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الفحص البيولوجي و السيكولوجي لمعرفة سبب الإجمام.

وأشار إلى أن المنصات الإلكترونية سيتم تطبيقها في محاكم الاستئناف الجديدة تمهيدا لتعميمها على جميع المحاكم وفق الخطة المعتمدة لذلك.

وأوضح أن هناك بوابة إلكترونية ستطلقها الوزارة تحوي العديد من الخدمات بحيث يتمكن الشخص من تقديم طلباته إلكترونياً والاستعلام عن المعاملات ومعرفة مواعيد الجلسات.

وأضاف أن اختلاف الأحكام القضائية مناط باختلاف الأحوال والظروف والملابسات، وما يترتب على السلوك العدواني للمجرم، وحجم الظواهر الإجرامية، والنهج التشريعي للسياسة العقابية في الدولة.

وكشف الشيخ الدكتور عبدالله السعدان في حوار لـ "الوطن" عن جملة تفاصيل تحيط بالإصلاحات الإجرائية لوزارته، وأجاب عن العديد من الأسئلة حول تطوير القضاء و كل ما يهم المعنيين بالشأن العدلي.

- أصبح السؤال عن التطوير في مجتمعنا سمة بارزة .. ومن ثم ما أوجه التطوير التي ترى الوزارة ضرورة تنفيذها في الوقت الحالي ؟

- التطوير نشاط إنساني يتحقق حال توافر الإحساس بالمسؤولية والثقة والدعم المناسب من القيادة العليا ، ووزارة العدل تنعم ببيئة عملية تتوافر فيها هذه العناصر بشكل كبير، وخير شاهد على هذا التطور السريع في أنظمة القضاء ما يحظى به القضاء والقضاة من اهتمام كبير من ولاة الأمر منذ تأسيس وطننا على يد المؤسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وآخر صور هذا الاهتمام والعناية والرعاية مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - الذي وضع به المؤسسة القضائية على المحك.

ومن خلال اطلاعي أجد أن المستقبل القريب سيشهد نقلة نوعية ترتكن إلى أساس علمي ومعرفي يشمل جميع عناصر التطوير وقد عرض وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بعض معالم خطته في تطوير المرفق العدلي بوضوح وشفافية شهدت بها صفحات وشاشات وسائل الإعلام شملت عناصر التطوير المعروفة في عصرنا مثل: الأنظمة، والإجراءات، والمباني، والمنشآت، والموارد البشرية، والثقافة العدلية، والبيئة العدلية، والشخصية القضائية.

- ما الجوانب المهمة في عملية التطوير التي تهم المواطن والمقيم ، وما النتائج المرجوة منه؟

• الكل يعرف أن القضاء في المملكة مرّ بتطورات كبيرة تتجاوز التوقعات المعتادة في الدول الأخرى فما زال في الذاكرة صورة القضاء في تكويناته العضوية والإجرائية قبل 4 عقود من الزمن وقبلها بمدة كان القاضي يمارس مهامه في المسجد أو في مكان مخصص من السوق العام أو في منزله، وعند المثل أمام القاضي يدلي الخصوم بما لديهم ويلحظ في ذلك العهد قلة المستندات ووسائل الإثبات بحكم ما يتسم به أفراد المجتمع من بساطة في التعامل، إلا أن التطور الذي حدث في المملكة واضطلاع الدولة بالقيام بمهام جسيمة تتعلق بتقديم الخدمات وإشباع حاجات الشعب وما قامت به من بناء قطاع خاص يدير ثروة مالية وفكرية تصل في العدد والقيمة إلى الأرقام الفلكية وما ترتب على ذلك من اتساع الأعمال الإدارية التي تقوم بها الإدارة وازدياد عظيم في الأنشطة التجارية والاقتصادية وتطور نوعي وكمي في المجتمع السعودي، كل هذه الأمور وما ترتب عليها أدت إلى زيادة الأعباء على القاضي؛ فالاختصاص القضائي ازداد وتنوع، ووسائل الإثبات تعقدت وتعددت، واللوائح والمذكرات القضائية تضخمت، والأعمال الإدارية المتعلقة بالإدارة القضائية وإدارة الدعاوى كثرت وتطورت؛ فأصبح الاعتماد على مبدأ أن القاضي هو الذي يقوم بكل الأعمال والإجراءات من الاستحالة بمكان، فبرزت ضرورة تفريغ القاضي للأعمال المتعلقة بشكل مباشر بالفصل في الدعوى بحيث ينحصر عمل القاضي في نظر الدعاوى ودراسة الأوراق والمستندات والخلوص إلى حكم يحقق العدالة ويراعي أسس اقتصاداتها؛ وهذا يعني وجود ضرورة ملحة إلى زيادة أعوان القضاة من الكتبة، والمحضرين، وإعانة القضاة بباحثين، ومستشارين؛ ليقوموا بمهام قريبة من مهام ما يسمى في بعض النظم المعاصرة بمفوض المحكمة وإعادة هندسة العمليات الإدارية وإدخال التقنية الحديثة إلى مكتبه ومتى تحقق هذا فإن الأثر الإيجابي سينعكس بشكل كبير على العملية القضائية فيما يتعلق بجودة الأداء وسرعة الإنجاز وقصر المواعيد.

#### خدمات عدلية إلكترونية

- أشرتم إلى إدخال التقنية الحديثة إلى مكتب القاضي ، فماذا عن إدخال هذه التقنية في أعمال الوزارة بوجه عام، وماذا تم بهذا الشأن؟  
\* يولي وزير العدل جل اهتمامه بهذا الأمر لما يلمسه من أهمية بالغة لهذا الموضوع وقد عبر عنها في أحد اللقاءات بأنها تختزل الجهد والوقت وتسهل الإجراءات بخيارات كانت في أمس القريب ضرباً من ضروب الخيال وقد وعد بنقطة غير مسبوقه في هذا المجال وشرع في تنفيذ ما وعد به ، فقام عند توليه حقيبة وزارة العدل بإحداث وحدة إدارية ترتبط به مباشرة لرسم خطة فاعلة وفق إستراتيجية دقيقة لإدخال هذه التقنية في الوزارة؛ ولتعاوض إدارة الحاسب الآلي، ووجه الإدارات الأخرى بتنفيذ الأعمال المتعلقة بها: فتم الإعداد لأماكن التدريب، واعتماد المنصات القضائية، وقامت إدارة الحاسب الآلي بتنفيذ عدد من المشاريع في المحاكم، وكتابات العدل، منها على سبيل المثال مشروع إنشاء مكتب خدمات تقنية المعلومات، و مشروع تشغيل النظام الشامل للمحاكم العامة والجزئية، ومشروع حفظ الثروة العقارية، ومشروع توريد وتركيب كتابات العدل المدمجة.. هذه أمثلة عرضتها من الذاكرة.

- هل بالإمكان تحديد تاريخ معين لانتهاج مشروع إدخال التقنية الحديثة في أعمال الوزارة والجهات العدلية التابعة لها؟

• يمكن تحديد تاريخ معين إذا اتفقنا على أن التطوير عملية حديثة، تنتهي بأعمال معينة أو وقت محدد وليست عملية مستمرة وهذا محال لكن الذي يمكن تأكيده أن العمل مستمر والواقع يشهد بالأعمال التي تم إنجازها والمتابعة من قبل الوزير شبه يومية لهذه العملية.

#### منصات إلكترونية

- ماذا تعني بالمنصات القضائية الإلكترونية ؟

• المنصة الإلكترونية هي المكان الذي يجلس فيه القاضي أثناء الجلسة بشكل يحقق المساواة بين الخصوم في النظر إليه ومخاطبته ويمكن لمن يحضر الجلسات العلنية مشاهدة هيئة المحكمة؛ وتتكون المنصة الإلكترونية من مكتبة علمية تمكن القاضي أو القضاة إذا كانت هيئة المحكمة مشكلة من عدد من القضاة من الرجوع بسرعة إلى المراجع العلمية المعتمدة ونصوص الأنظمة واللوائح ومن أجهزة لرصد كل ما يدور في الجلسة وأجهزة حاسب آلي أمام القاضي أو القضاة وجهاز يستعمله كاتب الجلسة في تدوين ما يأمره رئيس الجلسة بتدوينه وتشتمل كذلك على شاشات مناسبة للعرض تمكن القاضي من الاطلاع على ما يكتبه كاتب الجلسة كما يتمكن من خلالها أطراف الدعوى من معرفة كل ما يرصد في ضبط الجلسة من أقوال وإجراءات وقرارات.

- متى سيتم تطبيقها، وفي أي المحاكم ستطبق أولاً؟

• سيتم تطبيقها حسب الدراسة الحالية في محاكم الاستئناف الجديدة تمهيدا لتعميمها على جميع المحاكم وفق الخطة المعتمدة لذلك وقد اعتمدت ضمن مواصفات المباني التي ستقوم الوزارة بإنشائها.

- وما هو الفارق الذي ستحدثه؟

\* تعتبر من أحدث الأساليب التي تحقق مبدأ الشفافية والوضوح وترفع من مستوى الأداء وتسهل عملية الضبط والتوثيق لكل ما يدور في الجلسة وتريح الخصوم من الاعتماد على حاسة السمع أو الذاكرة، وقد تتجاوز هذه الآثار إذا اكتمل مشروع المحكمة الإلكترونية؛ لاسيما عند ربطها بالشبكة العامة للوزارة وإمداد موقع الوزارة الإلكتروني بالمعلومات.

#### متابعة المعاملات

المحتم إلى دور جديد سيقوم به موقع الوزارة الإلكتروني فهل هذا يعني أنه ستتم معرفة مواعيد الجلسات من خلال هذا الموقع؟  
• أمل الوزير وطموحه يتجاوز هذا بكثير والوزارة تراهن على النجاح في هذا الاتجاه ولا ترضى بغير التميز والرغبة في تحقيق هذا الأمر صادقة والإرادة جادة والتوفيق من الباري - سبحانه وتعالى- ولكن الذي يمكن قوله في هذا المقام إن الوزارة ستطلق بوابة إلكترونية تحوي العديد من الخدمات بحيث يتمكن الشخص من تقديم طلباته إلى الوزارة إلكترونياً والاستعلام عن المعاملات ومعرفة المرحلة التي انتهت إليها وتتيح للأشخاص التأكد من سريان الوكالات من عدمه وإلغاء ما يرغب ذوو الشأن في عدم سريانها والحصول على النماذج والصيغ القضائية ومعرفة مواعيد الجلسات، إلى غير ذلك من الخدمات التي لا يمكن عرضها في هذا المقام.

#### الوساطة والصلح

- أعلن وزير العدل عن تنفيذ مكاتب للصلح في المحاكم فما طبيعة المكاتب وهل تختلف عن مكاتب الصلح الموجودة في بعض محاكم المملكة، ومتى سيتم بدء العمل فيها؟

\* الصلح يعتبر من وسائل فض المنازعات بغير الطريق القضائي وفي بعض الأنظمة المقارنة يعتبر محضر الصلح سنداً تنفيذياً ويحوز هذا المحضر قوة الأحكام القضائية إذا أودع في المحكمة وأشر عليه القاضي ولا شك أن فوائد هذا النظام عظيمة لا تحفى على الجميع فيه حسم للنزاع بطيب خاطر وفي وقت وجيز وهو وسيلة فاعلة تحافظ على استمرار العلاقات الطيبة بين الأشخاص وتقلل من كثرة القضايا وتجنب إطالة أمدها بالأخذ والرد والطعون التي تقدم في الأحكام القضائية... إلخ وتحكي بعض التطبيقات في بعض الدول نجاحات في حل القضايا بواسطة هذا الطريق نسباً عالية وصلت إلى 90% بحيث لم تنتظر المحاكم سوى 10% والمكاتب القضائية المعمول بها في بعض المحاكم مكاتب تطوعية ذات قدرة محدودة تستند إلى القواعد العامة في مشروعية الصلح أما المكاتب التي تسعى الوزارة لإحداثها فتعتبر أحكامها من قبيل قواعد المرافعات والإجراءات التي ينبغي تطبيقها بحسب ما ينص عليه النظام عند نفاذه وهذا يعني أن بدء العمل بهذه المكاتب يستلزم صدور القواعد المنظمة لها من السلطة التنظيمية ونفاذها ولتنظيم قواعد الصلح تفصيلات كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

#### التجريم.. قضائياً

- ما الوسائل العملية لتفسير الظاهرة الإجرامية ومدى اعتبار القضاء لها؟

• تفسير هذه الظاهرة يدور بوجه عام فيما يتعلق بالمجرم؛ من خلال: الفحص البيولوجي، والسيكولوجي، ومعرفة سبب الإجرام من خلال ملاحظة الظواهر الإجرامية، وجمع البيانات اللازمة لقياس أسباب الإجرام من خلال الاستبيان والمقابلة، وجمع البيانات الاجتماعية عن المجرم وتصنيفها وتحليلها... إلخ من خلال ترجمة الظاهرة الإجرامية إلى أرقام عن طريق الدراسات الإحصائية، والمسح الاجتماعي والبيئي إلى آخر ذلك .  
والقضاء في المملكة يعمل وفق منظومة علمية دقيقة استمدت أحكامها من نصوص الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة وأبعاد السياسة الشرعية التي تتسع لانتظام معطيات العلوم الحديثة النظرية والتطبيقية وما تقدمه التقنية الحديثة من خدمات ووسائل تخدم العملية القضائية، ويستفيد من كل معطيات علوم العصر لاسيما علم الإجرام وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي والفنون المرتبطة بها .  
هل يمكن أن تلقي الضوء على أساس التجريم؟

• يرتكز العقاب على النص الخاص في الحدود والقصاص، والنصوص المتعلقة بمبادئ الضرر ومصالحة الجماعة والفرد- في ما عدا تلك الجرائم- مع تطور منظور المصلحة وفق الأبعاد المشكلة للبعد أو القرب من الظواهر الإجرامية، مع اعتبار لمبادئ الخطأ، وقد مر أساس العقاب في الفكر الحديث في أوروبا بمراحل، ابتداءً من المدرسة التقليدية التي تعتمد القانون كأساس للعقاب والنظر إلى المجرم من زاوية تطبيق القانون عليه، ثم ظهر اتجاه يتبنى الحفاظ على النظام الاجتماعي وتحقيق العدالة مع عدم التركيز على إصلاح مرتكب الجريمة، وبعد ذلك ظهرت المدرسة الوضعية التي ركزت على الدفاع عن المجتمع من الأخطار بغض النظر عن المجرم وإرادته ثم توسع الحراك في اتجاهات متعددة للتوفيق بين منظور المدرسة التقليدية بالنظر إلى الجريمة دون المجرم ومنظور المدرسة الحديثة بالنظر إلى المجرم دون الجريمة، مع الأخذ في الاعتبار ابتعاد المدرستين عن اعتبار الخطأ والضرر.

#### تباين الأحكام بين القضاة

- تباين الأحكام الجنائية مسألة يثيرها البعض ويوجه بها النقد إلى القضاء في المملكة.. فما رأيكم الشخصي في هذا؟

• اختلاف الأحكام القضائية مناطه اختلاف الأحوال والظروف والملابسات، وما يترتب على السلوك العدواني للمجرم، وحجم الظواهر الإجرامية، والنهج التشريعي للسياسة العقابية في الدولة ودوره في رعاية المصالح المحمية بقواعد النظم الجنائية الموضوعية منها والإجرائية، ومدى مساس الفعل الجرمي بالمصلحة المحمية؛ وهذا الأمر يعرفه جيداً كل من له اختصاص في الشأن القضائي والتشريع والنظم الجنائية.

واختلاف الأحكام أحيط بضمانات تتمثل في رقابة المحاكم الأعلى درجة على سلطة قاضي الموضوع في تقدير العقوبة، وفي الأخذ بمبدأ الأحكام البديلة المتعلقة بمشكلة العقوبات السالبة للحريّة ذات المدد القصيرة، وتوحيد المبادئ، بالإضافة إلى دور قواعد العفو عن الجريمة أو العقوبة في قواعد النظام الجنائي؛ وهذه الضمانات لا يُدرك أثرها العملي إلا من خلال إجراء المقارنات بين الأحكام التي تحوز حجّة الأمر المقضي به، بعد الإحاطة بالأسس والمستندات التي بُنيت عليها تلك الأحكام، وليس من خلال الأحكام الابتدائية أو السماع أو الاطلاع غير الكامل. ومما ينبغي الإشارة إليه أن أفراد مجتمعنا لديهم القدرة على تمييز المعلومات التي يتلقونها ولديهم الحرص الشديد على تلقي المعلومة الجيدة من مصادرها ووزارة العدل بتوجيهات من وزير العدل تشارك وسائل إعلامنا في تطوير وسائل التواصل خدمة للقارئ بطرق متعددة لإيصال الحقيقة إليه.

#### توحيد المبادئ القضائية

- أشرتم إلى توحيد المبادئ القضائية ودوره في التقليل من تباين الأحكام الجنائية، هل دور تلك المبادئ يقتصر على هذه الأحكام؟  
• يعتبر القضاء من مصادر المشروعية ويختلف مدى الأخذ به كمصدر حسب التنظيم القضائي في الدولة، فالدول التي تأخذ بالتنظيم الأنجلوسكسوني كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعتمد عليه بشكل كبير؛ إذ تحتل السوابق القضائية وليس فقط المبادئ القضائية مكانة عظيمة في بناء النظام الحقوقي فيها، وتستغني بها عن الكثير من القوانين التي تصدر عن السلطة التنظيمية (التشريعية)، بينما الدول التي تأخذ بالتنظيم اللاتيني مثل الجمهورية الفرنسية وبعض الدول العربية تعتبر القضاء من المصادر غير المكتوبة لأن لديها الكثير من القوانين الصادرة عن السلطة التنظيمية.

وبغض النظر عن كون المبادئ القضائية أحد المصادر أو المدى الذي يصل إليه نطاقها، فإن الواقع يشهد بدورها في نمو الأنظمة الوطنية خصوصاً في نطاق النظام الإداري، وأنها تعكس للأشخاص صورة واضحة عن اتجاه القضاء لاسيما في المسائل الخلافية، فيراعونها ويستهدون بها في تعاملاتهم وتصرفاتهم؛ وتؤدي هذه المبادئ خدمات ذات آثار إيجابية عظيمة للقضاة والباحثين والمحامين، كما أنها تغذي النظريات القضائية والقانونية والفقهية بالكثير من وسائل النمو والاستمرار؛ لهذا احتفى بها النظام في المملكة العربية السعودية وأسند مهمة توحيدها إلى المحكمة العليا في وزارة العدل والمحكمة الإدارية العليا في ديوان المظالم.

- لماذا مثلتم بقواعد النظام الإداري بالذات لبيان دور المبادئ القضائية في نمو الأنظمة الوطنية؟  
• النظام أو القانون الإداري من سماته أنه قانون قضائي معظم نظرياته وأحكامه من صنع القضاء الإداري ويوصف القضاء الإداري بأنه قضاء إنشائي أي يضع القاعدة ويطبّقها وهذا لا يعني أنه لا يطبق النصوص النظامية السارية في الدولة بل لأنه يفصل في المنازعات الإدارية وهذا يوجب عليه مواكبة أحدث الأساليب الإدارية التي تحكم نشاط الإدارة بما تتسم به من مرونة وتطور سريع ومطرّد وأن يجري موازنة دقيقة بين مصالح الأشخاص الخاصة وبين مقتضيات الصالح العام بما يحقق العدالة ويوصل الحقوق إلى أهلها ومن يطلع على مبادئ القضاء الإداري في المملكة يلحظ هذا بيسر وسهولة. كما يلحظ عظمة المبادئ التي وصل إليها وسجل فيها القضاء الإداري السعودي والسبق في ميدان التطور والإبداع القضائي.

بين محكمتي الاستئناف والعليا

- يسأل البعض عن المحكمة العليا في وزارة العدل فما طبيعتها، وهل الطعون التي ترفع إليها تكرر للطعن المقدم إلى محكمة الاستئناف؟

• المحكمة العليا في وزارة العدل تماثل محكمة النقض في الدول الأخرى؛ ويرتكز عملها على مراقبة تطبيق الشرع والنظام ولا تمتد هذه الرقابة إلى الوقائع، بحيث تتدخل في تصوير الواقعة أو وزن الأدلة وتنتهي أحكامها إلى تأييد حكم محكمة الاستئناف أو نقضه. لهذا يرى البعض أنها تحاكم الحكم ولا تحاكم القضية، وتقوم بدور يخرج عن نطاق الطعن في الأحكام؛ حيث نص نظام القضاء على أنها المرجع في تقرير المبادئ القضائية العامة وتوحيدها.

ولا تعتبر الطعون التي ترفع إليها تكرر للطعن المقدم إلى محكمة الاستئناف، إنما هو من طرق الطعن غير العادية وأوجه هذا الطعن محدّدة بنظام القضاء، لا يجوز الطعن بغيرها، مع اشتراط أن تكون لها صلة بالطلبات والدفع التي قدمت أمام محكمة الموضوع؛ وهذا يؤكد أنها ليست درجة ثالثة من درجات التقاضي تعيد عمل محكمة الموضوع، ما عدا الطعن في أحكام محكمة الاستئناف المتعلقة بالقتل والقطع والرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها؛ فتمتد رقابتها إلى الوقائع. فنصّ النظام يؤكد أن للمحكمة الحق في الرقابة الكاملة، من أجل إحاطة هذه الأحكام بضمانات شديدة ورقابة دقيقة.

الحمض النووي

- أشرتم إلى تنوع وسائل الإثبات وتعقدها.. هل لنا أن نستطلع رأيكم في مدى أخذ القضاء السعودي بوسائل الإثبات الحديثة ومن بينها الإثبات بالحمض النووي؟

• القضاء في المملكة يأخذ بمذهب الإثبات الحرّ الذي يقرر أن البيئة هي ما أبان الحق وبالتالي يأخذ بجميع الوسائل التقليدية أو الوسائل الحديثة؛ متى رأى أنها صالحة للإثبات، بما فيها الحمض النووي ويختلف مدى الأخذ بوسيلة الإثبات من وسيلة إلى أخرى؛ فمنها ما يعتبر من الأدلة القاطعة ومنها يؤخذ به على أنه من القرائن القوية وبعضها يعتبر من قبيل القرائن البسيطة التي تقبل إثبات العكس بأي طريق من طرق الإثبات وأما الدول التي تأخذ بمذهب الإثبات المقيد فلا تعتد إلا بالأدلة التي نص عليها القانون.

- مسألة الأحكام البديلة كثر الحديث عنها.. فما حقيقتها وما المدى الذي يمكن المحاكم الوصول إليه في تطبيقها؟

• تعتبر الأحكام البديلة أو العقوبات البديلة من الوسائل التي تعالج مشكلة العقوبات السالبة للحرية ذات المدد القصيرة؛ فإبداع المحكوم عليه في السجن عقوبة لا تؤثر عليه فحسب، بل قد تمتد إلى أسرته التي يرعاها أو مصادر رزقه ومعيشة أسرته ومن يعول؛ ففي حالة السجن مدة قصيرة قد تكون الآثار المتعدية لهذه العقوبة كبيرة، وهذا لا يخفى على من يعيش في مجتمع تعتبر الأسرة فيه نواة المجتمع -كما هو الحال في المملكة- مع ما يترتب عليه من امتلاء السجون؛ لهذا بدأ البعض باقتراح بعض الحلول؛ من بينها: الحكم على المتهم بأداء خدمة عامة، أو العيش خارج السجون في نطاق مكاني محدد كالمدينة أو الحي.

وتطبيق هذه الأحكام في العقوبات المقننة يحتاج إلى نص نظامي أما العقوبات غير المقننة المبنيّة على القواعد العامة للتعزير في الشريعة الإسلامية؛ فإن تلك القواعد تستوعبها، لكن هناك حاجة إلى تنظيمها بقواعد نظامية دقيقة لاسيما في الجوانب المتعلقة بتنفيذ تلك العقوبات.

#### قبل الحوار:

بدر وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى - نهاية الأسبوع الماضي- باعتماد إجراء حوار مع المتحدث الرسمي لوزارة العدل وكيل الشؤون القضائية الشيخ الدكتور عبدالله بن حمد السعدان. وعلى الفور وجه بتنفيذه في أقرب وقت؛ مراعاةً لطلب تقدمت به "الوطن"... بعدما رفعت خطابا خطيا، تجاوب معه الوزير استمرارا لثقتهم في الصحيفة، فتم التوقيع في نفس اليوم.

#### المشاريع العدلية .. نقلة نوعية

• استلمت وزارة العدل مشروع المحاكم الشرعية بخميس مشيط بمساحة إجمالية تبلغ 12800 م2.

المشاريع تحت التنفيذ:

- مجمع المحاكم وكتابات العدل بالقصيم " يضم محكمة الاستئناف والمحكمة العامة وكتابتي العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 31 مجلسا قضائيا، و 22 مكتب كاتب عدل، موزعة على 8 طوابق.
- فرع وزارة العدل بالقصيم والمحكمة الجزئية، بطاقة استيعابية للمحكمة تصل إلى 15 مجلسا قضائيا، موزعة على 5 طوابق.
- مجمع المحاكم وكتابات العدل بالدمام،" يشمل المحكمة العامة وكتابتي العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 15 مجلسا قضائيا، و 20 مكتب كاتب عدل، موزعة على 8 طوابق.
- مجمع المحاكم بالجوف وسكاكا، ويشمل المحكمة العامة والمحكمة الجزئية، بطاقة استيعابية تصل إلى 16 مجلسا قضائيا، موزعة على 5 طوابق.
- المحكمة العامة بجدة، بطاقة استيعابية تصل إلى 27 مجلسا قضائيا، موزعة على 8 طوابق.
- مجمع المحاكم وكتابات العدل بجازان، ويشمل المحكمة العامة والمحكمة الجزئية وكتابتي العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 27 مجلسا قضائيا، موزعة على 8 طوابق.
- مجمع المحاكم وكتابات العدل بحفر الباطن، ويشمل المحكمة العامة والمحكمة الجزئية وكتابتي العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 14 مجلسا قضائيا، موزعة على 5 طوابق.
- مجمع المحاكم وكتابات العدل بعرعر، ويشمل المحكمة العامة وكتابتي العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 11 مجلسا قضائيا، وموزعة على 5 طوابق.
- مجمع المحاكم وكتابات العدل ببيشة، ويشمل المحكمة العامة والمحكمة الجزئية وكتابتي العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 22 مجلسا قضائيا، موزعة على 8 طوابق.
- مجمع المحاكم وكتابات العدل بنجران، ويشمل المحكمة العامة وكتابة العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 18 مجلسا قضائيا، وموزعة على 8 طوابق.
- المحكمة العامة وكتابة العدل بمحافظة السليل، ويشمل المحكمة العامة وكتابة العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس قضائية، ومكتبي كاتب عدل، في مبنى أرضي.

- المحكمة العامة وكتابة العدل بمحافظة الغاط، ويشمل المحكمة العامة وكتابة العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس قضائية، ومكتبي كاتب عدل، بدور أرضي.
- المحكمة العامة وكتابة العدل بمحافظة شرورة، ويشمل المحكمة العامة وكتابة العدل، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس قضائية ومكتبي كاتب عدل، بدور أرضي.
- المحكمة العامة وكتابة العدل بمحافظة بقعاء، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس قضائية ومكتبي كاتب عدل، بدور أرضي.
- المحكمة العامة وكتابة العدل في محافظة تربة، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس قضائية ومكتبي كاتب عدل.
- المحكمة العامة وكتابة العدل بمحافظة يدمة، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس ومكتبي كاتب عدل
- المحكمة العامة وكتابة العدل بحوطة سدير، بطاقة استيعابية تصل إلى 4 مجالس قضائية ومكتبي كاتب عدل.

#### اختلاف الأحكام القضائية يرجع إلى:

- اختلاف الأحوال والظروف والملابسات
- السلوك العدواني للمجرم
- حجم الظواهر الإجرامية
- النهج التشريعي للسياسة العقابية في الدولة ودوره في رعاية المصالح المحمية بقواعد النظم الجنائية الموضوعية منها والإجرائية
- مدى مساس الفعل الجرمي بالمصلحة المحمية
- ويعرفه جيدا كل من له اختصاص في الشأن القضائي والتشريع والنظم الجنائية
- "مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء"
- خصصت له ميزانية تبلغ 7 مليارات ريال
- إنشاء محكمة عليا تنتقل إليها اختصاصات مجلس القضاء الأعلى
- محاكم الاستئناف تتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى
- محاكم الدرجة الأولى تقسم إلى محاكم عامة وجزائية وتجارية وعمالية ومحكمة للأحوال الشخصية تليها
- القضاة مستقلون غير قابلين للعزل
- التعيين والترقية في درجات السلك القضائي بأمر ملكي
- ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرة بالملك
- تم تقسيم محاكم ديوان المظالم إلى ثلاث درجات هي " المحاكم الإدارية - محاكم الاستئناف - المحكمة الإدارية العليا "

#### أهداف المشروع

- إعداد خطة إستراتيجية لوزارة بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة من 1430 إلى 1450
- مساعدة الوزارة على أداء رسالتها على الوجه الأكمل.
- إعداد خطة تنفيذية مرحلية للخمس السنوات الأولى، تشمل على برامج، ومشروعات، ومبادرات عملية
- وضع آليات تساعد على إجراء عمليات المراقبة، والمراجعة الدورية، والتطوير للخطة الإستراتيجية
- تبني ونشر ثقافة التخطيط والتفكير الاستراتيجي في الوزارة والإدارات التابعة لها
- تحقيق الأهداف من خلال خمسة محاور هي:
- الموارد البشرية
- الهياكل التنظيمية
- الإجراءات والنظم والنماذج
- البيئة العدلية
- الثقافة العدلية
- الثقافة العدلية في خطة التطوير
- يتناول هذا المحور الثقافة العدلية داخل مرفق القضاء وخارجه، وكذلك جوانب التوعية لذوي العلاقة بهذا المرفق بما يحقق القيم
- المؤسسية
- يهدف إلى صياغة إستراتيجية فاعلة لتعزيز متطلبات الثقافة العدلية لدى منسوبي مرفق القضاء والتوثيق في المملكة

#### المتطلبات

- يتطلب محور البيئة العدلية ما يلي:
- تحديد عناصر الثقافة العدلية ومحاورها المطلوب أن تنتشر ويعيها ذوو العلاقة بمرفق القضاء والتوثيق وهم:
- الكوادر البشرية في مرفق القضاء والتوثيق ومنسوبيه

- الجهات الحكومية والأجهزة المساندة للقضاء

- المواطنون والوافدون

• اقتراح الوسائل والسبل المناسبة لنشر الثقافة العدلية

**متطلبات الموارد البشرية في التطوير**

• يهدف هذا المحور إلى وضع إستراتيجية فاعلة للموارد البشرية في أجهزة مرفق القضاء والتوثيق من حيث تحديد الاحتياج المستقبلي وآليات الاستقطاب والاستبقاء والتطوير المهاري والنمو المهني للوصول بهذه الموارد إلى مستوى يتناسب ومتطلبات هذا المرفق والتوجهات الإستراتيجية .

المتطلبات

• تقييم الموارد البشرية الحالية في كل جهاز من أجهزة مرفق القضاء والتوثيق في المجالات الشرعية والإدارية والمالية والفنية والمعلوماتية.

• تحديد وحصر المسميات الوظيفية الموجودة في كل جهاز من أجهزة مرفق القضاء والتوثيق ومعرفة طبيعتها ومهامها ومسؤولياتها ومتطلبات التأهيل اللازمة لها.

• حصر مواقع المحاكم بدرجاتها وتخصصاتها وأعداد القضاة والأعوان فيها، وتصميم نموذج للتوسع المطلوب خلال سنوات الخطة إعداد خطة لاستقطاب الموارد البشرية التي تحتاجها أجهزة مرفق القضاء والتوثيق.

• وضع آلية للتحويل من وظيفة إلى الوظيفة التي تليها عبر التنقلات أو الترقيات وهو ما يسمى بالمسارات الوظيفية المهنية وربطها بالاحتياجات والمسارات التدريبية.

• إعداد خطة لتدريب الكوادر البشرية الحالية بحيث تتلاءم مع متطلبات الأداء حسب التنظيمات الجديدة .

• وضع خطة للتوسع في قبول الخريجين من الكليات الشرعية في جامعات المملكة ومن المعهد العالي للقضاء .

• اقتراح آليات تساعد على القبول والتوسع في هذا الجهاز بما يحقق زيادة عدد القضاة والموثقين.



## 200 - 300 ريال شهريا لابن المعلمة المتوفاة

### لا تصرف لأكثر من أربعة أبناء و تنقطع في حال تكرار الرسوب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع الأول 1431 - 1 مارس 2010 العدد 3440 - السنة العاشرة  
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3440&id=138480&groupID=0>

الرياض: فاطمة باسماعيل

أوضح مصدر في إدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم لـ "الوطن" أمس، أن قرار مجلس الوزراء الأخير الذي ساوى بين المعلمين والمعلمات في صرف إعانات لأبناء المعلمة المتوفاة، سببته عليه تطبيق نفس اللائحة التي كانت تطبق على المعلم المتوفى وحق أبنائه في الحصول على إعانة. وتبعاً لذلك ستصرف الإعانة شهرياً بحيث ينال ابن المتوفاة في المرحلة الابتدائية 200 ريال، وإذا كان الأبناء في المرحلة المتوسطة أو الثانوية فينال كل واحد منهم 300 ريال. وإذا رسب الطالب يصرف له نصف المبلغ لمدة 12 شهراً، وتقطع عنه إذا رسب سنة ثانية، مع ملاحظة أن المكافأة في مراحل التعليم العام فقط.

قال مصدر في إدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم لـ "الوطن" أمس، إن قرار مجلس الوزراء الأخير الذي ساوى بين المعلمين والمعلمات في صرف إعانات لأبناء المعلمة المتوفاة، سببته عليه تطبيق نفس اللائحة التي كانت تطبق على المعلم المتوفى وحق أبنائه في الحصول على إعانة. وأشار المصدر إلى أن الإعانة تصرف شهرياً وينال ابن المتوفاة في المرحلة الابتدائية 200 ريال، وإذا كان الأبناء في المرحلة المتوسطة أو الثانوية فينال كل واحد منهم 300 ريال، وقال إنه إذا رسب الطالب يصرف له نصف المبلغ لمدة 12 شهراً وتقطع عنه إذا رسب سنة ثانية مع ملاحظة أن المكافأة في مراحل التعليم العام فقط. وعن شروط صرف الإعانات أوضح المصدر أن تعميماً صدر عام 1418 يضبط العملية، ويشير إلى أن الإعانة تصرف من تاريخ وفاة المعلم أو المعلمة متى توافرت الشروط اللازمة لصرف تلك الإعانة والتي تضمنها قرار وزير المعارف الصادر عام 1395 وهي: أن يكون الأب "أو الأم" المتوفى قد مارس التدريس مدة 10 سنوات على الأقل أو توفي وهو يمارس التدريس ولا يعتبر مدرساً من باشر العمل في مجالات التعليم الأخرى غير التدريس ويشترط لصرف الإعانة استمرار الطالب في الانتظام في المدرسة ونجاحه في الدراسة.

كما يفيد التعميم أنه لا تصرف الإعانة لأكثر من أربعة أشخاص من أبناء المتوفى فإذا زاد عدد الأولاد المستحقين للإعانة عن أربعة أفراد في مراحل التعليم العام يصرف لهم جميعاً نصيب أربعة أشخاص من أكثرهم استحقاقاً للإعانة يوزع على الجميع بالتساوي، ولا يعد من التحق بغير التعليم العام مثل معاهد إعداد المعلمين والتعليم الفني ضمن العدد المشروط في هذه الفقرة ولا يؤثر على إعانتهم. وبين التعميم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في عام 1403 ألغى شرطاً خامساً كان يمنع حصول الطالب على الجمع بين إعانتين، وأكد صرف الإعانة المقررة لأبناء المدرسين المتوفين دون ربطها بأية مخصصات ومكافآت أخرى. يذكر أن مجلس الوزراء وافق مؤخراً على شمول أبناء المعلمات المتوفيات بالإعانة الشهرية المالية التي تصرف لأبناء المعلمين المتوفين على أن يقتصر ذلك على المعلمة التي لا يعمل زوجها بوظيفة معلم.

## ”رضوة“ تحرم خولة من التعليم

المصدر: جريدة عكاظ لإثنين 1431/03/15 هـ 01 مارس 2010 م العدد : 3179  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100301/Con20100301335823.htm>

طه طواشي - جازان  
كعادتها صبيحة كل يوم دراسي، توجهت خولة، التي تناهز ربيعها السابع، إلى مدرستها قبل أربعة أشهر، حين حضرت جدتها لأمرها وأجبرتها على مغادرة الطابور الصباحي، إثر خلاف عائلي نشب بين والدي خولة وانتهى بالطلاق، رغم انهيار دموع الطفلة التي كانت ترفض ترك مدرستها.  
وأوضح والد الطفلة خالد مشهور، أنه فوجئ باتصال هاتف من إدارة المدرسة عن الواقعة، وحاول جاهدا التوصل إلى اتفاق مع والد والدة طليقته الذين رفضوا إعادة خولة إلا بدفع مبلغ 630 ألف ريال، عبارة عن «رضوة» كان وعد بدفعها مقابل إعادتها إلى عصمته قبل تطلقها.  
في حين أكدت مديرة المدرسة الابتدائية التي تدرس فيها خولة (فضلت عدم ذكر اسمها) أن جدة الطالبة حضرت إلى المدرسة وأصررت على اصطحاب حفيبتها، وسط معارضة من الإدارة والمعلمات، لكنها أصررت على ذلك على أن تعيدها مرة أخرى.  
وأشارت المديرية إلى أن تغيب خولة عن الحضور إلى المدرسة دفع إدارتها إلى الرفع بقرار فصلها وحرمانها من الفصل الدراسي جراء ذلك.  
وبالعودة إلى والد خولة فإن هذه ليست المرة الأولى التي تؤخذ طفلته بالقوة الجبرية من قبل جدتها، إذ سبق أن أخذت والدة طليقته شقيقتي خولة (9، 11 عاما) عنوة من منزله في شهر رمضان الماضي، فيما كانت خولة مع والدها خارج المنزل في تلك الأثناء.  
وأردف والد الطفلة أن توجيهات صدرت لتنفيذ قرار إعادة بناته إليه، لكن شيئا لم يحدث على أرض الواقع، ما دفعه لرفع دعوى قضائية ضد والدي طليقته، بغية استرجاع بناته.  
وخلص إلى أنه يتمكن من الاطمئنان على صحة وحالة ابنتيه المنتظمتين على مقاعد الدراسة، فيما قلبه يتفطر على طفلته الأخيرة، عقب منعها من التوجه إلى المدرسة، واحتجازها في منزل جدها، وحرمانه من السؤال عنها أو زيارتها.  
من جهته، أكد مصدر مسؤول في محكمة الطوال وجود قضية حضانة مرفوعة لديها، موضحا أنه سينظر فيها عقب اكتمال الإجراءات المطلوبة.  
وأشار المصدر إلى أن المحكمة ستصدر توجيهاتها إلى الجهات التنفيذية في حال ثبتت أهلية الأب بحضانة طفلته، وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها.

## رئيس مجلس الشورى: سياسة المملكة تقوم على الشفافية في تناول القضايا العربية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 1 مارس 2010  
<http://www.al-madina.com/node/228481>

سالم الشريف - الرياض

تشارك المملكة ممثلة في مجلس الشورى في أعمال المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي يعقد في القاهرة غدًا على مدى ثلاثة أيام. ويرأس وفد مجلس الشورى رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وأكد رئيس المجلس أن سياسة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تقوم على مبادئ الصدق والشفافية في تناول القضايا العربية والإسلامية، وتغليب المصلحة الوطنية العربية، واستثمار العلاقات الدولية في خدمة القضايا العربية المصيرية. واعتبر حرص مجلس الشورى على المشاركة الفاعلة في أعمال هذا الاتحاد ولجانه ضمن اهتمام قيادة المملكة على تفعيل منظومة العمل العربي المشترك موضعًا أن هذه الاجتماعات الدورية تعزز الحوار بين المجالس البرلمانية العربية، وأعرب عن تطلعه بأن تحقق أعمال هذا المؤتمر المرجو منها في سبيل إيجاد صيغة برلمانية جديدة تضمن مستقبل أفضل للشعوب العربية في ظل ما يحيط بها من تحديات تفرضها طبيعة المرحلة على مختلف الصعد.

ويتضمن جدول أعمال المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي عددًا من الموضوعات ذات الشأن الإقليمي العربي، وانعكاساته على الوضع في المنطقة والعالم، ودور البرلمانيين العرب في تنقية الأجواء العربية واستعادة التضامن العربي وتعزيزه.

## دعوا التجار إلى الاستفادة من مناسبة اليوم الخليجي لحماية

### المستهلك

#### رجال أعمال: الارتقاء بـ «ثقافة المستهلك» الحقوقية تعزز جهود الرقابة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 15 ربيع الأول 1431 هـ. الموافق 01 مارس 2010 العدد 5985  
[http://www.aleqt.com/2010/03/01/article\\_356826.html](http://www.aleqt.com/2010/03/01/article_356826.html)

«الاقتصادية» من الرياض

شدد رجال الأعمال ومهتمون، على مسؤولية الجهات الرقابية المعنية بحماية المستهلك، من خلال نشر ثقافة المعرفة بالحقوق الاستهلاكية عبر بوابة «اليوم الخليجي لحماية المستهلك»، التي تنطلق فعاليتها اليوم تحت شعار «اعرف حقك كمستهلك»، مشيرين إلى أن مطالبة المستهلك بأهمية معرفته بحقوقه يستلزم تعزيز آليات الحماية ومضاعفة وجود الكوادر الفنية والبشرية المعنية بحمايته. ولفقوا إلى أن شعار يوم المستهلك الخليجي مقروناً بضرورة تسليح المستهلك بمعرفته بحقوقه الاستهلاكية التي كفلها له نظام حماية المستهلك العالمي والمحلي، كثقافة مطلوبة في عصر الاقتصاد الحديث، ستؤدي دورها في تحفيز التاجر أو من يرتبط بالمستهلك ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بعدم الإخلال بهذه الحقوق من خلال تحسين ما يقدمه من سلع وخدمات.

من جهته، دعا عبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس «غرفة الرياض» مجتمع الأعمال بفئاته من وكالات تجارية وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة ومصانع إلى الاستجابة مع دعوة وزارة التجارة، حاثاً إياها على استغلال هذا اليوم وتبني شعاره على سلعها لما لذلك من تقوية أواصر الصلة بين التاجر والمستهلك.

وقال إن «يوم المستهلك الخليجي» فرصة ندعو من خلاله التجار للاستفادة منه وبما يعزز من أواصر العلاقة بينه وبين المستهلك، ورأى أن رضا المستهلك ولو بعبارة توعوية أو بتخفيض بسيط من عقد علاقة مع العميل يحمل دوراً مؤثراً في تثبيت اسم تجاري يسعى لتثبيت مكانته التجارية أو لمنشأة تسعى لتأكيد وجودها، متى ما اقترن ذلك بجودة في التصنيع مع السعر المقبول.

وعن مشاركة «الغرفة» للاحتفال باليوم الخليجي لحماية المستهلك، ذكر أن اهتمام «الغرفة» بالمستهلك ينبع في الأساس من مهامها الأساسية في رعاية قطاع الأعمال والنظر في شؤونه، وقال: «إذا كنا ننشد الرقي بما يقدمه التاجر من سلع وخدمات فلا يمكن أن نتجاهل دور المستهلك في ذلك»، معتبراً أن «ثقافة المستهلك» من خلال معرفته بحقوقه وما له وما عليه بعناصرها وشروطها مع إمامه بكثير من الأحداث الاقتصادية الجارية والمرتبطة بالسلع والخدمات المقدمة له عنصر أساسي في توجيه سلوكيات التاجر التوجيه الأمثل ومن ثم الارتقاء بالشارع التجاري ككل.

وأضاف أن «الغرفة» تدعم وتؤكد وما زالت على حضور المستهلك داخل المنظومة الاقتصادية ومنذ فترة طويلة، مضيفاً أن الغرفة بدأت تولي المستهلك أهمية قصوى وبشكل فعلي منذ أن تم إنشاء لجنة لتوعية المستهلك في 1418/1/8 هـ والتي صدر بحقها قرار مجلس إدارة الغرفة بتحويلها إلى مركز لرعاية المستهلك في 1424/6/2 هـ.

وزاد أن مركز رعاية المستهلك في الغرفة التابع للقطاع الإعلامي، وكما هو الحال مع يوم المستهلك في دوراته الماضية، أعد زخماً من الترتيبات اللازمة للتفاعل مع هذا اليوم، وبما في ذلك الإعداد والترتيب لإطلاق برامج وأنشطة متنوعة تدفع إلى التأكيد على حضور المستهلك وأهميته داخل المنظومة الاقتصادية، وقال عن هذه الالتفاتة للمستهلك في عمق كيان الشأن التجاري وما يرتبط بالتاجر كغرفة الرياض أنها تنبع من يقين لا يخالجه شك بأن العلاقة بين المستهلك وقطاع الأعمال ما هي إلا مقياس لدرجة رقي وتطور القطاع الاقتصادي وتعزيز مبادئه التي شهد لها الجميع داخل المملكة وخارجها.

#### حقوق المستهلك

قال سعد إبراهيم المعجل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية في الرياض، إن شعار يوم المستهلك الخليجي والمقام تحت شعار «أعرف حقك كمستهلك»، يحمل وقفاً مؤثراً من حيث ارتباطه بالشارع التجاري ككل، وقال إن معرفة المستهلك بحقوقه تعتبر مقياساً للتطور التجاري، مشيراً إلى أن التطور التجاري كذلك يرتبط باستيفائه لحقوق المستهلك.

ولفت إلى أن التقدم الاقتصادي تغير عن السابق وبات مقروناً بما يقدمه للمستهلك، مشيراً إلى أن طبيعة السلع والخدمات وظروف الحياة الحديثة ومع سياسة الخصخصة لكثير من الخدمات وارتباطها بالسلع خلقت علاقة وثيقة مع المستهلك، وقال محذراً التجار إن عصر المنافسة يفرض رسم خطط العمل بما يرضي المستهلك حتى وإن بدأ بأرباح قليلة.

ودعا المهندس سعد المعجل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض المستهلكين إلى أن يكونوا أكثر حرصاً في تنمية ثقافة الحقوق الاستهلاكية، وقال: «نعول كثيراً على هذه الثقافة في تطوير إنتاج التاجر من سلع وخدمات، أما تجاهل المستهلك لحقوقه فلن تساعد على خلق مجتمع استهلاكي واع».

وأشار إلى أهمية وجود قنوات توعوية تفاعلية كيوم المستهلك الخليجي لتكون جداراً تثقيفياً يساعد بدوره على مواجهة الاستهداف الذي تشهده أسواق الخليج بشكل عام والمملكة بشكل خاص باعتبارها الساحة الاقتصادية الأكبر وبالتالي الأكثر تأثيراً من حيث مواجهة غزو السلع المقلدة والمغشوشة والرديئة من كل مكان في العالم وبالذات من بعض الدول الآسيوية، مشيراً إلى أنها ملأت الأسواق بالمنتجات الرديئة، وسببت ضرراً لكثير من المستهلكين سواء بأثر صحي أو بالسلامة العامة أو على شكل خسائر مادية استنزفت جيب المستهلك. وأكد المعجل أن الغرفة أخذت زمام المبادرة لخدمة المستهلك منذ أن تم إنشاء لجنة لتوعية المستهلك والتي تم تحويلها فيما بعد إلى مركز لرعاية المستهلك وعبر الكثير من البرامج والأنشطة لخدمة المستهلك والرفعي بوعيه.

فيما حث حسين العذل الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية في الرياض العاملين في الأسواق والمراكز والمحال التجارية على تبني يوم المستهلك الخليجي وبما يؤكد على شعاره لهذه العام والذي يؤكد على أن يلم المستهلك بحقوقه، حاثاً على المشاركة فيه وبما يعزز العلاقة بالمستهلك إلى أقصى درجات الانسجام وتبادل المنافع المشتركة.

وقال إن لدى التاجر من خلال «يوم المستهلك الخليجي» فرصة غير مكلفة لتوطيد أو اصر العلاقة مع المستهلك، معتبراً أن أي نشاط تقوم به أي منشأة خاصة في سبيل ابتكار أو مبادرة في كل ما يخدم المستهلك ويشعره بالرضا والقبول يعتبر مشاركة ستعود عليه بالنفع في نهاية المطاف.

وامتدح شعار يوم المستهلك الخليجي والمقام لهذا العام تحت شعار «أعرف حقك كمستهلك»، وقال إن حقوق المستهلك وآليات حماية هذه الحقوق من قبل الجهات المعنية يمثل عنصراً رئيساً في ضبط التعاملات التجارية بكل أنواعها وأشكالها، ممتدحاً كذلك التفاتة الجهات المعنية بالمستهلك سواء من قبل اللجنة التجارية في الأمانة العامة لدول الخليج أو من قبل الجهات المعنية في المملكة ممثلة بوزارة التجارة والصناعة، وجهدهم المبذول وبما يعين على تعزيز ثقافة المستهلك الحقوقية.

وأضاف أن رسم الخطط التجارية وبما يحفظ للمستهلك حقوقه كاملة تصنف كتجارة محنكة ومستقبلها مضمون، أما من تجاهل هذه الحقوق فلن يسعه الميدان التجاري في عصر المنافسة، مشيراً إلى أن الشواهد في ذلك كثيرة.

ودعا العذل كافة المنشآت العاملة إلى اعتبار هذا اليوم تجديداً لعلاقة أكثر ترابطاً فيما بينها وبين المستهلك، مؤكداً أن المستهلك ونظراً للتنافس الكبير بين المنشآت للقبول برضا المستهلك ونظراً للعدد الكبير للمنشآت كانعكاس للقدرة التجارية والاستهلاكية الكبيرة والله الحمد للاقتصاد ومن ثم للفرد السعودي كل ذلك أعطى المستهلك خياراً كبيراً لأن لا يقبل على الشراء أو التعامل مع أي خدمة من أي منشأة ما لم يخالجه شعور بكفاءة المنشأة وجودة خدماتها وأسعارها المعقولة والمقبولة وأخيراً الدافع النفسي الذي يقبل على المنشأة المتفاعلة معه في شأن من الشؤون المرضية له.

#### تضييق دائرة الغش والتقليد

امتدح عبد الله بلشرف رئيس لجنة مكافحة الغش التجاري في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض يوم المستهلك الخليجي والمقام هذا العام 1431 هـ تحت شعار «أعرف حقك كمستهلك»، وقال: «نيابة عن أعضاء لجنة مكافحة الغش نقدم شكرنا للأمانة العامة لدول الخليج ولجنتها التجارية للنظر فيما يعزز الحماية للمستهلك الخليجي ونقدر اهتمام وزارة التجارة والصناعة بقضايا المستهلك بصفة عامة».

وثنم الدور الذي تقوم به الغرفة هذا العام كما هي الأعوام السابقة تجاوباً مع دعوة وزارة التجارة والصناعة للتفاعل الاحتفالي مع يوم المستهلك الخليجي، مشيراً إلى أنه لم يعد بمستغرب أن تقوم غرفة الرياض بالتأكيد على حقوق المستهلك من خلال شعار «أعرف حقك كمستهلك» على الرغم من أنها تنادي وتؤكد على حقوق التاجر، مشيراً إلى أن «الغرفة» عرفت بمواقفها المتعددة اجتماعياً، وقال إن الغرفة وبنهجها تجاه المناداة بحقوق المستهلك تزرع القناعة لدى الجميع بأنه لا يمكن أن نرجو تطويراً أكثر لفكر التاجر وسياسته التجارية ومن ثم تطويراً للاقتصاد ككل ما لم يقابله تطوير في وعي المستهلك بحقوقه، وانضباطاً بين الطرفين. وأشار إلى أن معرفة المستهلك بحقوقه يحقق الانضباط المقترض ويحث التاجر على تحسين جودة سلعته.

واعتبر أن سعي مركز رعاية المستهلك للارتقاء بوعي المستهلك مؤثر وفعال، مشيراً إلى أن خبرة الغرفة التي استقتها على مدى سنين طويلة وارتباطها الوثيق بعالم الأعمال جعلها أكثر قدرة على تلمس ما يسهل على المستهلك تحقيق أغراضه الاستهلاكية بوعي وتمكن من خلال مركز رعاية المستهلك، وقال إن إمام المستهلك بحقوقه عنصر مؤثر في تضييق دائرة الغش والتقليد.

وقال إن ما حققه المركز حتى الآن من برامج توعوية استهدفت وعي المستهلك تشير إلى ذلك صراحة، وقال إن وجود المركز بالقرب من اللجان والإدارات التي تتابع تطورات الأوضاع التجارية والصناعية على الساحة المحلية وعلاقتها بالدولية داخل غرفة الرياض جعله أكثر قدرة على التفاعل مع قضايا المستهلك، وقال إن وصول هذه المساعي للتاجر هي تذكير بدوره في خدمة المستهلك. وحول أهمية لجنة مكافحة الغش التجاري كإحدى اللجان الرئيسية في «غرفة الرياض»، ودورها في مكافحة الغش التجاري، ذكر بلشرف أن «وجود اللجنة يؤكد على اهتمام الغرفة بالمستهلك مع ما يحمله من تعزيز لأسلوب العمل التجاري الناجح»، لافتاً إلى أن التجارة النزيهة المعتمدة على سلعة تجمع الجودة مع السعر المناسب هي الأساس في الأسلوب التجاري المنظم والمطلوب، مع ما يحمله العمل التجاري المثالي من تحقيق رغبات المستهلكين دون الوقوع فيما قد يضره أو يكلفه مادياً.

#### القضاء على الغش

عدّ عبد الله بن صالح العثيم رئيس مجلس إدارة شركة العثيم القابضة أن يوم المستهلك الخليجي والمقام لهذا العام تحت شعار «اعرف حقك كمستهلك» فرصة سانحة، قال إنه يجب العمل على استغلالها كما يجب لتأكيد أهمية المعرفة بالحقوق في ردم مساوئ السوق، بما في ذلك دور هذه المعرفة في تسيير التاجر لمساحات أكثر رحابة من حيث تأكيد رضا المستهلك. وقال إن جهل المستهلك بحقوقه التي كفلها النظام ساعد على نشر السلع المقلدة على نطاق واسع، ممتدحاً دور المعنيين بحماية المستهلك والنظر في شؤونه باعتماد شعار «اعرف حقك كمستهلك»، وقال إن الشعار يحمل أمراً بأهمية أن يعي المستهلك حقوقه، وألا يتنازل عنها ما أمكن وأن يجتهد قدر الإمكان في عدم التعامل مع أي جهة كانت يرى أنها قد تسلبه حقوقه الاستهلاكية.

المليك يرأس مجلس الوزراء ويقر إجراءات لمعالجة الظاهرة

## 30 يوماً حد أقصى للفصل في المنازعات التجارية والسجن والتشهير

### لمجرمي "الشيكات"

#### لجنة وزارية لتفعيل العناوين بأنظمة الأحوال والإقامة والسجل التجاري

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1431-03-16 هـ الموافق 2010-03-02م العدد 13409 السنة الأربعون  
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13409&P=1&G=1

واس - الرياض

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم. ومنها المباحثات التي أجراها أيده الله مع أخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ودولة رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اليمنية الدكتور علي محمد مجور، منوهاً بعمق العلاقات الأخوية بين المملكة والجمهورية اليمنية وحرص البلدين على تعزيزها وتنميتها. كما أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات التي أجراها مع دولة رئيس الوزراء بجمهورية الهند مانموهان سينغ مقدراً ما تشهده علاقات البلدين من تطور وما أسفرت عنه الزيارة من توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون بين البلدين التي تجسد عهداً جديداً من الشراكة الاستراتيجية بينهما. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه عقب الجلسة أن المجلس استمع وتبجيه كريم إلى إيجاز من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام عن نتائج أعمال مجلس التنسيق السعودي اليمني في دورته التاسعة عشرة وما تم خلالها من اتفاقيات وبرامج تنفيذية ومذكرات تفاهم. وأكد المجلس أن ما تم خلال هذه الدورة يجسد حرص البلدين على استمرارهما في توطيد العلاقات وتميزها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين المشتركة في مختلف المجالات. وبين أن المجلس استمع كذلك وتبجيه كريم من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية عن نتائج أعمال الدورة الثانية لمجلس التنسيق السعودي القطري ونوه بما تم خلالها من اتفاقيات ومباحثات بناءة تعبر عن عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين وحرصهما على تطويرها وتنميتها في مختلف المجالات وأشار وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس تناول بعد ذلك مجمل التطورات والأحداث على الساحت العربية والإسلامية والدولية وفي مقدمتها الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأدان في هذا الشأن اقتحام الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود باحات المسجد الأقصى في مدينة القدس يوم الأحد الماضي واشتباكها مع المصلين وكذلك قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضم المسجد الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم إلى قائمة المواقع الأثرية التراثية الإسرائيلية. كما أدان مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ حفريات متنوعة تحت أسوار القدس المحتلة مؤكداً أن هذه الممارسات تعد استفزازاً خطيراً لمشاعر المسلمين في كل أنحاء العالم. داعياً المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم في وجه هذه الممارسات وإرغام إسرائيل على التخلي عن ذلك وعن سياسة ضم الأراضي الفلسطينية بالقوة وتجاهل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتحدي إرادة المجتمع الدولي في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وأفاد الوزير أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

أولاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التركي لإعداد مشروع اتفاقية تعاون للمساعدة في المسائل الجزائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تجديد " ( بروتوكول ) التعاون الأمني بين حكومات دول الجوار للعراق وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة " الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم ( م / 31 ) وتاريخ 1428/3/29 هـ وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ انتهاء العمل به.

ثالثاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم العالي - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومجلس التعليم العالي في تركيا والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة في شأن طلب معالجة ظاهرة انتشار الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد كاف لها أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي:

أولاً: قيام صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بإصدار قرار باعتبار الأفعال المنصوص عليها في المادة ( 118 ) المعدلة من نظام الأوراق التجارية موجبة للتوقيف.

ثانياً: تتولى هيئة التحقيق والإدعاء العام التحقيق في جرائم الشيكات ورفع الدعوى العامة أمام الجهة المختصة بالفصل في تلك الجرائم كأي جريمة أخرى وذلك وفقاً لنظامها ونظام الإجراءات الجزائية.

ثالثاً: 1 - على الجهة المختصة بالفصل في منازعات الأوراق التجارية إصدار قرارها في القضية التي تنظرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة القضية إليها.

2 - على الجهة المختصة بالفصل في منازعات الأوراق التجارية العمل على تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الشيكات وبخاصة إيقاع عقوبة السجن والتشهير في الصحف اليومية الصادرة في منطقة مرتكب الجريمة.

رابعاً: قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بوضع إجراءات تنظم إصدار ورقة الاعتراض وتمنع البنك المسحوب عليه الشيك من المماطلة في إعطاء حامل الشيك ورقة اعتراض على صرف الشيك.

خامساً: تشكيل لجنة في وزارة الداخلية تضم مندوبين من وزارات: ( الداخلية، والعدل، والتجارة والصناعة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والمالية " مصلحة الجمارك" ) ومؤسسة البريد السعودي، ومؤسسة النقد العربي السعودي، لدراسة تفعيل المواد الخاصة بالتعاون في نظام الأحوال المدنية ونظام الإقامة ونظام السجل التجاري وذلك بإلزام كل مواطن أو مقيم أو مؤسسة أو شركة بوضع عنوان رسمي تنتج من المراسلة عليه الآثار القانونية وأن يلتزم كل منهم في حالة تغير ذلك العنوان بتحديد عنوانه الجديد.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تطبيق ما ورد في قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها ( الثمانين ) الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان بتاريخ 1430/6/6 هـ، الموافق 2009/5/30 م في شأن إضافة البند ( 30067000 ) - (محضرات هلامية) معدة للاستعمال في الطب البشري أو البيطري كمادة تشحيم (تزييت) لأجزاء الجسم للعمليات الجراحية أو الفحوصات السريرية، أو كرابط ما بين الجسم والأجهزة الطبية - إلى قائمة السلع المعفاة في التعريفات الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تطبيق ما ورد في قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها (الثمانين) الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان بتاريخ 1430/6/6 هـ الموافق 2009/5/30 م في شأن استثناء البند الفرعي المحلي رقم ( 84864099 ) من قائمة السلع المعفاة من التعريفات الجمركية ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 1430/6/22 هـ.

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظائف (وزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

- 1 - تعيين أحمد بن فهد بن مارك المارك على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
- 2 - تعيين أحمد بن إبراهيم بن عبدالله الملحم على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
- 3 - تعيين المهندس محمد بن ناصر بن عبدالله الراجحي على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للمساحة والأراضي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.



## في إطار مجلس التنسيق السعودي اليمني جامعة نايف تدرس ظاهرة تهريب الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/03/16 هـ 02 مارس 2010 م العدد : 3180  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100302/Con20100302335868.htm>

«عكاظ» - الرياض

اتفق مجلس التنسيق السعودي اليمني المنعقد في الرياض أخيراً، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، ورئيس مجلس الوزراء اليمني الدكتور علي مجور، على أن تدرس جامعة نايف العربية بالتعاون مع جامعة صنعاء ظاهرة تهريب الأطفال.

وتضمن الاتفاق على أن يتم التعامل مع الدراسة وفق اتفاقية التعاون الأمني بين البلدين، واعتبر رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي، أن تكليف الجامعة بهذه الدراسة يؤكد على ثقة القيادة في برامجها.

وأوضح الغامدي أن الجامعة وبتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة، أولت ظاهرة تهريب الأطفال أهمية وعناية خاصة.

وأفاد مدير الجامعة أن اهتمام الجامعة في الآونة الأخيرة انصب على كيفية الانتقال من النظري إلى التطبيق الميداني، ونقل الطروحات والنظريات والنماذج التفسيرية الكثيرة والمتعددة إلى المجال التطبيقي الميداني والاستفادة منها عملياً وفعالياً، خصوصاً في مجال إعداد برامج وتدابير الوقاية والعلاج.

وأشار الغامدي إلى أن الجامعة نفذت العديد من النشاطات العلمية في مجال مكافحة ظاهرة تهريب الأطفال، إذ نفذت حلقة عن مكافحة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع اليونيسيف، شارك في أعمالها 70 متخصصاً من الدول العربية، وندوة علمية عن مكافحة الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى تنظيم برنامج تدريبي مع هيئة التحقيق والإدعاء العام.

## المباحث الإدارية تحقق في مخالفات بسجن بريمان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع الأول 1431 - 2 مارس 2010 العدد 3441 - السنة العاشرة  
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3441&id=138595&groupID=0

جدة: حسن السلمي

تحقق المباحث الإدارية بجدة في دعوى عدد من مجندات سجن بريمان، يتهمن فيها رئيسة القسم النسائي باستقطاع مبالغ مالية من موظفات السجن مقابل أي إجراء إداري، بالإضافة إلى التسلط الذي يواجهنه من قبل رئيستهن. واعتبر مدير إدارة سجن بريمان اللواء عبد الرحمن الغامدي في تصريح لـ "الوطن" أن شكوى موظفات السجن "مسألة إدارية، جرى إرسالها من قبل السجن لإمارة منطقة مكة المكرمة والتي أحولتها بدورها للمباحث الإدارية لإجراء التحقيق فيها". وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن التحقيقات شملت استجواب نحو 7 موظفين وموظفات بالسجن للثبوت من الشكوى المقدمة من موظفة تحمل رتبة "عريف" - تحتفظ "الوطن" باسمها- وأن التحقيقات كشفت عن مخالفات إدارية ومالية خلال الاستجواب. تجري المباحث الإدارية بجدة تحقيقاتها حول دعوى عدد من مجندات سجن بريمان ضد رئيسة القسم النسائي بالسجن بناء على توجيه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل القاضي بالتحقيق في شكوى المجندات المتضمنة استقطاع مبالغ مالية من موظفات السجن مقابل أي إجراء إداري، والتسلط الذي يواجهنه من قبل رئيستهن. وفي الوقت الذي أكد فيه مدير إدارة سجن بريمان اللواء عبد الرحمن الغامدي لـ "الوطن" أن شكوى موظفات السجن هي مسألة إدارية، جرى إرسالها من قبل السجن لإمارة منطقة مكة المكرمة التي أحولتها بدورها للمباحث الإدارية لإجراء التحقيق فيها، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن التحقيقات شملت استجواب نحو 7 موظفين وموظفات بالسجن للثبوت من الشكوى المقدمة من موظفة تحمل رتبة "عريف" - تحتفظ "الوطن" باسمها- وأن التحقيقات كشفت عن مخالفات إدارية ومالية خلال الاستجواب. ورغم اعتراف مسؤول سابق بالسجن أن بوفيه القسم النسائي تم تشغيله لصالح رئيسة القسم، وإقرار جمعية الفيصلية الخيرية المشغلة السابقة للبوفيه على لسان أحد مسؤوليها بتعرضها لمضايقات من قبل المسؤولة لنقض عقد تشغيل البوفيه، إلا أن اللواء الغامدي نفى علمه بهذه المسألة نهائياً، وأنه لم تقدم له أي شكوى في هذا الخصوص. من جانبه، كشف مصدر مطلع لـ "الوطن" أن تحقيقات سابقة أجريت من قبل قسم التحقيق والمتابعة الإدارية بالسجن فيما يتعلق بمخالفات رئيسة القسم النسائي، وأثبتت إدانة صريحة لها فيما يتعلق بمطالبتها الموظفين بمبالغ مالية، واستيلائها على البوفيه الوحيد بالقسم الذي يتراوح دخله ما بين 80 و 100 ألف ريال شهرياً. وأكد المصدر - الذي رفض الكشف عن هويته- أن التحقيقات التي أجرتها إدارة السجن في فترة سابقة وجهت لمسؤولين ومسؤولات بالسجن تهم التزجج من الوظيفة، والمخالفة الصريحة للنظام الإداري والمالي، وسوء الإدارة بالسجن. وقال إن مسؤولة القسم النسائي بالسجن هددت مدير السجن الحالي بكشف كافة الحقائق للجهات المعنية إن خرج هذا التحقيق خارج السجن، أو لحقها أي أذى بسبب التهم الموجهة لها في التحقيق الداخلي الذي أجرى بناء على شكوى الموظفين والموظفات، قائلة بالعامية "أصب المكحلة على الطاولة إن خرج هذا التحقيق من السجن". وأوضح المصدر أنه في حال تم استجوابه من قبل المباحث الإدارية فإنه سوف يطالب بإعادة فتح نتائج التحقيق السابق التي تحتفظ بها إدارة السجن لأسباب غير معروفة، إلى ذلك، أوضح زوج إحدى الموظفات العسكريات بالسجن - تحتفظ "الوطن" باسمه- أنه تقدم بشكوى باسم زوجته إلى مدير عام السجون بالرياض، وإلى أمير منطقة مكة المكرمة حول التعسف الذي تتعرض له زوجته وزميلاتها الموظفات داخل السجن، وأن شكواه تضمنت إرهابهن بالمبالغ المالية التي تطلب منهن مقابل أي إجراء إداري كالحصول على تعريف، وطلب إجازة. وأكد أن زوجته (ع.ع) التي تعمل برتبة عريف داخل السجن سبق أن رضخت لمطالب مديرة القسم النسائي، ودفعت مبلغ 500 ريال مقابل حصولها على تعريف عمل، وأنها تلقت الأسبوع الماضي خطاب المباحث الإدارية المتضمن حضورها لدى أحد ضباط التحقيق بمقر المباحث الإدارية بجدة، وأنه استجوبها حول شكواها ضد مديرة القسم. وأوضح أن زوجته وزميلتها (م.ج) أفادت المحقق بتسليم مبلغ 500 ريال لمديرة القسم النسائي مقابل حصولها على تعريف عمل. وطالبت ثلاث مجندات - رفضن نشر أسمائهن- بفتح تحقيق موسع فيما يواجهنه من تسلط إداري من قبل مسؤولة القسم النسائي بالسجن، ورفضها السماح لهن بالتمتع بإجازاتهن النظامية، وممارستها التفرقة العنصرية بين المجندات. وكشف مصدر مطلع أن رئيسة القسم النسائي هي التي تولت تشغيل البوفيه لصالحها، وأنها تدعي أن دخل البوفيه سيذهب لصالح السجينات المحتاجات، وأعمال إصلاحات مرافق السجن، وأن تحقيقاً سابقاً أكد أن المبالغ التي يتم تحصيلها من البوفيه أكبر مما يتم صرفه. وأوضحت عدة مجندات في السجن لـ "الوطن" أنهن قمن بإعادة إصلاح الغرفة المخصصة لهن أثناء الدوام الرسمي على حسابهن الخاص رغم الدخل الكبير لبوفيه السجن، وأن رئيستهن ترفض أي طلب لهن فيما يتعلق بإصلاح المرافق المتهاكلة التي تحتاج إلى إعادة ترميم.

## مدير الشؤون الاجتماعية: التقصير وارد

### مراقب في مركز تأهيل المدينة يجلد معوقا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/03/16 هـ 02 مارس 2010 م العدد : 3180  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100302/Con20100302335886.htm>

محمد الأحمدى - المدينة المنورة

اكتفى مدير الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة حاتم بري، في إجابته على سؤال «عكاظ» عن صحة جلد مراقب في مركز التأهيل الشامل لمعوق (مصائب بشلل نصفي)، بالقول: إن «التقصير وارد»، محولا القضية من مخالفة إدارية إلى مسار شخصي بين المعوق والمراقب الذي أقدم على جلده. وتوعد مدير الشؤون الاجتماعية أسرة المعوق، في حال ثبت أن شكوى ولدهم ليست صحيحة، مبررا ذلك بأنها ستساهم الشكوى فيما لو رفعت بتعطيل عمل المراقبين والمرضى، فيما تتصل من مواجهة «عكاظ» له بالصور التي تشير لآثار الجلد، بالقول: «إن النظام ينص على أن رعاية المعوق تتم في منزل أسرته أساسا، وفي حال وجوده في المركز لا يتم تسليمه لأسرته إلا بعد الكشف عليه». وردا على سؤال عن العقوبات المحتملة على المراقب في حال ثبوت صحة الشكوى قال بري: إن لجنة التحقيق ستحدد ذلك، وإذا أثبتت ذلك ستحال القضية إلى المحكمة كقضية «ضارب ومضروب». وبالعودة إلى تفاصيل القضية، أكد لـ«عكاظ» ناصر الجهني شقيق المعوق حامد الجهني، أن شقيقه أكد لأسرته التي تسلمته بداعي الزيارة، أنه تعرض لكل أنواع سوء المعاملة من مسؤولي المركز، لكن الصدمة الكبرى - بحسب ناصر -، جاءت عندما رغبوا في استحمامه، إذ كشفوا عن آثار جلد وتعذيب غائرة في جسده. ويتابع ناصر: أن شقيقهم أخبرهم بأن المراقب في المركز (تحتفظ الصحيفة باسمه)، جلده بقوة، بحجة إجباره على الاستحمام، إذ لم يقو شقيقي المعوق على مقاومة المراقب نتيجة شلل حركته، مبينا أن والدته لم تحتمل الموقف، وطلبت من أبنائها عدم إعادة أحيهم إلى المركز ثانية، إذ كان من المقرر أن يعود بعد يومين.

من جهته، أوضح رئيس لجنة المحامين في المدينة المنورة سلطان بن زاحم، أن المخالفات والأخطاء التي يرتكبها الموظفون في ممار عملهم، تعتبر مخالفات إدارية لا جنائية، وبالتالي فإن الذي يحقق فيها هو فرع هيئة الرقابة والتحقيق.

## أب يكسر جمجمة ابنه .. والشؤون الاجتماعية تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/03/16 هـ 02 مارس 2010 م العدد : 3180  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100302/Con20100302336013.htm>

عدنان الشبراوي، هناء العلوني - جدة

بعد 14 يوما قضاها الطفل مشاري (سنة أعوام) في مستشفى الملك فهد العام في جدة لتلقي العلاج، إثر تعرضه لضرب مبرح من والده، أصابه بكسر في الجمجمة ونزيف خارجي، غادر المستشفى أمس بعد تحسن حالته بصحبة شقيقة والده (40 عاما) الموقوف على ذمة القضية. وكانت عمه مشاري (فضلت عدم ذكر اسمها) رافقته طيلة بقائه في المستشفى، لكنها طلبت تدخلا عاجلا من الشؤون الاجتماعية، خشية نشوب خلاف عائلي بين زوجها وشقيقها، قبل أن تتكفل شقيقة والده الأخرى في مدينة الطائف برعاية الطفل، إلى حين تسلمهم ردا رسميا من الشؤون الاجتماعية ولجنة الحماية حول رعايته وحمايته.

كما طالبت بعدم تسليم مشاري لوالده إلا بعد التأكد من سلامة قوى شقيقها العقلية، ورأت أن دار الحماية هو المكان الأمثل له في المرحلة المقبلة. من جهات أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة الحماية الاجتماعية في جدة بالإنيابة سعيد الغامدي، أنهم ينتظرون التقرير النهائي بشأن الطفل مشاري، الذي غادر مستشفى الملك فهد العام في جدة أمس، عقب 14 يوما قضاها في العلاج، إثر تعرضه لضرب عنيف من والده، أصابه بكسر في الجمجمة ونزيف خارجي.

وبين الغامدي أن فريقا من لجنة الحماية درس حالة الطفل في الثامن من شهر ربيع الأول الجاري، جراء الإصابة التي لحقت به، مؤكدا أن اللجنة ستتخذ الإجراءات اللازمة حيال حماية الطفل من العنف، وأن تقريرا سيرفع إلى الجهات المختصة حول الواقعة.

وبالعودة إلى عمه مشاري، أوضحت أن شقيقها الذي يعيش بمفرده مع طفله، عقب طلاق زوجته الأجنبية ومغادرتها إلى بلدها، لا يعاني مشاكل صحية أو نفسية، واستدركت «لدى شقيقي اعتقاد أن أشخاصا يعتدون على طفله جنسيا، وسبق له أن تهجم على منزل والدته، لاعتقاده أن زوجها وأبناءه يتحرشون بابنه، ما دفعه لانتزاع اعترافات منه، وإجباره على الاعتراف تحت وطأة الضرب».

وزادت: «أكدت التقارير الطبية سلامة مشاري من أي اعتداءات، رغم أن الطفل استجاب لرغبات والده في التردد أنه تعرض للتحرش والاعتداء».

وخلصت إلى أن الشؤون الاجتماعية لم تبد تفاعلا مع حالة مشاري بالشكل المطلوب، إذ أن الرقم الموحد «1919» لم يرد على اتصالاتهم المتكررة سوى برسالة مسجلة، بحسبها.

وفي ذات السياق، أكد لـ«عكاظ» مصدر مطلع في المحكمة العامة في جدة، أن حق حضانة الطفل لا يمكن نزعه من والده، إلا بموجب معوقات وأسباب تستوجب ذلك، وأشار المصدر إلى أنه في حال ثبوت معاناة الأب من مرض نفسي ما، فإن حق الرعاية يسقط عنه إلى حين استقرار حالته ومن ثم يعاد الطفل إلى حضانة والده.

## خلال الجلسة الأولى لمؤتمر (سايرك 2) الدكتور الشيخ:

# 65 ملياراً حجم الإنفاق لبناء المساكن في المملكة خلال العام الجاري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع الأول 1431 هـ - 2 مارس 2010م - العدد 15226  
<http://www.alriyadh.com/2010/03/02/article503146.html>

الرياض- خالد الربيش ومحمد عبدالرزاق السعيد:

قدر الدكتور سعيد الشيخ عضو مجلس الشورى، حجم الإنفاق لبناء المساكن في المملكة بنحو 65 مليار ريال خلال العام الجاري وبإجمالي 850 مليار ريال للفترة (2010-2020).

وقال الشيخ خلال طرحه لورقة عمل في الجلسة الأولى لمؤتمر السعودي الدولي للعقار (سايرك 2) بأن الفئة العمرية في المملكة الأقل من 30 عاماً تشكل نسبة 67% من السكان، مما يعني استمرار معدلات النمو السكانية العالية وارتفاع الطلب على المساكن، موضحاً بأن 66% من تصاريح البناء تتركز في ثلاث مناطق رئيسية في حين تشكل نسبة التراخيص السكنية 88%.

وتوقع الشيخ أن يصل إجمالي الزيادة في الطلب على الإسكان إلى نحو 2.3 مليون وحدة سكنية خلال 11 سنة القادمة، ويصل متوسط الطلب السنوي على السكن نحو 160 ألف وحدة.

وقال في ورقة العمل التي حملت عنوان (الدروس المستفادة لقطاع العقار من الأزمة العالمية وتوابعها في دبي) أنه منذ أزمة سوق الأسهم السعودية عام 2005 ونمو القروض الإستهلاكية لفئة التمويل العقاري بطيئة، حيث وصل إجمالي تمويل العقار 16 مليار دولار في نهاية الربع الثالث العام الماضي.

وحول تأثير قطاع العقار السعودي بأزمة دبي، لم ينكر الشيخ أنه كان هناك اهتزاز لثقة في قطاع العقار المحلي في أعقاب أزمة دبي مستنداً بالتحفظ من قبل البنوك في تمويل المشاريع العقارية الأمر الذي ينعكس سلباً في الحد من نمو القطاع العقاري.

وقال أن عدم وجود هيئة عليا منظمة للعقار مع غياب الأنظمة أحياناً وعدم التطبيق أحياناً أخرى تعيق تطور القطاع، إضافة إلى أن المساهمات الوهمية وتعثّر بعض المساهمات وبقائها فترات طويلة في إجراءات التقاضي تثير قلق المستثمرين في هذا القطاع لكنه شدد بأن الطلب على الإسكان في المملكة يبقى كبيراً، ما يمثل فرصة نمو كبيرة في القطاع، مضيفاً أن قرب صدور نظام الرهن العقاري سوف يدفع بالتوسع في الطلب مع قيام البنوك بتمويل الرهن.

من جانبه قال المتحدث الدكتور عبدالوهاب أبو داهش نائب رئيس اللجنة العقارية في غرفة الرياض، في ورقة العمل التي طرحها خلال الجلسة أنه لم يكن تأثير الأزمة العالمية على أسواق الأسهم العالمية فقط، بل تعداه إلى القطاع العقاري ليصبح أسواق الأسهم العالمية.

وبناء عليه- والحديث للأبوداهش- فإن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تعامل العقار على أنه سلعة غير قابلة للتبادل التجاري لم تعد صحيحة، وأصبح إيجاد نظريات جديدة لقطاع العقار أمر ملح في الوقت الحالي.

## التفريق بين "لولوة وسامي" بين "تكافؤ النسب" و"العزل" ... والمحكمة تسقط ولاية الأب "مرتين"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 02 مارس 2010  
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/114610

الدمام - شمس علي

انضم كل من «لولوة وسامي»، إلى قضايا «عدم تكافؤ النسب»، المنظورة في القضاء، ولكن من بوابة «العزل». والفارق بين هذه القضية ومثيلاتها أن طرفيها لم يعقدا قرانها بعد. ويؤكد لولوة وسامي (كلاهما في العقد الثالث)، بأن قضيتهما المرفوعة إلى القضاء منذ نحو عامين وستة أشهر، «تكافؤ نسب»، وذلك بعد أن رفض والد الفتاة تزويجها إلى الشاب، الذي تقدم إلى خطبتها غير مرة، وذلك لأنه «ليس من قبيلة مكافئة لنا في النسب» بحسب تبرير الأب.

إلا أن القضية لم تعرف طريقها إلى المحاكم تحت هذا العنوان، بعد أن رفعت لولوة قضية «عزل»، في محكمة جدة، ضد والدها، إثر رفضه تزويجها إلى الشاب. فيما كان أبدى موافقة مبدئية عليه. وعزا الأب رفضه أمام المحكمة إلى «أسباب أخلاقية».

وصدر الحكم بـ «رفع الوصاية عن الأب»، مرتين، وتزويجها من قبل الحاكم الشرعي.

بيد أن الأب واصل الاستئناف في محكمة التمييز في مكة المكرمة، التي نقضت الحكم، للمرة الأولى، وعاد قاض آخر في المحكمة العامة، وثبت نزع الولاية، فعاد الأب إلى استئنافه مرة ثانية، ولا زالت القضية منظورة في محكمة التمييز.

وثلخص لولوة، قصتها بأن «سامي تقدم إلى خطبتي، قبل نحو أربعة أعوام، وتمت الموافقة عليه. لكن والدي عاد بعد نحو ثلاثة أسابيع، ورفضه، بعد أن شك في نسب زوج عمته»، لافتة إلى أن والدها وزوجي أختيها «يشغلون مناصب مهمة في قطاعات حكومية مختلفة في المنطقتين الشرقية والوسطى»، وأنهم «حاولوا استغلال سلطتهم بغير وجه حق، في التأثير على القضية، وإثارة الحمية ضدي».

مؤكدة أن إصرارها على الزواج من الشاب، دفع بذويها إلى ضربها، وإدخالها إلى مستشفى للصحة النفسية، الذي أكد «سلامة قواها العقلية».

وتابعت لولوة، بأن والدها «عمد بعد ذلك إلى حبسي في منزلنا في الأحساء، لنحو ستة أشهر»، ما اضطرها أثناء وجودها في الحرم المكي، إلى اللجوء إلى عضو لجنة إصلاح ذات البين الشيخ أحمد العبد اللطيف.

وتقول: «تم ترتيب إقامتي في دار الحماية في جدة، منذ نحو عامين وخمسة أشهر»، معربة عن أسفها لقيام والدها بـ«قذفي، واتهامي وسامي بخلوة غير شرعية، لم يستطع إثباتها إلى الآن».

وأضافت «بعد عدة جلسات في قضيتي، من قبل الشيخ عبدالله المطوع، بحضور ووالدي والقاضي ولجنة الخبراء في المحكمة العامة في جدة، أجمعوا على أن والدي «عاضل»، وحكموا بأن تُنزع ولايته علي، ويتم تزويجي بولاية الحاكم الشرعي. لكن والدي قام برفع اعتراض على الحكم، وحولت القضية إلى محكمة التمييز في مكة المكرمة.

وبناءً على طلب التمييز تمت إعادة النظر في القضية. وحدد ناظر القضية جلسات عدة، طلب خلالها حضور والدي، الذي طلب في لائحته الاعتراضية عقد جلسات، لإحضار بيينة تفيد بأن الخاطب «غير ملائم».

وأه وجد خاطب آخر يرتضيه. لكنه لم يحضر الجلسات».

وأكملت «استمرت معاملتي لنحو عام، مُعلقة من دون أن يتم الفصل فيها. وخلال هذا العام، أصر القاضي المطوع على حكمه بنزع ولاية أبي علي ثلاث مرات. وكانت محكمة التمييز ترفض ذلك، بحجة أن هذا «تمرد» مني.

وبعدها طلب قضاة التمييز صرف النظر عن القضية.

ولدى إصرار المطوع على حكمه، نقضوا الحكم، وطلبوا تحويل قضيتي إلى قاض آخر».

وأحيلت القضية إلى الشيخ فهد العماري، في المحكمة ذاتها. وتضيف «بعد جلسات عدة لم يحضر فيها والدي (لدى الشيخ إفادة من محضر إحضار الخصوم في محكمة الأحساء، بأن والدي تسلم طلب الحضور، لكنه لم يحضر)، صدر الحكم بأنه «عاضل»، ويتم تزويجي بولاية الحاكم الشرعي. لكن والدي عاد ورفع اعتراضاً على الحكم الثاني. وعاد ملف القضية إلى قضاة محكمة التمييز في مكة

المكرمة، الذين شددوا على عقوبتي، وطلب تحويلي إلى الإدعاء العام، لجرم لم أرتكبه (الخلوة غير الشرعية مع سامي)، ولا يملكون بيعة عليه. «وتساءلت لولوة، في برقية رفعتها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، شرحت فيها معاناتها (حصلت «الحياة» على نسخة منها): «كيف يتجاهل قضاة محكمة التمييز قضية العزل، وينحصر همهم في إيقاع العقوبة علي؟». «مضيفة: «ماذا طلبت غير الستر والزواج؟» كما تساءلت: «كيف يتهمونني ويفذفونني في شرفي بدعوى الخلوة؟ هل ضبطوني أثناءها؟ هل لديهم شهود عليها؟»، مستغربة وصفهم الخاطب بلفظة «صاحبها». «وتساءلت: «أي مصلحة عامة ذكرها قضاة التمييز تحول دون تزويجي؟ وهل تتحقق المصلحة بنتشويه سمعتي، سواء بالمرض النفسي، أو اتهامي في شرفي مع هذا الخاطب، وتحويلي إلى الادعاء العام، مع يقيني بأن تهمتهم بالخلوة لن تثبت عليّ». «مشيرة في الخطاب إلى أنه «مضى عامان وخمسة أشهر، وأنا حبيسة في دار الحماية، الأشبه بالسجن. وساءت حالتي الصحية، وتخلي عني الجميع بمن فيهم أفراد أسرتي، فيما وقفت إلى جانبي أسرة الخاطب، وتكفلوا بالصراف عليّ. واختتمت «كل ما أتمناه أن لا تفوتني فرصة الزواج هذه»، متسائلة: «من سيقبلني بعد أن شوهدت سمعتي، واتهمت بالمرض النفسي، وبعد أن تقدم بي العمر؟»



## أوضح أن الطلاق بالإكراه لا يقع .. الصالح:

### العلماء مختلفون في تكافؤ النسب عند النكاح

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/03/17 هـ 03 مارس 2010 م العدد : 3181  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100303/Con20100303336162.htm>

عبد الله الداني - جدة

أكد عضو المجلس العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمد بن أحمد الصالح أنه لا يحق لأهل الزوجة التراجع وفسخ النكاح ما دام أن الزوج كان صادقاً فيما انتسب إليه، ولم يكن غاشياً لهم، موضحاً «أن موقف الإسلام يقتضي عدم جواز فسخ نكاح غير المتكافئين والتفريق بينهما إذا كان الزوج صادقاً في انتمائه إلى قبيلته وقبله أهل الزوجة وزفت إليه واتصلت به وأنجبت منه، فحينئذ لا يجوز التفريق بينهما». .. مبيناً أن تهديد أهل الفتاة لها تعسف وظلم، وأن عليها اللجوء للمحكمة طلباً لحمايتها منهم، مبيناً أن الطلاق بالإكراه لا يقع. وأشار الدكتور الصالح في تصريحه لـ «عكاظ» أن تكافؤ النسب في النكاح أمر مختلف عليه بين أهل العلم، ويأتي بعد أمور تم الاتفاق عليها مثل الكفاءة في الدين، درجة التدين، الحرية، طيب الكسب، السلامة من العيوب والأمراض المعدية أو التناسلية، وألا يكون مجهول النسب، معتبراً أن هذه مسلمات لا خلاف فيها. واستعرض الدكتور الصالح شروط الكفاءة المختلف عليها مثل الغنى واليسار والحرفة وتفاوت الحسب، لافتاً إلى أن العرب يتفاخرون بالأنساب، وكان عمر رضي الله عنه يقول (لأمنعن فروج نوات الأحساب إلا من الأكفاء)، ويؤيده في رواية عنه الإمام أحمد بن حنبل ويؤيده أبو القاسم الخرقى أحد أئمة المذهب الحنبلي، فهم يقولون إن الكفاءة شرط لصحة العقد. أما جماهير العلماء فيقولون إن الكفاءة شرط للزوم العقد لا لصحته، بمعنى أن العقد تخلف الكفاءة صحيح لكن لا يكون لازماً، وتترتب عليه آثاره إلا بموافقة جميع الأولياء مثل الأب والإخوة والأعمام وأبنائهم. وأوضح الدكتور الصالح أن التفاوت في الحسب والنسب فيه خلاف، لأن الكلمة التي يجب أن تقال إن الإسلام لا يقيم وزناً للعرق واللون والجنس، فالأعجمي كفؤ للعربية، القرشي لغير القرشية، والفقير للغنية، وقد قال صلى الله عليه وسلم (من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه)، مبيناً أن الرسول صلى الله عليه وسلم زوج زيد بن حارثة من زينب بنت جحش ابنة عمه النبي صلى الله عليه وسلم ولما طلقها زيد تزوجها من بعده عليه الصلاة والسلام، وفاطمة بنت قيس القرشية وقد أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتزوج من أسامة بن زيد الذي يعتبر مولى وابن مولى (في نظر قريش)، والصحابي الجليل أبو حذيفة رضي الله عنه زوج ملاء سالم من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة من أشرف أشرف قريش». وأردف قائلاً «النبي صلى الله عليه وسلم قال لبني بياضة من الأنصار (زوجوا أبا هند) وكان حجاماً، وقد كانت هذه المهنة وضيعة عند العرب قديماً، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه زوج أخته من بلال بن رباح الحبشي الأعجمي الذي كان أسود اللون، لكن الإسلام رفع قدره حتى قال عمر رضي الله عنه مخاطباً أبا بكر الصديق حينما أعتق بلالاً رضي الله عنه (أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا) فإن مكانة بلال في الإسلام جعلت عمر يعتبره سيداً»، مؤكداً أن الدين لا يفرق بين أحد من المسلمين لقوله تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».



## مجموع : لائحة " المستهلك " تضمن للعميل حقوقه لدى شركات الطيران

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 3 مارس 2010  
<http://www.al-madina.com/node/229146>

تركي سليم - جدة تصوير احمد حجازي  
أكد المهندس محمد علي بن بكر مجموع نائب الرئيس للسلامة والتراخيص الاقتصادية بالهيئة العامة للطيران أن اللائحة التنفيذية لحماية المستهلك في قطاع الطيران المدني ستستغرق وقتاً لتنفيذها إذ سيتم عرضها على الأطراف ذوي العلاقة سواء مقدمي الخدمة أو شركات الطيران أو المطارات والجهات الحكومية لجمع المعلومات من كل جهة بعد عرضها و سيتم بعد ذلك عقد ندوة إذا وجدت ضرورة بناء على الملاحظات لعقد ندوة أخرى لمناقشة التفاصيل الدقيقة لإتمامها ، مؤكداً على أهمية أن تفي بالعرض وتنال ثقة المستهلك ومقدم الخدمة.  
وأضاف مجموع خلال رعايته ورشة عمل حماية المستهلك نيابة عن رئيس الهيئة العامة للطيران المدني المهندس عبد الله بن محمد نور رحيمي امس أن تنظيم ورشة العمل يتزامن مع النقلة النوعية التي يشهدها قطاع النقل الجوي في المملكة حيث صدرت توجيهات رئيس الطيران بان تأخذ الهيئة بزمام المبادرة في حماية المستهلك وتفعيل هذه الإدارة لحماية حقوق المسافرين.  
وأشار إلى أن عدد الشكاوي التي قدمت لإدارة حماية المستهلك لا تزال قليلة موضحاً ان الجزء الأول هو تفعيل إدارة الهيكل التنظيمي بحيث يكون هناك إدارة لحماية المستهلك وإعتماد اللائحة.  
وأوضح ان الهيئة لم تغرم شركة طيران في الفترة الماضية ولكن ساهمت الإدارة في المساعدة بإعادة مستحقات المستهلك من شركة الطيران التي تجاوزت مع طلب الهيئة . وأشار مجموع متحدثاً عن فائدة إدارة حماية المستهلك من خلال توضيح الفائدة لأي إنسان تحمي حقوقه في وقت أصبح فيه السفر مؤطر وفق علاقات التعاقد من خلال العقد بين المسافر وشركة الطيران طالما ان الطرفين التزما بعلاقتهم التفاوضية دون اي ضرر لطرف ثالث.  
من جانبه اشار احمد حنتوش مدير إدارة حماية المستهلك إن ادارة حماية المستهلك ستهتم بتعويض المسافرين وإبراز حقوقهم كل في إطار العلاقة بين المسافر وشركات الطيران وبين الشاحن ومرسل الإرسالية او في حالة فقدان الحقائب او تاخر إقلاع الرحلة الجوية حيث ينال المسافر التعويض المناسب.



## إطلاق حملة "الحياة إرادة" لنشر التواصل مع المعاق وإبراز إبداعه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع الأول 1431 هـ - 3 مارس 2010م - العدد 15227  
<http://www.alriyadh.com/2010/03/03/article503225.html>

الخبير - إبراهيم الشيبان

يطلق نادي إرادة الحركية اليوم ولمدة خمسة أيام حملة (الحياة إرادة) والتي تهدف إلى توعية المجتمع بأنواع الإعاقات ومسبباتها ونشر الوعي بين فئاته حول كيفية التواصل معهم من خلال فعاليات الحملة المتعددة التي تجمع ما بين التوعية والترفيه لكافة أفراد الأسرة ، بالإضافة إلى إبراز الجانب الإبداعي للمعاقين باختلاف أنواعه وأشكاله ودمجه مع الأسوياء. وأشار رئيس نادي إرادة للإعاقة الحركية الأستاذ خالد الهاجري ، أن النادي بصدد إطلاق الحملة اليوم من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة التاسعة مساءً في مجمع الراشد التجاري ، وفي مجمع الظهران التجاري. وأفاد الهاجري أن الحملة تحتوي على العديد من الأركان والجهات المشاركة مثل : هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان والجمعية السعودية للعلاج الطبيعي بالمنطقة الشرقية بص وأضاف الهاجري بأن الفعاليات التي سيفتتحها عبد الرزاق التركي ستكون ترفيهية للأسرة يتخللها فقرات توعية ، بالإضافة للمسرح الذي سيشهد تواجد مبدعين من ذوي الإعاقة والذين سيشاركون في تقديم المسابقات للجمهور وزوار المعرض ، وهناك ركن الأسرة الذي يهتم بالإجابة على استفسارات الزوار من قبل مستشارين من ذوي الاختصاص مروراً بركن خاص ومعد لدمج ذوي الإعاقات بالأسوياء.

## في حوار بنادي مكة الأدبي

# م. البار: لائحة تطوير المناطق والأحياء العشوائية ضمنت حق كل مواطن صاحب عقار يتم نزعها حتى ولو لم يملك صك ملكية

المصدر: جريدة الرياض الإربعاء 17 ربيع الأول 1431 هـ - 3 مارس 2010م - العدد 15227  
<http://www.alriyadh.com/2010/03/03/article503339.html>

مكة المكرمة - خالد عبدالله

كشف أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار أن لائحة تطوير المناطق والأحياء العشوائية ضمنت حق كل مواطن صاحب عقار يتم نزعها حتى ولو لم يملك صك ملكية لعقاره وذلك لتكون شفافية للجميع مبينا أن اللائحة تشتمل على أربعة فروع ومن أهدافها تطوير المناطق والأحياء العشوائية في مكة المكرمة، وقد تم اختيار خمسة أحياء بمكة المكرمة لتكون النواة الأولى لتطوير المناطق العشوائية بمكة المكرمة وهي حي جبل الشراشف وهو ما يسمى بمشروع جبل عمر رقم 2 وتمتد من مشروع جبل عمر جنوبا إلى دحلة الرشد وكذلك الجزء الذي يمتد من دحلة الرشد إلى الطريق الدائري الثاني والجزء الذي يمتد من الدائري الثاني إلى الدائري الثالث وهو ما يسمى بحي الخالدية خلف قصر الزمردة وحي الزهور الذي يقع جنوب الطريق الدائري الثالث وحي الكدوة وهو الذي يقع ما بين الدائري الثاني إلى شارع الفرقان وحي قوز النكاسة والذي يبدأ من شارع الفرقان وينتهي بطريق الدائري الثالث. وأكد أن اللائحة ألزمت كل شركة مطورة بتنفيذ أحياء بديلة لإسكان سكان المناطق والأحياء التي ستقوم بتطويرها وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروع.

وأضاف أن من ضمن لائحة تطوير المناطق والأحياء العشوائية إيجاد ضاحيتين الضاحية الغربية وتقع ما بين طريق مكة جدة القديم شمالا إلى طريق الليث منطقة البوابة والضاحية الجنوبية وتقع شمال طريق الخراجات، كما تضمنت اللائحة أربعة محاور منها طريق الملك عبد العزيز وهو المحور الغربي والذي يمتد من جبل عمر شرقا إلى طريق مكة جدة السريع غربا والمحور الشمالي وهو ما يسمى بمحور الحرمين ويبدأ من مسجد السيدة عائشة بالتنعيم وينتهي عند الحلقة القديمة بجرول وتحدث أمين العاصمة المقدسة عن شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير العمراني ووصفها بأنها الذراع الاستثماري لأمانة العاصمة المقدسة وهي شركة قابضة لن تدخل في التطوير مباشرة ولكنها تدخل بالمشاركة مع القطاع الخاص وعلى أسس تجارية بحتة، وستكون المحرك الأكبر للتنمية العمرانية في مكة المكرمة ولن يكون تركيزها على العقار فقط وسوف تدخل في مجال البنية التحتية والسياحة والنقل وغيرها ومن أولويات مشروعات الشركة مشروع البوابة "الضاحية الغربية" وهو راس مال الشركة وهي الأرض التي تملكها أمانة العاصمة المقدسة في منطقة البوابة وكذلك مشروع الإسكان الميسر الذي يهدف إلى ردم الفجوة الكبيرة التي تعيشها مكة المكرمة نتيجة لعمليات الهدم والإزالة الكبيرة لتنفيذ المشروعات الحيوية التنموية بالمنطقة. وبين أنه تم اختيار ثلاثة مواقع لتكون النواة الأولى للإسكان الميسر الموقع الأول في منطقة أم الجود خلف المخطط التخصصي والموقع الثاني شرق مكة المكرمة في حي الشرائع والموقع الثالث في شارع الحج.

وبين الدكتور أسامة البار أن هناك ثلاثة مشروعات سيتم تنفيذها وهي مخارج الأنفاق في منطقة جبل دфан بالحجون ودحلة حرب في جرول وأمام الحلقة القديمة بجرول ومخرج في ريع الرسام قبل القبة إضافة إلى مشروع محطة الخدمات المركزية وتقع بحي البيبان وسوف يتم تنفيذ هذه المشروعات خلال الأيام المقبلة إن شاء الله، كما يجري العمل حاليا في مشروع الطريق الدائري الثالث في الجزء الذي يبدأ من خلف سوق الحجاز وينتهي عند مسجد السيدة عائشة وسيتم إزالة ما يقارب من 600 عقار لصالح المشروع، كما يجري العمل في الضلع الغربي للطريق الدائري الثاني والذي يبدأ من البيبان ويستمر إلى قوز النكاسة وسوف يبدأ الهدم والإزالة للعقارات البالغ عددها 1250 عقارا تقريبا، كما يجري العمل في مشروع طريق الملك عبد العزيز ومشروع جبل عمر كما تحدث عن مشروعات القطارات مؤكدا أن مكة المكرمة ستكون أول مدينة يدخل القطر في نقلها العام مفيدا أن قطار المشاعر سوف يكتمل قريبا

وسوف تبدأ التجارب في صيف هذا العام وسيتم الاستفادة منه جزئياً في موسم حج هذا العام، كما بدأ العمل في تنفيذ مشروع قطار الحرمين الشريفين والذي ستكون محطته عند تلاقي الطريق الدائري الثالث مع ميدان النوارق منطقة منتزه الحكير.

وأكد أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار ان مكة المكرمة تشهد حالياً تنفيذ العديد من المشروعات الحيوية التي وجه بتنفيذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله وبمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة ومن ابرز هذه المشروعات مشروع توسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام حيث تم الآن تسوية ما يقارب من 400 ألف متر مربع إضافة إلى مواصلة تنفيذ مشروعات الطرق الدائرية التي يتم تنفيذها بالعاصمة المقدسة ومنها الجزء الأول من الطريق الدائري الرابع الذي يربط ما بين المشاعر المقدسة جسر الملك فيصل بمزدلفة مع طريق مكة جدة السريع والجزء الذي يربط ما بين جسر الملك فيصل ببطحاء قريش والجزء الآخر وهو تقاطع الطريق الدائري الرابع مع طريق الليث أما تقاطع الطريق الدائري الرابع مع طريق مكة السريع فهو تحت التوقيع وسيتم ترسيته قريباً وتقاطع طريق مكة المكرمة السريع مع طريق العكيشية وبذلك يتم اكتمال الطريق الدائري الرابع وبين أن من المشروعات التي تم تنفيذها والمشاريع الجاري تنفيذها مشروع الطريق الريد الذي تم انجاز الجزء الجنوبي منه وهو الطريق الذي يربط ما بين مخطط الإسكان في الرصيفة مع مخطط الزاوي بطريق مكة جدة السريع.

وتحدث أمين العاصمة المقدسة في الحوار الذي عقد بنادي مكة المكرمة الثقافي الأدبي بعنوان "المواطن والبلدية" عن نقاط الارتكاز في مسيرة أمانة العاصمة المقدسة ومنها التخطيط الاستراتيجي لوضع خطة إستراتيجية تضع الارتقاء بالخدمة في بؤرة الاهتمام مشيراً إلى انه تم إنشاء إدارة لخدمة العملاء تضم عدداً من الموظفين لتقديم الخدمة الشاملة للمواطنين كما تمت هيكلة لتفعيل جانب الاهتمام بالعميل والتواصل مع المواطن من خلال تفرغ موظف للإشراف على خدمة العملاء والخدمات الاجتماعية والعلاقات العامة والإعلام ليكون همزة وصل بين البلدية والمواطن وكذلك من نقاط الارتكاز الارتقاء بالبنية التحتية لجهاز الأمانة ومن ذلك الاهتمام بالكوادر البشرية، حيث تم افتتاح مركز للتدريب يشتمل على كافة المعدات والأجهزة الخاصة بالتدريب وذلك لتدريب وتأهيل العاملين بالأمانة كما تم الاهتمام بتقنية المعلومات حيث تعتبر أداة تواصل ورقابة فعالية وإعداد تقارير ميدانية في وقت وجيز.

وأكد أن جميع البلديات الفرعية تم انتقالها إلى مقر جديدة تم إنشاؤها وفق أحدث المواصفات بدلاً من مقارها المستأجرة في السابق مشيراً إلى أن الأمانة بتوفر بها كامل الآليات والمعدات التي تحتاجها في خدماتها اليومية الدائمة وأفاد أن العقد الجديد للنظافة مدته خمس سنوات وهو يواكب التوسعة التي تشهدها مكة المكرمة من مخططات وأحياء جديدة من حيث عدد العمالة ونوعيتها وعدد الآليات والمعدات التي يستعان بها للحفاظ على مدينة مكة المكرمة كبيئة صحية خالية من الأمراض والأوبئة. وأشار إلى أن من نقاط الارتكاز الاستفادة من تقنية المعلومات في التواصل مع العميل عن بعد حيث يمكن للعميل تجديد رخص المهن والمحلات عن طريق الانترنت دون الحضور إلى البلدية كما سيتم قريباً إصدار رخص بناء الفلل عن طريق الانترنت ومن ثم رخص بناء العمارات السكنية وأفاد انه تم ترسية مشروع دراسة تصميم تقاطعات سطحية وعلوية لمحاور رئيسية في مكة المكرمة وسيتم تنفيذه قريباً إضافة إلى تنفيذ عدد من مشروعات جسور المشاة ومشروعات تسمية وترقيم المنازل مفيداً انه تم استبدال أسماء الطرق الدائرية بأسماء الخلفاء الراشدين حيث أصبح اسم الطريق الدائري الأول باسم طريق أبو بكر الصديق والدائري الثاني باسم عمر بن الخطاب والدائري الثالث باسم عثمان بن عفان والدائري الرابع باسم علي بن أبي طالب كما تم إنشاء عدد كبير من مجمعات دورات المياه في مكة المكرمة إضافة إلى عدد من العقود لتنفيذ مشروعات الحدائق العامة، كما أن هناك مشروعين لتنفيذ ناديين احدهما في شرق مكة المكرمة بالشرايع والآخر غرب مكة المكرمة بالشوقية علاوة على الساحات البلدية التي سيتم تنفيذها البالغ عددها 20 ساحة تشتمل كل ساحة على ملاعب بسيطة وحديقة وممر للمشاة. وتطرق أمين العاصمة المقدسة إلى الدور الثقافي الذي تقوم به الأمانة مشيراً إلى انه تم إنشاء إدارة ثقافية وترفيهية كما أن هناك مشروعاً لإقامة مهرجان يبدأ من شهر رمضان ويستمر حتى اليوم الوطني للمملكة ويسمى مهرجان (مكة المكرمة زمان) ومشروعاً لإقامة سوق مركزي تراثي في منطقة المشاة بعد محبس الجن يشتمل على المأكولات التراثية المكية والبقالات القديمة والحباية وغيرها وكذلك إصدار مجلة الأمانة بمسماها الجديد (بكة) وإعادة إصدار الطبعة الثالثة من الأطلس المصور لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة محدثة بالمشروعات الجديدة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وكذلك إصدار باللغة الانجليزية عن مكة المكرمة موثق شارك فيه خمسة مؤلفين إضافة إلى إصدار كتاب مصور عن مكة المكرمة سوف يصدر قريباً وأفاد انه سيتم الانتهاء من مشروع نظام البناء خلال الأربعة الأشهر القادمة كما يجري العمل في سفلته وإنارة ورصف مخططات ولي العهد.

## دول الخليج تبني يوماً خاصاً لحماية المستهلك من كل عام

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 16 ربيع الأول 1431 هـ الموافق 03 مارس 2010 العدد 5987  
[http://www.aleqt.com/2010/03/03/article\\_357925.html](http://www.aleqt.com/2010/03/03/article_357925.html)

«الاقتصادية» من الرياض

أقرت لجنة التعاون التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي تبني يوم خليجي لحماية المستهلك في دول المجلس يكون الأول من شهر آذار (مارس) من كل عام، حيث صادف اليوم الخليجي لحماية المستهلك لهذا العام يوم الإثنين 15/3/1431 هـ الموافق 1 آذار (مارس) 2010م وكان تحت شعار «اعرف حقك كمستهلك» وتضمنت فعالياته طباعة الملصقات، النشرات، الكتيبات إقامة الندوات، التوعية المجتمعية. من جانبيها، استعدت وزارة التجارة والصناعة ممثلة في وكالة الوزارة لشؤون المستهلك وفروع وزارة التجارة والصناعة لتنفيذ فعاليات ذلك اليوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية والغرف التجارية الصناعية والشركات التجارية كما خصصت جانباً من تلك الفعاليات للطرف الآخر من العملية التجارية وهو المستهلك لدوره المهم في التعاون مع الجهود المبذولة في مكافحة الغش التجاري والتقليد والممارسات التجارية الضارة. وستبث الوزارة رسائل توعوية بهذه المناسبة عبر رسائل على الهاتف الجوال للمستهلكين بالتنسيق مع شركات الاتصالات في المملكة.

وجددت دعوتها للمستهلكين للتعاون معها وذلك بالإبلاغ عن حالات الغش التجاري والتقليد وذلك على الهاتف المجاني رقم (8001241616).

## ديوان المظالم في النظام الجديد

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 16 ربيع الأول 1431 هـ. الموافق 03 مارس 2010 العدد 5987  
[http://www.aleqt.com/2010/03/03/article\\_357909.html](http://www.aleqt.com/2010/03/03/article_357909.html)

### عبد العزيز محمد هنيدي

دار الحديث في المقالة السابقة عن أهمية مساعدي القضاة من الكتاب والإداريين الذين يساعدون القضاة بتلخيص ما ورد في الصكوك والوثائق وبوضع خطوط برتقالية وحمراء تحت أهم ما ورد في تلك الوثائق حتى يركز عليها القضاة لكن تظل مسؤولية القضاة أن يتأكدوا من سلامة ودقة تلك الملخصات، ثم استعرضنا درجات واختصاص المحاكم في نظام القضاء الجديد والأقسام التي تنبثق من تلك المحاكم، وفي هذه الحلقة نكمل ما تبقى من الحديث عن درجات وتنظيم واختصاص المحاكم، وقد ذكرنا أن درجات التقاضي في ذلك النظام تنقسم إلى ثلاث درجات، محاكم الدرجة الأولى التي تتفرع إلى خمس محاكم، ثم تحدثنا عن محاكم الاستئناف، وبقي الحديث عن الدرجة الثالثة من المحاكم وهي (المحكمة العليا) وتتولى وفقاً لما نصت عليه المادة ( 21 ) من نظام القضاء الجديد - إضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - تتولى المحكمة العليا مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام، وذلك في الاختصاصات المحدودة تفصيلاً في المادة المذكورة. ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن النظام الجديد شمل ديوان المظالم، فقد تم نقل القضاء التجاري والجزائي الذي كان ديوان المظالم يختص في الفصل في منازعاته إلى المحاكم الجزائية والتجارية التي تم إنشاؤها ضمن المحاكم المختصة في القضاء العام، ووفقاً لما ذكر فقد أصبح اختصاص ديوان المظالم التركيز على القضاء الإداري وحده وبذلك فإن الديوان يختص في جميع المنازعات والقضايا التي تكون الإدارة طرفاً فيها سواء كان منشؤها العقود أو قرارات إدارية أو واقعة مادية بجانب الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة، باعتبار دعاوى التأديب من ضمن موضوعات القضاء الإداري الذي يدخل فيه (الإلغاء والتعويض والتأديب) ويرتبط ديوان المظالم مباشرة بالملك حفظه الله، وهو قضاء إداري مستقل لا تتدخل وزارة العدل في شؤونه، ويختص الديوان باعتباره محكمة إدارية في الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظام الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الدولة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم، كما يدخل في اختصاص الديوان دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو عيب في السبب أو مخالفة للأنظمة واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة بما في ذلك القرارات التأديبية والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية كما يختص الديوان بالقرارات التي تصدرها جمعيات النفع العام وما ورد في أحكامها المتصلة بنشاطاتها ويُعد في حكم القرار الإداري رفض جهة الإدارة أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح، ومما يتضح أعلاه فإن الديوان يقضي في دعاوى الشكاوى المقدمة من المتظلمين بسبب قرارات أو أعمال غير صائبة بجانب الدعاوى المتعلقة بالعقود وتلك المتعلقة بالمسائل التأديبية وأي منازعات أخرى ويدخل في اختصاص الديوان طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المحكمين الأجانب، ويتكون ديوان المظالم من مجلس القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية، ولا يحق للديوان النظر في الدعاوى المتعلقة بأعمال السيادة أو النظر في الاعتراضات على ما تصدره المحاكم - غير الخاضعة لديوان المظالم - من أحكام داخلية في ولايتها أو ما يصدره المجلس الأعلى للقضاء ومجلس القضاء الإداري من قرارات، وفي الحلقة ( 111 ) القادمة والتي تليها سننتهي بعون الله تعالى من سلسلة المقالات التي تخص الشأن القضائي.

## أسئلة قاصرة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/03/16 هـ 02 مارس 2010 م العدد : 3180  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100302/Con20100302335971.htm>

### سعد عطية الغامدي

معركة زواج القاصرات لا تكاد تهدأ حتى تشتعل من جديد، إما في مقال مؤيد أو في مقال معارض، أمام حالة زواج جديدة تكون بطلتها إحدى الفتيات القاصرات. هذه المعركة سلاحها النصوص الشرعية، ودلالاتها التجربة النبوية، وخصومها المنتمون إلى تيارات، تتخذ من بعض الأحداث ساحات نزال، تمارس فيها هواياتها وتكتسب محاربيين، لتجنيدهم في هذا المعسكر أو ذاك. هناك العديد من الأسئلة تتعلق بالبحث في هذا النوع من الزواج، الذي يحتل مساحات واسعة من النقاش في الصحف والمجلات والمنتديات، وربما أدى التفكير فيها إلى تخفيف الحدة أحيانا أو البحث عن حلول للمشكلة على نحو آخر. الباحثون الاجتماعيون في الجامعات ومراكز البحث العلمي عليهم أن يطرحوا هذه الأسئلة:

– هل الأمر ظاهرة أم مجرد حالات معزولة لا تستحق هذا الضجيج، لكنها تحتاج إلى تدخل مباشر من الأقارب الناصحين وحقوق الإنسان والقضاء؟

– هل تعيش الفتاة القاصر في أسرة سوية حياة سوية مع والديها وتواصل تعليمها؟ أم أنها عبء على أحد أبوين مطلقين يريد التخلص منها؟

– هل الزوج المتقدم لها أعزب أم متزوج أو مطلق أو أرمل؟ فقد يكشف هذا عن أن المتقدم غير مناسب، حتى وإن لم تكن قاصرا. نحتاج إلى البحث الذي يوفر علينا جهودا كبيرة في نقاشات، ربما كان أكثرها خارج إطار المشكلة، وبدلا من حلول جذرية نظل نخلق بهذه المعارك مشكلات لا تمت إلى القاصرات ولا أوضاعهن بصلة.

## المرأة السعودية.. حين تعمل

المصدر: جريدة عكاظ لإثنين 1431/03/15 هـ 01 مارس 2010 م العدد : 3179  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100301/Con20100301335798.htm>

### محمد الصالحي

رغم قوانين العمل التي تبتكر من أجل خصوصيتها ووضعها، إلا أن المرأة السعودية تصر على العمل بأي شكل كان وفي أي مكان ولو على بعد أيام. ولكم في قصص المعذبات على الطرق الطويلة خير دليل. تعمل المرأة هنا - في نظام لم يخلق إلا لمثلها - شهرا أو شهرين في وظيفة بالإنابة وبنصف راتب أو يزيد ثم تغادر المقعد إذا جاءت صاحبته الأصلية بعد قضاء إجازتها الاستثنائية: يعود راتب هذه بالكامل في الشهر التالي، ولا يبقى لتلك إلا صفر مؤلم كل يوم ووعده بالوظيفة لا يأتي. وهذا نظام عمل متبع في وزارة التربية والتعليم لم نعهد لمثله شبيها، إلا أن (أخواتنا) يرضين به ويخلصن فيه وإن عدن بعد شهر عاطلات إلى بيوتهن.

ترابط المرأة - هنا - يوم عمل كامل في مدرستها أو في مستشفاهها دون كلل أو سخط. ويحدث - وهذا كثير - أن تمسك بمهام زميلتين لها داهمتها أيام الولادة، فتديرها لشهرين وكأنهما لم يغيبا عن العمل. تبدأ دوامها بالثانية، وليس بالتأخر لساعات. وتغادر حين تتأكد أن عقارب الساعة أذنت لها بالانصراف فليس أمتع لها من الالتزام. وحين أكتب لكم ذلك فأنا أختصره من حديث رجلين إداريين، أحدهما في قطاع صحي والآخر كان مسؤولا عنهن في التعليم. يقولان بعد أن أطلاا الحديث عن نون النسوة عندما تعمل: رغم التزاماتهن وضغوط الأنظمة عليهن وقلة الصبر والافتقار إلى القوة الجسدية إلا أنهن يدهشنك حين يعملن، يصير العمل عند الواحدة منهن ابنا هي أمه، وتخيل ما النتيجة.

تتلذذ المرأة حين تعمل. تخاف حين تأتيها نزع إفساد فتراجع. تغار إذا رأت في الجوار إحداهن تتميز فتنافس. هي - باختصار - لا زالت تعيش في حالة ضمير مستيقظ وحي ولم تملك الجرأة بعد للعب من تحت الطاولة.

أتساءل هنا: هل لإخلاصها وخوفها ونظرتنا حولها حين نقول إنها لا تجيد كتم الأسرار جيدا، علاقة بالتضييق عليها في عملها، وخنقتها عندما تمسك بمنصب صغير ومنع أكثرهن من الجلوس على وظيفة؟ شخصيا أعتقد ذلك، فمشاريع التزوير وأكل ما فاض من البنود والالتفاف على الأنظمة لا يتم قيامها وحالها بحضرتها، وهذا سبب مقنع لمهاجمتها، وإلا فلماذا يخاف البعض منها؟

## رجال يستمتعون بحقوق المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14/03/1431 هـ 28 فبراير 2010 م العدد: 3178  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100228/Con20100228335611.htm>

### محمد بن سليمان الأحيدب

رغم أن المطالبة بما يسمى بحقوق المرأة في المجتمع السعودي تبدو هذه الأيام وقد بلغت أوج مجدها أو قمة سقفاها، إذا افترضنا أن للمطالبات بالحقوق سقفا إلى درجة أن من يقرأ أو يسمع أو يشاهد الإعلام السعودي وغير السعودي (الأخير أكثر بكثير) يعتقد أننا قد نشفق على حقوق الرجل.

ورغم أن تناول شأن المرأة هذه الأيام يوحي بحدوث تحول كبير في صالح الأم والبنت والأخت والجدة والخالة والحماة، إلا أن واقع الحال لا يوحي بتحركنا قيد أنملة في الاتجاه الصحيح الذي يعبر عن حاجة المرأة الفعلية وعن آماني السواد الأعظم من النساء السعوديات.

أول المظاهر الخاطئة أو المخادعة أن أكثر من يكتب ويتحدث عن شؤون المرأة هم رجال، إحسبها كيف تشاء وبالإحصاءات التي تريد، وستجد أن الرجل يمارس الوصاية الإعلامية على المرأة حتى في المطالبة بحقوقها، رغم أنه إذا ادعى الإلمام باحتياجاتها الحقيقية فهو يمارس قمة (الذكورية) الاجتماعية التي ينهى عنها.

رغم قلة شواطئنا المتاحة للاستمتاع إلا أننا أكثر مجتمع يجيد ركوب الموج والاستمتاع به، وما يحدث اليوم هو ركوب كم هائل من الرجال لموجة حقوق المرأة، ليس لتحقيق تقدم في تلبية احتياجاتها الفعلية، ولكن للاستمتاع بالتعبير عن الرغبة في تغيير واقع لا يمكنه أن يدعي معرفته، لأنه ببساطة ليس أنثى، بمعنى أنه ليس طبيبة تعاني من عدم التوفيق بين دوام طويل أو ليلي والاهتمام بأبنائها، وليس معلمة تعاني من طول مسافة الطريق وزمن الرحلة إلى موقع العمل واحتياجاتها الخاصة، على الأقل أثناء ذلك السفر اليومي، إذا كانت في ظروف فسيولوجية خاصة لا يعرفها إلا هي (ولن أسترسل لأنني لست امرأة)، وليس معلقة يشعر بحرقة التعليق ولا مطلقة يحس بصدمة إلغاء عقد الزوجية، ولا زوجة استولى زوجها على ماتملك وتزوج به (الأمثلة أكبر من مجرد قيادة سيارة أو طائرة أو غوص أو وجود محرم هو بمثابة مساعد أو مرافق أمني (سيكيوريتي) لشخصية هامة هي المرأة، لذا لا يفيد الاسترسال).

الرجل في إعلامنا يستمتع باستغلال موجة بحر حقوق المرأة الهائج في مجتمعنا هذه الأيام لتحقيق مآرب أخرى وكان أنانيته جعلته يعتبر علاقته بالمرأة هي علاقة استغلال.

الرجل غير قادر على تقييم أفضال ومميزات المرأة الحقيقية العظيمة إلا بمنظار استفادته منها، لا بمنظور مميزاتها الأخرى المتعددة، ألا ترى الرجل يصف أمه بأنها (حلوة اللين) مع أنها كأم تمتلك أشياء عظيمة أخرى أهم من مجرد الحليب، لكنه لم يدرك إلا ما شعر بحلاوته.

حتى عندما نتحدث عن المرأة، امرأة أخرى، فإن من يصلن إلى منبر التعبير عدد قليل جدا وفي الغالب لم يعان مما عانيه الغالبية الساحقة من غياب احتياجات أساسية تمس الحياة اليومية وليست مجرد رغبات سطحية، الموضوع يمس نصف مجتمع، ويحتاج في كل شأن إلى استفتاء الغالبية.



## منظومة الاستبداد

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14/03/1431 هـ 28 فبراير 2010 م العدد : 3178  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100228/Con20100228335605.htm>

### عبدالله مغرم

عندما يرغم الأب ابنته القاصر على الزواج من ثمانيني ويهددها بغضبه منها إن لم تقبل به زوجها، أليس هذا باستبداد؟! عندما يقوم أستاذ الجامعة بالتنكيل بطلابه وقهرهم والتلاعب بدرجاتهم ومعدلاتهم ليس لسبب أكثر من امتلاكه صلاحيات مطلقة، وخاصة إذا كان أستاذ مادة ورئيس قسم، فما عسى ذلك أن يكون؟! الاستبداد هو الرصاصة التي تنسف احترام الكيان الإنساني لذاته، فهو فوهة البندقية التي تسير النفس المستبد (بها) خانعة إلى المستبد، مع جنبه الذي يترجم في بطش وتكبر.

الاستبداد لا يرتبط بمنصب وإنما بصفات شخصية، فقد يمارسه الزوج أو الزوجة أو حتى مدير الإدارة، وإن اتفقنا أن الخشية من الله ليست في أجدنتهم، فلنا أن نتخيل مقدار الفساد الذي سينثره المستبدون حول الوطن.

يرى الدكتور محمد المهدي أن عددا من الأنماط الشخصية تكون أكثر ميلا للسلوك الاستبدادي وأبرزها، الشخصية النرجسية: وصاحب الشخصية لديه شعور بالأهمية والعظمة ويبالغ في قيمته وقدراته وإنجازاته ويتوقع من الغير تقديرا غير عادي، والشخصية البارونية: ومحور هذه الشخصية الشك والظن، فصاحبها لا يثق بأحد ويتوقع الإيذاء من الجميع، والشخصية الوسواسية: وصاحب الشخصية يميل إلى الدقة والنظام والانضباط ولا يحتمل وجود أي أخطاء، وكذلك الشخصية السادية: وهي الشخصية التي تستمتع بقهر الآخرين وإذلالهم والتحكم بهم، والشخصية المعادية للمجتمع: وهي الشخصية التي تجد متعة في اختراق الأنظمة والقوانين والخروج عليها. أما الأدوات التي يستخدمها المستبدون فحدث ولا حرج، وأبرزها: المال والسلطة والإعلام، فالأب المتسلط يستغل حق القوامة وتفوقه العضلي وربما المالي في إذلال زوجته وأبنائه.

وأما الإعلام فعلى اختلاف قدرات المستبد على التغلغل في الإعلام، فأحيانا يكون الإعلام موجها من سمراء الليل إلى المجتمع المحلي أو الشريحة المستهدفة لمدارة سوءاته، والمضحك المبكي أن المستبدين يحتقرون المستبد بهم!، ويزيد الشعور لديهم كلما بالغوه في التملق والنفاق لإدراكه زيف أحاسيسهم ومشاعرهم، وتتسم صفات المستبد بالعلو والكبر والتجبر والعناد، فهم يشعرون بعلوهم على ما حولهم من البشر وملكيتهم لهم، وغيرها من الصفات الكفيلة بأن تجعل المستبد في قاع الإنسانية مع البريق الزائف الذي صنعه لنفسه. وما يثير السخرية أن المستبد بهم في الغالب هم من صنعوا مستبديهم من خلال مديحهم الزائف أو من خلال الصمت والانكماش مما وفر الوقود لتمدد المستبدين.

يقول عبدالرحمن الكواكبي: إن المستبد فرد عاجز، لا حول له ولا قوة إلا بأعوانه، أعداء العدل وأنصار الجور، ويقول أيضا واصفا حال الاستبداد لو كان رجلا: أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وابنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي وحياتي فالمال المال المال.

صحيح أننا لم نصل لهذه المرحلة في المجتمع، ولكن حب المال قد يسير الجشع دون هوادة نحو الاستبداد، خاصة بين أفراد المجتمع المنغلقيين.

إذن، لبتز الاستبداد من المجتمع فأول جرعات العلاج نشر ثقافة الحرية في الاختيار والتصرف، والعيش بصلاح ووثام مع الذات، وليس من خيار لمكافحة الاستبداد في المجتمع سوى توضيح حقيقة خشيتهم أن يذاع أمرهم بين الناس أكثر من خشيتهم الله، وهذا يعد من أهم حقن العلاج التي من خلالها يمكن أن يتوقف المستبدون، فتوضيح حقيقتهم أمام الملأ يشكل مناعة أمام تجرع المجتمع علقم معادلة الاستبداد غير المتساوية الطرفين.

## حقوق الإنسان بنسخة عربية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1431/03/13 هـ 27 فبراير 2010 م العدد : 3177  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100227/PrinCon20100227335457.htm>

### عبدالله الحكيم

يوجد يوم عالمي لحقوق الإنسان في طريقه إلينا على بعد بضعة أشهر، ويوجد يوم «عربي» آخر لحقوق الإنسان والجاري بصدده ومن أجله بما هو — هكذا — وفاقا إليه ومعه: تنظيم كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة بطي أسبوع من تاريخه، عبر جامعة الملك سعود بالرياض، ندوة احتفاء به.

وأنتهز الفرصة قلبا وقالبا بوصفي ناشطا غير معلن عنه من وراء جدار في مجال الأخذ على نحو جاد بمواد حقوق الإنسان سواء على نحو عالمي أو بصيغة يومها العربي مطالبها هيئة حقوق الإنسان مستشارين وأعضاء مشاركين بالعمل الدؤوب على تطوير الهيئة، لأنها أولا وأخيرا جزء لا يتجزأ من تاريخنا وتراثنا، ناهيك عن تمتعها بمشروعية الوعي الجماعي وقلبه النابض تكريسا في دفاعه — حماية ومطالبة — لحقوق المعوزين ومن يلزمه الموقف الإنساني الإسناد إليه جملة وتفصيلا.

إنها خطوة رائعة وحميدة جدا وهي قطعا تحسب للأمير سلطان بن عبدالعزيز، رعاه الله، مبادرة بناءة يجدر بنا الإشارة إليها بوصفها من بين مآثر ومنجزات كثيرة أيلة إلى تناولاته ومميزاته ومواقفه وسجاياه.

ومع ذلك وبه من غير تناقض بما يدخل فيه وينص عليه، إذا دققنا النظر في اليوم العالمي لحقوق الإنسان الأيل تاريخه إلى العاشر من ديسمبر كل عام، وعبارة أخرى تتناول حقوق الإنسان المجدول بإشارة «اليوم العربي» لحق نفسه، فسوف نجد أن أهداف الحقوق هي واحدة، مع اختلاف المداخل والوسائل التي آلت إليها مصادر وطرق التعبير عن هذه الحقوق.

نحن عرفنا حقوق الإنسان لسنوات طويلة تعود إلى حلف الفضول الذي شهده النبي محمد صلوات الله عليه وبركاته وسلامه إليه، هو وآل بيته وأصحابه أجمعين أيضا. إذا أعدنا قراءة التاريخ الإسلامي مرورا به فسوف نجد أن جزءا كبيرا من الدعوة كان تدور حول حقوق الإنسان، وإلى قبل لحاقه بربه، صلوات الله عليه وسلامه، كانت خطبة الوداع وثيقة سلام وعدل تتناول حقوقنا جميعا رجالا ونساء بتوصيات نبوية طاهرة، ناهيك عن تناوله لكيفية توطين العلاقات بين الناس على نحو حقوقي وإنساني رائع جدا من نوعه. إذا عدت إلى ما قيل من جانب النبي وقرأت رويدا رويدا فسوف تعرف كل شيء.. لوحدك. وبصيغة أو أخرى فالعاشر من ذي الحجة كان اليوم الفصل لأنه لم يلقهم بعد عامه الذي قال فيه وتكلم بملء ما أوحى إليه من ربه بلاغة تقترن بعهد، ووصايا تفيض عدلا وحكمة.. ولم تنقطع علاقة الإسلام بحقوق الإنسان بعد وفاة النبي، فقد بقيت رهن التناول، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، مع وعن ابن الأكرمين كانت كلمات قلائل بمضامين الدفاع عن المصير الإنساني نفسه.

ها نحن أمام عبارة «اضرب ابن الأكرمين».. ولو كانت هذه وحدها لعمر ابن الخطاب لكفت المصري وكفت خصمه وهي إلينا أيضا بما هي جديرة إليه لجميعنا تكفي.

وحتى قصة اغتيال عمر، فقد جاءت عملية اغتياله ثمنا لدفاعه عن حقوق الإنسان، لقد أعطى لكل ذي حق حقه، وطمع في دمه أبو لؤلؤة بكرابية وضغينة. ومن بعد ذلك فقد كان العقل العربي نفسه على أيام الدولة الأموية وبفعل اجتهاده وأسئلته وتغذيته المرتدة يشهد حراكا حقوقيا، إذ كيف لنا أن نفسر خروج الصعاليك على الدولة الأموية متذرعين بمطالبات تحد من الجور الاجتماعي لصالح حقوق الإنسان..

ولكي نفهم «اليوم العربي لحقوق الإنسان» بمرجعياته وضبطه، يفترض بالهيئة في حراكها الجديد من نوعه عبر جامعة الملك سعود على بعد أيام قلائل من الآن، استثمار فرصة كرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية بما يفاد منه وعيا ومشروعا: كيف بدأ مشروع حقوق الإنسان في ذاكرتنا العربية، وكيف يمكن لنا تطوير هذه الحقوق عبر الهيئة بأليات ووسائل وتنظيمات وصلاحيات تجيب على تحديات المرحلة!!

# حقوق الإنسان في العالم

## دراسة قانونية تطالب بتعديله قانون الجزاء غير رادع للعنف وجرائم الشرف

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 2010/03/02  
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=581449>

منصور العتيبي

طالب استاذ القانون الجزائي في كلية الحقوق جامعة الكويت د. منصور العتيبي بتعديل القانون الجزائي الحالي، موضحاً انه غير كاف لردع الاباحية والعنف الاسري، كما انه لا يعاقب الانثى اذا ارتضت الواقعة الجنسية قبل بلوغها 21 سنة، كما لا يعاقبها ايضاً اذا ارتضت افعال هناك العرض حتى لو بلغت 21 سنة، كذلك لا يعاقب الذكر اذا ارتضى افعال هناك العرض حتى يبلغ 21 سنة، ايضاً فانه يشجع العنف الاسري لانه يخفف عقوبة الابن ان قتل امه ويخفف عقوبة الام اذا قتلت طفلها.

احكام الشريعة

وقال العتيبي في الدراسة التي اعدها انه يبلغ عدد مواد قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لعام 1960 حالياً - بتعديلاته - ما يقارب 240 مادة، جلها متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية سوى بضع وعشرين مادة مخالفة، موضحاً ان المسافة التي تفصلنا عن لحظة تطبيق احكام الشرع في المواد الجزائية ليست بعيدة بقدر ما هي ضبابية، فما هي الابضع وعشرون خطوة ونصل الى مرحلة التحكيم الكامل لشرع الله سبحانه وتعالى.

وقال ان معظم هذه المخالفات الشرعية تتعلق اما بشق التجريم ذاته واما بشق العقاب المقرر للجريمة، نذكر بعض هذه المواد اللاشرعية على سبيل المثال، جريمة المادة 158 التي تخفف عقوبة قتل الاطفال، وجرائم المواد 187 و 188 و 189 و 192 التي تمنع عقاب الانثى اذا قبلت الواقعة الجنسية او افعال هناك العرض حتى تبلغ سن الـ 21، وجريمة المادة 192 التي تمنع عقاب الذكر اذا قبل ان يهتك عرضه وذلك حتى يبلغ من العمر 21 سنة، والمادة 206 مكرر التي اغفلت تجريم حيازة او شراء الخمر والمسكرات بقصد التعاطي، بالاضافة الى عدم شرعية العقوبات المقررة في عدد من جرائم السرقة والزنى والخمر والقذف.

دفاع عن الشرف

واشار الى ان المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي هي ايضاً احدي هذه المواد المخالفة للشريعة الاسلامية، وهي تعالج ما يسمى بجريمة القتل بدافع الشرف، والنص الاصلي لهذه المادة قبل تعديلها عام 1960، كما يخفف فقط عقوبة الزوج اذا قتل زوجته او من يزني بها او كليهما معاً، حيث اقتبس قانوننا الجزائي هذا الحكم عن المادة 324 من قانون العقوبات الفرنسي القديم، وسبب تخفيف العقوبة هو حالة الغضب والهيجان والاستفزاز التي تستولي على الزوج المثلوم شرفه لحظة ضبط زوجته متلبسة بالزنى، فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز 3 سنوات او بالغرامة، وليس بالاعدام او الحبس المؤبد كما هو مقرر في جريمة القتل ان ارتكبت في الظروف العادية.

التعارض مع المواثيق الدولية

أشارت الدراسة إلى بعض المواد التي تتعارض مع المواثيق والعهود الدولية، موضحة ان الكويت صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 والمادة 153 قائمة على أساس التمييز ضد المرأة وتخالف صراحة المادة 1 من هذا الإعلان التي تقرر أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. ولفتت إلى تعارض المادة 2 مع القانون الدولي الذي ينص على ان لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون أي تمييز بسبب الجنس، ودون أي تفرقة بين الرجال والنساء.

## الإعلاميون ليسوا فوق القانون

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 2010/03/02  
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=581449>

### مصطفى الصراف

في باب الحقوق والواجبات العامة من الدستور الكويتي نصت المادة 29 منه على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». ولم يستثن من هذا المبدأ أحد سوى سمو الأمير، وذلك لأسباب تعود إلى طبيعة موقعه كرمز للشعب وللوطن، والمثل الأعلى للمواطنين جميعاً، وهو منزه عن ارتكاب ما يخالف القوانين المعمول بها في البلاد، بدليل أن الأحكام تصدر باسمه وله حق الغائها. وذاته مصونة، أما أعضاء السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهم أيضاً يخضعون للقوانين مثلهم مثل أي مواطن عادي، ولكل منهم اعطى القانون حصانة مقيدة أثناء ممارسته للمهام المنوطة به وليس لشخصه، ويمكن رفع هذه الحصانة عنه إذا أساء استغلالها، والأمر نفسه بالنسبة إلى الصحفيين، فإن قانون الصحافة يعطيهم بعض الامتيازات لممارسة مهامهم كصحافيين، ولكن لا يعفيهم من خضوعهم للقوانين المرعية في البلاد، ولذلك جاءت المواد 213، 214، 215، 216 من قانون الجزاء متضمنة أسباباً للإباحة لمن مارس قذفاً يتضمن واقعة تقتضي المصلحة العامة الكشف عنها، كإبداء الرأي في مسلك موظف عام، أو نقد يتعلق بعمل علمي أو أدبي يتوقع إبداء الرأي فيه. أما أن يطالب الصحفيون أو الإعلاميون بعدم معاقبتهم أو استثنائهم من عقوبة الحبس في جرائم يعاقب عليها القانون، فهذا أمر لا يقره الدستور أو الشرائع. فالناس سواسية كأسنان المشط، كما يجب أن يكون واضحاً أن أفعال القذف والتشهير في وسائل الإعلام إذا تم التهاون فيها، فإنها ستستغل وستكون وسيلة للكاتب الغر الناشئ أو المحترف في ممارسة القذف بصورة تؤدي إلى هدم الأسر وهدم المجتمع، كما أن ما ينشر قذفاً في أعراض الناس ولو بالخطأ، فإن ذلك لن يمحي من أذهان الناس، ولن يطهر عقاب الجاني ساحة المجني عليه من ذلك القذف، إذ سيبقى هذا الأمر في أذهان كافة حتى لو نشر ما يكذبه، فمن يقرأ هذا الخبر اليوم قد لا يقرأ تكذيبه غداً. ولذلك فإن قانون الصحافة أو المرئي والمسموع لا ينبغي أن يتضمن أي نص يعفي الإعلاميين والكتاب من العقوبات المنصوص عليها في قانون الجزاء أو أن يخفف عنهم. بل يبقى قانون الصحافة والنشر أو قانون المرئي والمسموع يبين فقط المسائل الاجرائية في كيفية الحصول على التراخيص للمؤسسات الإعلامية والشروط الواجب توافرها في ملاكها ومتطلبات العاملين فيها، من دون المساس من قريب أو بعيد بالعقوبات المبينة في قانون الجزاء والقوانين المكملة له، فالناس سواسية أمام القانون في ما يرتكبونه من جرائم أو مخالفات قانونية. ولهم مثل ما عليهم من الحقوق والواجبات. ولذلك لا ينبغي اظهار التأييد والتظاهر احتجاجاً وتعاطفاً مع من يخالف القانون باسم المطالبة بحرية الرأي.

ولذا يجب على جمعية الصحفيين أن تقيم الندوات والمحاضرات للإخوة العاملين في وسائل الإعلام والكتاب بصورة خاصة لتوعيتهم بالنصوص القانونية لا سيما في قانون الجزاء الكويتي والقوانين المكملة له، لكي لا يتجاوزوا حدود القانون ويعرضوا أنفسهم للعقوبات، وقد دفعني إلى هذا القول ما رأيته يتكرر من انتهاكات وممارسات لا قانونية يرتكبها بعض الاعلاميين والكتاب، فيعرضوا وسائل الإعلام إلى دفع مبالغ باهظة كغرامات وتعويضات هم في غنى عنها. هذا بالإضافة إلى أن وعي الاعلاميين والكتاب القانوني سيهدب أسلوبهم اللفظ الذي أصبح موضة شائعة للفت الانتباه، لما يقدمونه من مادة هابطة خاوية مما يفيد على حساب الذوق العام والأخلاق.

## دورة حول التحري في جرائم الاتجار بالبشر بأكاديمية شرطة دبي

المصدر: جريدة الإتحاد الإثنيون 01 مارس 2010  
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=11848&y=2010>

### الاتحاد

تحت رعاية معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، افتتح اللواء أ.د. محمد أحمد بن فهد، مدير أكاديمية شرطة دبي، صباح أمس دورة حول التحري في جرائم الاتجار بالبشر. وحضر الورشة الدكتور سعيد بن عمير، المدير التنفيذي لشؤون المجلس الوطني، سكرتير اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، والمقدم أحمد محمد رفيع، مدير معهد العلوم الأمنية والإدارية، وبول هولمز، مدرب من منظمة الهجرة الدولية، ومشاركون من وزارة الداخلية والنيابة الاتحادية ونيابة أبوظبي ودبي ورأس الخيمة، ومن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني ومؤسسة دبي الخيرية ومركز إيواء النساء والأطفال، ضحايا الاتجار بالبشر.

ورحب اللواء بن فهد في بداية حديثه بالدكتور بن عمير وبالمحاضرين والمشاركين في الندوة، مشيداً بالجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، التي تأتي ترجمة لتوجيهات القيادة الرشيدة للدولة.

واعتبر أن الاتجار بالبشر جريمة أخلاقية بالدرجة الأولى، يتم فيها استغلال الفقراء والمشردين في البلاد الفقيرة والمنكوبة التي تتعرض لكثير من المشكلات والنوازل، مشيراً إلى تفاقم هذه الجريمة يوماً بعد يوم، فيما تشهد تزايداً مستمراً في أعداد ضحاياها. وقال إن دولة الإمارات كانت دائماً من أول المبادرين في تقديم يد العون لكثير من الدول التي تعرضت إلى كوارث بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، وقد سنت القوانين والتشريعات التي تحارب هذه الجرائم لمعاقبة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة. مثنياً على الجهود المبذولة في هذا الجانب.

من جهته أكد الدكتور بن عمير، أن الدولة تولي مسألة الاتجار بالبشر اهتماماً كبيراً، مشيداً بالتعاون بين القيادة العامة لشرطة دبي، ولجنة مكافحة الاتجار بالبشر، ودعمها المستمر في هذا الجانب، فيما ثمن جهود الأكاديمية في تقديم الدعم المناسب لعقد واستضافة الندوات والدورات التي تنظمها اللجنة. وتطرق بن عمير إلى جهود اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، مستعرضاً دورها في هذا المجال، ومشاركاتها في المؤتمرات الدولية وانضمامها للاتفاقيات الموقعة في مكافحة الجرائم المتعلقة بهذا الشأن، إضافة إلى عقد الدورات لرفع كفاءة العاملين في مكافحة تلك الجرائم.

## مع بدء تطبيق قانون العمل الجديد

### الشؤون تحدد خارطة الطريق لمعالجة ملف العمالة

المصدر: جريدة القبس الأربعاء 03 مارس 2010 17:00 ربيع الأول 1431 ، العدد 13203  
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=581721&date=03032010>

أحمد المسعودي

تعرض وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عما قريب على اللجنة العليا المشتركة لتنظيم أوضاع العمالة تصوراتها لمعالجة أوضاع العمالة الوافدة في القطاع الأهلي والعمالة المنزلية بناء على طلب مجلس الوزراء القاضي بتزويده بتقرير شامل حول تصورات معالجة ذلك الملف تزامناً مع تطبيق قانون العمل. في حين عدت الشؤون تلك التصورات حاضرة إياها في الاستعجال بإقرار بدائل نظام الكفيل، ووضع اللائحة التنفيذية لهيئة العمل، واستصدار قرارات تتماشى مع قانون العمل وتحفظ حقوق الأطراف المعنية بالأمر وهي الدولة والعمال والكفلاء وإنشاء دائرة للمنازعات العمالية.

وكشف مصدر مسؤول لـ«القبس» النقاب عن مذكرة أعدها قطاع العمل لرفعها إلى الوزير د. محمد العفاسي لعرضها على لجنة تنظيم أوضاع العمالة الوافدة، أكد فيها القطاع ان الوزارة لا تألو جهداً في إيجاد حلول جذرية لملف العمالة الوافدة حيث سيرفع تصوراته لإبداء الرأي حول تلك الحلول لقضايا العمالة الوافدة وحقوق الإنسان.

معالجة عملية

وقال المصدر إن المرحلة التي تتلو بدء تطبيق قانون العمل بالقطاع الأهلي والاستعداد لإنشاء هيئة العمل تتطلب وجود معالجة فعلية وعملية تتناغم مع توجهات التنمية في البلاد ورغبة القيادة السياسية في تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي في المنطقة، وهو ما يستوجب معالجة التراكمات والسلبيات في ملف العمالة الوافدة واطهار الوجه الحضاري للكويت.

وأشار إلى ان قطاع العمل يعكف على دراسة عدد من التصورات في هذا الشأن إعمالاً لما ورد في مواد ونصوص الدستور الذي نص على احترام حقوق الإنسان، ومن ذلك التوسع في قاعدة النظر في المنازعات العمالية والاستعانة بالخبرات القضائية.

وأكد ان التوجه حالياً هو السعي لإيجاد بدائل نظام الكفيل الذي يتعارض مع توجهات الدولة، خاصة بعد ان أثبتت التجربة ان ذلك النظام يسبب العديد من المشاكل وكان عاملاً في تعقيد ملف حقوق الإنسان.

قرارات

وتابع ان الوزارة ممثلة بقطاع العمل تعكف حالياً على تعديل ما يقرب من 50 قراراً لتتماشى مع قانون العمل الجديد كالتحويل والتجديد والإلغاء وضمان الحقوق وذلك بمعدل 10 إلى 15 قراراً كل شهر بدءاً من مارس الجاري إلى أغسطس المقبل على ان ينظر في بقية القرارات التي من الضروري ان يتم تعديلها خاصة ان هناك قرارات ونظاماً تحتاج إلى إعادة صياغة.

وزاد المصدر ان الشؤون سترفع إلى اللجنة العليا لتنظيم أوضاع العمالة مجموعة من التصورات في أقرب اجتماع مرتقب، وذلك لدراستها وإبداء الرأي في حين طلب مجلس الوزراء من الشؤون بصفتها رئيساً للجنة إعداد تقرير شامل وواف إلى المجلس في هذا الخصوص.

وفي ما يخص التصورات السبعة المقترحة من الوزارة، اشار المصدر الى ان ابرزها يتمثل في انشاء دائرة عمالية للنظر في منازعات العمال والاستعجال في اقرار بدائل نظام الكفيل، وضع اللائحة التنفيذية والخطوط العريضة لهيئة العمل واعادة النظر في بعض القرارات التي تتعارض مع المصلحة العامة واستصدار اخرى للتسهيل على العمالة، وفي ما يلي التصورات التي اوردها قطاع العمل: دائرة المنازعات العمالية

انشاء دائرة عمالية بوزارة الشؤون (هيئة العمل مستقبلاً) للنظر في المنازعات العمالية على وجه الاستعجال اعمالاً للمادة 22 من الدستور، على ان يتم اسناد الفصل في منازعات العمال الى قضاة متخصصين واصحاب خبرة وممارسة يتفرغون لدراسة الاحكام التي يتضمنها التشريع العمالي واستنباط المبادئ القانونية السليمة عبر مجموعة من الاهداف:

- الاسهام في حفظ حقوق كلا الطرفين العامل وصاحب العمل.
- سرعة الفصل في الدعاوى العمالية.
- تحقيق العدل والمساواة.
- الاستعجال في فض المنازعات اثناء النظر فيها.
- الغاء القانون رقم 46/1987 الخاص بانشاء دائرة عمالية بالمحكمة الكلية واصدار مرسوم قانون جديد خاص بانشاء الدائرة الجديدة اسوة ببعض دول العالم.
- إلغاء نظام الكفيل
- ان نظام الكفيل يتعارض مع توجهات الدولة التي تسعى جاهدة الى الحفاظ على حقوق العمال ومنع الاساءة لهم وانتهاك كرامتهم استلهاما من الدستور، الامر الذي يتطلب الاستعجال في الغاء ذلك النظام على ان تتم دراسة امكانية ان تقوم هيئة العمل المزمع انشاؤها بطباعة الاقمامات على كفالتها مع تعهد صاحب العمل بتحمل شروط التعاقد مع العامل.
- هيئة العمل
- الاستعجال في وضع اللائحة التنفيذية لهيئة العمل المنصوص عليها في المادة 9 من قانون العمل في القطاع الاهلي، ووضع الخطوط العريضة لعملها وسياساتها الداخلية والخارجية وتحديد اولوياتها في كل الاتجاهات العمالية، مشفوعا باصدار القرارات الجديدة التي تنسجم مع القانون الجديد والغاء القرارات الاخرى التي تتعارض معه وكانت تصلح للقانون السابق.
- تصاريح العمل
- الاستمرار في سياسة حصر تصاريح العمل وجعلها في اضييق الحدود بما يلبي احتياجات اصحاب الاعمال والابقاء على نفس معدلاتهم كضمان للمحافظة على اي سلبيات قد تطرأ على سوق العمل، خاصة العمالة الهامشية.
- وقف تحويل الخدم
- ايقاف تمديد فترة تحويل الخدم الى القطاع الاهلي وعدم التمديد لهم مستقبلا بغية تقليص اعدادهم بما يضمن معه استقرار معدلات العمالة الموجودة في القطاع الاهلي واعادة النظر في الفترة التي يسمح لهم بالتحويل الى عمل مع وضع ضوابط وشروط ان امكن.
- إجراءات تمهيدية
- شرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإنجاز العديد من الاجراءات التمهيديّة استعداداً لتطبيق قانون العمل في القطاع الاهلي بشكل فعلي ولانشاء هيئة العمل، وذلك بوضع تصورات وخطة عمل يبدأ تطبيقها مع تطبيق القانون وبدايات عمل الهيئة.
- 7 تصورات:
- 1- إلغاء نظام الكفيل.
- 2- لائحة تنفيذية لهيئة العمل.
- 3- دائرة للمنازعات العمالية.
- 4- وقف تحويل الخدم.
- 5- قصر تصاريح العمل.
- 6- انجاز المدن العمالية.
- 7- تدريب الكوادر الوطنية.